جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

التحولات الصرفية الصوتية في لغات العرب وأثرها على المعنى والدلالة
(دراسة وصفية تحليلية في كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت)

إعداد الطالب

مالك جمال حسن عودة

إشراف

الدكتور عادل سلمان بقاعين

رسالة مقدمه إلى كلية الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في الدراسات اللغوية/ قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2016 م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من مالك جمال حسن ابو عودة الموسومة بـ:

التحولات الصرفيه الصوتيه في لغات العرب واثرها على المعنى والدلالة(دراسة وصفية تحليله في كتاب اصلاح المنطق لابن السكيت)

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **الدراسات اللغوية**.

القسم: اللغة العربيه.

	التوقيع	التاريخ	
د.عادل سلمان البقاعين		2016/7/21	مشرفاً ورئيسا
د.خلف عايد الجرادات		2016/7/21	عضواً
د.فايز عيسى المحاسنة		2016/7/21	عضوا
د.منصور عبدالكريم الكفاوين		2016/7/21	عضوا

عميد الدراسات العليا

د. محمد المحاسنة

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤتة – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

بعد أن أتم الله عليّ نعمته، فإني لا أجد نفسي إلا واقفاً أمام هذه القامات العزيزة على نفسي، الغالية على قلبي...

أهدي هذا العمل العلمي لوالدي و والدتي... اللذين هما أحق الناس بحسن صحابتي في هذه الحياة الدنيا...

كما أهدي هذا العمل لروح عمي و عمتي و جدتي... اللذين كانوا رغبتهم شديدة في رؤيتي و أنا أرتقي مراتب العلم... غير أن يد المنون تخطفتهم من بيننا... فلهم مني الدعاء بالرحمة والغفران...

إلى إخوتي و أهل مودتي الذين لهم في قلبي مساحة من الحب والوئام، ولهم في نفسي مزيد من الود والمودة.

مالك جمال حسن عودة

الشكر والتقدير

قبل كل شيء لا يفوتني أن أشكر الله الواحد الأحد الفرد الصمد، الذي منّ عليّ بإتمام هذه الدراسة، وإنجاز هذا العمل العلمي، فهو وحده سبحانه المتفضل على عباده، ونحن له شاكرون.

ومن باب رد الجميل، والجزاء الإحسان بالإحسان، فإني أشكر الدكتور عادل البقاعين الذي أشرف على هذه الدراسة، وقام بتنقيحها، وقراءتها، والنظر في مكوناتها وفصولها، وإعانتي بالمشورة والتوجيه والإرشاد، فهو مستحق لهذا الشكر.

كما لا أنسى أن أشكر أعضاء هيئة المناقشة المحترمين، الذين بذلوا جهدهم في قراءة هذه الدراسة، وتنقيحها، وتمحيصها، وذلك رغبة منهم في إخراجها على أتم صورة، وأكمل وجه، فلهم مني جزيل الشكر، وعظيم المحبة، وجزاهم الله عني كل خير.

كما أشكر جميع أعضاء الهيئة التدريسية في قسم اللغة العربية في جامعة مؤتة، الذين نهلنا من علمهم، فكانوا لنا الملاذ العلمي الأمين، فلهم مني الشكر والتقدير.

وأخيراً أشكر جامعة مؤتة بكوادرها التدريسية، والإدارية، على ما قدمته لنا من تسهيل العقبات، وتذليل الصعوبات، وذلك كي ننهل من معينها العذب الصافي، فلها مني خالص الود والاحترام.

مالك جمال حسن عودة

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر و التقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
الملخص باللغة العربية	د
الملخص باللغة الإنجليزية	هـ
المقدمة	1
الفصل الأول : اللغة و مستويات اللغة العربية	5
اللغة و اللهجة و اللسان	5
مستويات اللغة	9
أثر لغات العرب في تنمية المستويات اللغوية المختلفة	14
اللغات و تحول الدلالة	18
أثر اللغات في الحديث عن القراءات القرآنية الكريمة و توجيهها	21
الفصل الثاني: التحولات الصرفية الصوتية في اللغات و منظور التحليل الصوتي	26
الابدال و القلب	27
الحذف	39
المماثلة و المخالفة الصوتيتان	44
الفصل الثالث : أثر التحولات الصرفية الصوتية ضمن الصيغ	58
بين الهمز و تركه	58
التخفيف و التشديد	66
تحول الصيغ دون تحول المعنى	67
تحول الصيغة و اختلاف المعنى	77
الخاتمة	88
المصادر و المراجع	90

الملخص

التحولات الصرفية الصوتية في لغات العرب وأثرها على المعنى والدلالة
(دراسة وصفية تحليلية في كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت)

مالك عودة

جامعة مؤتة، 2016م

تتناول هذه الدراسة الحديث عن لغات العرب التي وردت في كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت، وقد انصب الحديث ضمنها على عناصر التحليل الصرفي الصوتي وأثره في المعنى والدلالة، سواء في جانب الأصوات، أم في جانب الصيغ.

ومن هنا فقد كان هدف الدراسة الأول الوصول إلى تلك اللغات التي ذكرها ابن السكيت في كتابه، وتحليلها وفقاً لمعطيات التحليل الصوتي، وذلك من أجل الوصول إلى الآثار اللغوية والصوتية والدلالية التي ترتبط بهذه اللغات المسموعة عن العرب.

وفي نهاية هذه الدراسة توصلت إلى نتيجتين كبيرتين هما زبدة هذا العمل، الأولى: إنه ليس هناك أثر كبير للمعنى والدلالة ضمن التحولات الصرفية الصوتية في لغات العرب ضمن كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت، وإنما كانت الغاية الأولى في ذلك إحداث سهولة ويسر في النطق.

الثانية: وتتمثل بوجود بعض التحولات الدلالية التي ارتبطت بلهجات العرب التي ذُكِرت في كتاب ابن السكيت، وكان ذلك له الأثر الواضح في تحول المعنى، خاصة في جانب الصيغ، إذ إن تحولات الصيغ عن بابها أكسبها شيئاً من التحول في المعنى والدلالة، وهو ما أشارت إليه الدراسة في فصلها الثالث.

Abstract

The vocal morphological transformations in the Arab languages and their impact on the meaning and semantics (an analytical descriptive study in the book of correcting the logic (Islah Al-Mantiq) for Ibn Al-Sakit

Malik Awdeh
Mu'tah University, 2016

This study aims at addressing the Arab languages that were mentioned in the book of correcting the logic (Islah Al-Mantiq) for Ibn Al-Sakit. The discussion revolved about the elements of semantic morphological analysis and its impact on the meaning and significance, either in terms of sound or formation.

Hence, the study firstly aimed at getting to the languages that were mentioned by Ibn Al-Sakit in his book as well as analyzing them according to the indications of voice analysis in order to achieving the semantic linguistic and vocal implications to which these languages are related among the Arabs.

The study concluded by two main results:

First, there is no significant impact for meaning and significance within the vocal morphological transformations in the Arab languages in the book of correcting the logic (Islah Al-Mantiq) for Ibn Al-Sakit, where the first objective was related to facilitating pronunciation.

Second, this result is represented in the presence of some semantic transformations that related to the Arabic dialogues that were mentioned in the book of correcting the logic (Islah Al-Mantiq) for Ibn Al-Sakit, which has a clear impact in the change of meaning, particularly in terms of formation, where the transformation in formation was related to change in meaning and significance, which was illustrated by the third chapter of the study.

المقدمة:

أخذ الاهتمام باللغة العربية مكانه الأوسع عند أهل اللغة أنفسهم، وعند غيرهم من العجم بعد مجيء الإسلام، ونزول الوحي الكريم بالقرآن العظيم، إذ كان اهتمام العرب والمسلمين من جهة والعجم من جهة أخرى باللغة العربية لأجل فهم معاني القرآن الكريم، والوصول إلى إعجازه؛ لذا يمكننا أن نعد مرحلة نزول القرآن الكريم هي المرحلة الانتقالية في الدراسات اللغوية العربية.

ومن بين أهم المعطيات اللغوية التي تناولها العلماء والدارسون في فترة بداية الدرس اللغوي ما يتعلق بلغات العرب، وما نُقِل عن القبائل العربية من لغات ذات صلة بآيات القرآن الكريم، إذ أخذت كثير من هذه المظاهر اللغوية مكانها في الأداء القرآني، مما دفع الباحثين إلى توجيه مجموعة من القراءات القرآنية وفقاً لهذه التحولات اللغوية الناشئة عن الأداء اللغوي المرتبط بإحدى القبائل العربية.

ومن ناحية ثانية فإن كثيراً من الأعاجم الذين دخلوا إلى اللغة العربية أحدثوا فيها اللحن، فكانت غاية بعض العلماء تصحيح تلك الأخطاء التي وقع فيها أولئك الأعاجم، وذلك من خلال ربط أداءاتهم اللغوية بلغات العرب، فما وافق منها إحدى لغات العرب أجازوه، وما لم يوافق شيئاً من لغات العرب رفضوه وردّوه، حِفاظاً منهم على سلامة اللسان العربي من اللحن، وخوفاً على اللغة من الضياع، وصوناً لآيات القرآن الكريم من هذا اللحن.

ويمكننا القول بأن هذه اللغات التي نُقلت عن العرب بالرواية والمشافهة، الأمر الذي أفضى إلى عدّها من قبيل المسموعات اللغوية، منها ما كان مجرد تحول صوتي صرفي بين عنصرين بنائيين في اللغة، ومنها ما كان تحولاُ صوتياً ذا ارتباط وثيق بالدلالة، فليس الأمر مجرد تحول صرفي صوتي فحسب، بل لا بد من أثر لهذا التحول في الدلالة.

وعليه، فقد جاءت هذه الدراسة لتبين ملامح ذلك التحول الصوتي الصرفي في الوحدات الكلامية اللغوية، وبيان ما طرأ على هذه الوحدات من تحولات صرفية صوتية وفقاً لما تقتضيه قوانين التحول الصوتي، وأثر هذه التحولات على المعنى والدلالة إن وُجِد.

تهدف هذه الدراسة الوصول إلى عناصر التحول الصوتي في اللهجات العربية القديمة، وكيفية تحليل تلك التحولات بناء على ما طرأ من قوانين التطور الصوتي اللغوي، كما تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تربط البنى التركيبية بعناصر المعنى والدلالة، إذ لا بد من تحول دلالي مرتبط بذلك التحول الصرفي الصوتي، وبناء عليه يمكن توجيه تلك التحولات.

ومن أهمية هذه الدراسة أيضاً في أنها تسلط الضوء على بعض التحولات الصوتية الصرفية بين القبائل العربية، وأثر هذه التحولات في المعاني، فربما قادت تلك التحولات إلى اختلاف في المعنى قد يصل في بعض الأحيان إلى حد التناقض أو التضاد، فلا بد من الإشارة إلى تلك المواضع ذات العلاقة الوثيقة بالمعنى والدلالة.

وقد جاءت هذه الدراسة لتجيب على الأسئلة الآتية:

1 . كيف يمكن لنا أن ننظر إلى لغات العرب وفقاً لمناظير مستويات اللغة؟

2 . هل كانت اللغات المذكورة في كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت ذات صفة مميزة من جهة الصوت أو الصرف؟

3 . كيف كان حديث ابن السكيت عن تلك اللغات المسموعة عن العرب؟

4 . ما مدى تأثير التحولات الصرفية الصوتية على جانب المعنى والدلالة؟

5 . كيف يمكننا أن نتناول تلك التحولات الصرفية الصوتية في ظل قوانين التطور اللغوي؟

كما تهدف هذه الدراسة إلى بيان تلك التحولات الصوتية الصرفية ذات الأثر الواضح في طبيعة بنية الوحدات الكلامية، وبيان الأثر الدلالي لهذه التحولات الصوتية الصرفية.

وأخيراً تهدف هذه الدراسة إلى ربط هذه التحولات الصوتية الصرفية بعناصر القوانين الصوتية اللغوية، وكيفية تفسير تلك التحولات بناء على معطيات علم اللغة الحديث.

وتعتمد هذه الدراسة على معطيات المنهج الوصفي التحليلي، وهو منهج قائم على رصد الظاهرة اللغوية، ورصد كافة معطياتها، والوصول إلى مظاهرها في

الأداء اللغوي، ومن ثم تحليل تلك الظواهر اللغوية وتفسيرها وفقاً لما تقتضيه عناصر البحث العلمي التجريبي، ومن ثم الوصول إلى النتائج العلمية السليمة.

فهو منهج تحليلي مفصل لما يحدث من الظاهرة اللغوية، وليس مجرد وصف سطحي لتلك الظاهرة دون تعمّق في عناصرها المكونة لها.

وحين أراد الباحث أن يتناول الحديث عن هذا الموضوع اللغوي، وجد مجموعة كبيرة من الدراسات التي تتناول الحديث عن لغات العرب، من ناحية صرفية، ومن ناحية صوتية، ومن ناحية نحوية، غير أن هذه الدراسة تتميز عن سواها من الدراسات الأخرى، وذلك كما يلي:

1 . دراسة قام بها أحمد بن سعيد قشاش، بعنوان: الإبدال في لغات الأزد دراسة صوتية في ضوء علم اللغة الحديث، وهذه الدراسة عبارة عن بحث منشورة في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، لعام: 2002م.

وكما يظهر لنا من خلال عنوان هذه الدراسة فإنها تتناول الحديث عن الإبدال دون سواه من الظواهر الصوتية الصرفية الأخرى، في حين أن دراستنا تتناول أكثر المظاهر الصوتية الصرفية في كتاب ابن السكيت.

هذا علاوة على اختصاص هذه الدراسة بلغات الأزد، في حين أن دراستنا لا تختص بلغة بعينها من لغات العرب، وإنما هي شاملة لكافة اللغات التي ترد في كتاب إصلاح المنطق.

2 . ما صنفه العالم عبد الله بن الحسين بن حسنون، وهو كتاب بعنوان: اللغات في القرآن الكريم، وهو كتاب تناول فيه الحديث عن لغات العرب في القرآن الكريم.

وما تتميز به دراستنا عن مصنف ابن حسنون أنه يعتمد على الوصف السطحي المباشر في الحديث عن اللغات في القرآن الكريم، في حين أن دراستنا تتناول الحديث عن اللغات وصفياً تحليلياً.

3 . دراسة بعنوان: دراسات في أصول اللغات العربية، وهي دراسة كتبها عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ المدني، وهو بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية لعام: 1394هـ.

وتتناول هذه الدراسة الحديث عن أصول اللغات العربية، وتبين أصل كل لغة من هذه اللغات، غير أنها لا تتعمق في تناول الحديث عن مضامين التحليل الصوتي الصرفي الدلالي، وهو ما تتميز به دراستنا.

وقد قسم الباحث دراسته إلى الأقسام الآتية:

المقدمة: وتتناول الحديث عن فرضية الدراسة، ومشكلتها، وهدفها، وأهميتها، وأسئلتها، وعينة من الدراسات السابقة.

الفصل الأول: ويتناول الحديث عن اللغة ومستويات اللغة العربية، إذ يبين الفرق بين اللغة واللهجة واللسان، ويوضح مفهوم كل منهما، ثم يتناول الحديث عن مستويات اللغة العربية، ويبين دورها في تشكيل عناصر اللغة، كما يبين أثر تلك اللغات واللهجات في تنمية المستويات اللغوية، ثم يبين دور اللغة في تحول الدلالة وتغير المعنى، ولا يغفل هذا الفصل الحديث عن أثر هذه اللغات في القراءات القرآنية الكريمة، وعلاقتها بتوجيه هذه القراءات الكريمة، على اعتبار أن هذه القراءات القرآنية الكريمة من أخصب البيئات المسموعة التي اشتملت على لغات العرب، ثم أنهت الدراسة بالحديث عن القبائل العربية التي يُحتج بكلامهم في اللغة.

والفصل الثاني جاء لبيان التحولات الصرفية الصوتية في اللغات وعلاقتها بمنظور التحليل الصوتي، فكان الحديث فيه عن التحولات المتعلقة بالقلب والإبدال، والحذف، ثم تطرق هذا الفصل للحديث عن المماثلة والمخالفة الصوتية.

أما الفصل الثالث: فقد تناول الحديث عن أثر التحولات الصرفية الصوتية ضمن الصيغ، وكان له ارتباط بجانب المعنى والدلالة في كثير من الأحيان، حيث تناول هذا الفصل الحديث عن قضايا الهمزة من حيث تركه أو تخفيفه أو تسهيله، كما تناول الحديث عن بعض ملامح التخفيف والتشديد، ثم تطرق هذا الفصل للحديث عن تغير الصيغة وتحولها دون أن يترتب على هذا التحول في الصيغة تحول في المعنى والدلالة، ثم تحدث الفصل عن تحول الصيغة وتبدلها ولكن مع تحول في المعنى والدلالة.

وبعد هذا كله جاءت الخاتمة لتجمل الحديث عن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، ثم ثبت بمصادرها ومراجعها.

وأخيراً وليس آخراً، فإني أسأل الله الحي القيوم أن تكون هذه الدراسة في سبيله تعالى، وأن تكون في خدمة لغة القرآن العظيم.

الفصل الأول

اللغات ومستويات اللغة العربية

أولاً: اللغة واللهجة واللسان:

1 . اللغة:

يبين ابن منظور أن اللغة:" اللِّسْن، وحدّها أنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، وهي: فُعلة من "لغوت" أي تكلمت"[1].

فاللغة مأخوذة من اللغو، يقال: لغا فلان عن الصواب وعن الطريق، إذا مال عنها، واللغة أخذت من هذا؛ لأن هؤلاء تكلموا بكلام مالوا فيه عن لغة هؤلاء الآخرين، ومن هنا اشتقت، على اعتبار أنها تدل على الميل بين الكلام، فهؤلاء تكلموا بكلام مالوا فيه عما تكلم به هؤلاء[2].

ومن خلال تعليق ابن منظور الثاني على مفهوم "اللغة" في لغة، يدلنا على ما جرى من ميل بين ألسنة الناس في كلامهم وألفاظهم، وهذا ما يشير إلى معنى اللهجة التي سنبينها فيما يلي، أي أن إشارة ابن منظور السابقة تدل على معنى الاختلافات الكلامية بين ألسنة الناس ضمن لغة واحدة.

أما المعنى الاصطلاحي للغة، فيتمثل بما يعبر به كل قوم عن أغراضهم[3]، وهو معنى كما نرى ليس بعيداً عن المعنى اللغوي لهذا المصطلح.

واللغة أيضاً ما يصطلح عليه من الكلام والإشارات بين كل قبيل[4]، ومن خلال هذا المفهوم نجد أنه أشمل من المعنى الذي ذكره الجرجاني، وذلك أن

1- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي (1414هـ). لسان العرب، دار صادر، بيروت ــ لبنان، الطبعة الثالثة، ج: 15، ص: 251 – 252.

2- ابن منظور. لسان العرب، ج: 15، ص: 252، مادة (لغو).

3- الجرجاني، علي بن محمد بن علي (1983م). كتاب التعريفات، ضبطه وصححه: مجموعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 192.

4- المناوي، عبد الرءوف بن تاج العارفين (1990م). التوقيف على مهمات التعاريف، دار عالم الكتب، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى، ص: 290.

الجرجاني حصر موضوع اللغة في الكلام، في حين أن المناوي قد بيّن أن اللغة ما يُصطلح عليه كل قبيل.

ومن هنا فإن اللغة عند القدماء تختلف عن معناها عند المحدثين، فإن القدماء يجعلون اللغة بمعنى اللهجة، ومن ذلك مثلاً قولهم: لغة طيء، أي لهجتهم[1].

ونجد من الباحثين المحدثين من يجعل اللغة بمعنى القدرة على تسمية الأشياء، أي أنه يبعدها عن معنى التعبير الذي أشار إليه العلماء قديماً وحديثاً[2].

ومن خلال ما سبق من المعنى اللغوي والاصطلاحي للغة يتبين لنا أن المعنيين متقاربان في المفهوم، فكلا المعنيين يدلان على معنى ما يعبر به كل قوم عن مرادهم، كما يظهر لنا من خلال ما سبق أن المقصود باللغة عند هؤلاء العلماء اللهجة في اصطلاح أهل اللغة المحدثين.

2 . اللهجة:

أما اللهجة في المعنى اللغوي فتشير إلى أنها مأخوذة من الجذر "لهج"، واللهج بالشيء الولوع به، واللهَجة، واللهَج: طرف اللسان، أما اللهجة فهي جرس الكلام، وهي إما بفتح الهاء أو تسكينها، والفتح أكثر، وتدل اللهجة على اللغة التي جُبل عليها الإنسان واعتادها في كلامه[3].

---

[1]- انظر: الفارسي، أبو علي الحسن (1985م). المسائل البصريات، تحقيق: الدكتور: محمد الشاطر أحمد محمد، مطبعة المدني، جدة – السعودية، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 357، و ابن جني، أبو الفتح عثمان (2000م). سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 166.

[2]- انظر: المدني، أبو مجاهد عبد العزيز بن عبد الفتاح (1974م). دراسات في أصول اللغات العربية، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة – السعودية، العدد: 3، السنة: 6، ص: 126.

[3]- ابن منظور. لسان العرب، ج: 2، ص: 359.

ومن هنا فإن المعنى اللغوي للهجة يدل على جرس الكلام، وما اعتاد عليه الشخص من كلام ضمن لغته التي جُبل عليها، وهذا معنى لا يبتعد كثيراً عن معنى اللغة.

والمعنى الاصطلاحي للهجة عند القدماء يشير إلى معنى اللغة، إذ بيّن ابن السكيت أن اللهجة هي اللغة نفسها[1].

وفي الوقت الذي كانت فيه اللهجة تدل على المعنى ذاته الذي تدل عليه اللغة عند القدماء، فإن لعلماء اللغة المحدثين مفهومهم الخاص بهم بالنسبة للهجة، فاللهجة لا تعني اللغة، كما أن اللغة لا تعني اللهجة نفسها.

يبين لنا الدكتور أحمد مختار عمر أن اللهجة هي عبارة عن التطبيق العامي للغة، ولا يمكن مساواة هذا الاستعمال العامي لهذه اللغة بين أفراد المجتمع لغة مساوية للغة المعيارية، وإنما يُطلق عليها مصطلح لهجة[2].

ومن هنا فإن النواحي الاجتماعية والإقليمية تؤدي دوراً مهماً في تحديد معنى مصطلح اللهجة بمفهومها عند المحدثين، فهي تشير إلى عناصر اجتماعية مميزة لجماعة لغوية ما، هذه الجماعة ترتبط بغيرها من الجماعات اللغوية الأخرى برابط لغوي عام، فالعربية لغة كبيرة، والنواحي النطقية التي تظهر وفقاً للمعطيات الاجتماعية والإقليمية تمثل لهجات لهذه اللغة[3].

---

[1]- انظر: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (2002م). إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ص: 131، و القيسي، أبو علي الحسن بن عبد الله (1987م). إيضاح شواهد الإيضاح، دراسة وتحقيق: الدكتور: محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 541.

[2]- انظر: عمر، أحمد مختار (1998م). أسس علم اللغة، عالم الكتب، القاهرة – مصر، الطبعة الثامنة، ص: 213.

[3]- انظر: ليونز، جون (د.ت). اللغة وعلم اللغة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ص: 34.

والفرق بين اللغة واللهجة فرق حضاري لا ينبع من البنية اللغوية، ولكنه يقوم على أساس مجالات الاستخدام، فالاستخدام في المجالين الثقافي والعلمي يجعل من المستوى اللغوي المستخدم لغة، وأما التعامل المحلي فيمكن أن يكون بهذه اللغة عند المثقفين في بعض الخدمات الراقية ولكنه يكون في أكثر الجماعات اللغوية في العالم باللهجة المحلية[1].

3 . اللسان:

وبعد أن تحدثنا عن الفرق بين اللغة واللهجة عند القدماء والمحدثين لا بد لنا من بيان مصطلح ثالث ذي ارتباط وثيق بمصطلحي اللغة واللهجة، ألا وهو اللسان، إذ يبين ابن منظور أن اللسان اللغة نفسها، يقال: فلان يتكلم بلسان قومه، أي يتحدث بلغتهم[2].

أما المعنى الاصطلاحي للسان فيشير إلى ذلك العضو العضلي الذي يقع في فم الإنسان، ويسهم في إخراج الكلام على نحو مفهوم لسامعيه، علاوة على كونه سبيلاً للإفصاح والبيان[3].

أما جُل اللغويين القدماء فقد كانوا يطلقون مصطلح اللسان على اللغة، فيقولون اللسان العربي، أي اللغة العربية، واللسان الفارسي، أي: اللغة الفارسية، فاللسان عندهم بمعنى اللغة[4].

1- حجازي، محمود فهمي (د.ت). علم اللغة العربية، دار غريب للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ص: 38.

2- ابن منظور. لسان العرب، ج: 13، ص: 386، لسن.

3- انظر: المناوي. التوقيف على مهمات التعاريف، ص: 289.

4- انظر في ذلك: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (1998م). المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 168، و القنوجي، أبو الطيب محمد صديق خان بن لطف الله (د.ت). البلغة إلى أصول اللغة، دراسة وتحقيق: سهاد حمدان أحمد السامرائي، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة تكريت، العراق، ص: 98.

غير أن هذا المفهوم لمصطلح اللسان عند القدماء لم يجد المعنى نفسه عند المحدثين، بل كانت لهم وجهة نظرهم الخاصة التي اعتمدوا عليها، وذلك انطلاقاً من نتاج العلوم الغربية في هذه النواحي، فكان لديهم تفريق بين اللغة واللهجة واللسان.

يبين لنا جوزيف فندريس الفرق بين اللغة واللسان وذلك حينما أوضح أن اللغة هي مجموعة الإجراءات الفسيولوجية والسيكولوجية التي في حوزة الإنسان لتمكنه من الكلام... أما اللسان فهو استعمال هذه الإجراءات بصورة عملية[1].

هذا يعني أن اللسان يمثل التطبيق العملي للغة، وأن اللغة هي ما يمتلكه الإنسان في حوزته من المقومات الفسيولوجية والتكوينية التي تمنحه القدرة على الكلام.

ومن هنا فإن هذه المصطلحات ذات مساس مباشر بهذه الدراسة، فاللغة تمثل القالب العام الذي يتحدث به أبناء منظومة لغوية عامة، واللهجة تمثل الجانب الاجتماعي الممثل لهذه اللغة، والجانب الإقليمي الجغرافي، في حين أن اللسان يمثل التطبيق العملي لما في حوزة أبناء اللغة من مكنونات لغوية فسيولوجية تمكنهم من الكلام بطريقة تصويتية ما.

ثانياً: مستويات اللغة العربية:

ومستويات اللغة عبارة عن مجموعة المناظير الأدائية التي تتشكل منها اللغة، وذلك إما ضمن إطارها الاستعمالي، أو البنائي، فاللغة ضمن إطارها البنائي تتشكل من المستويات الصوتية والصرفية، والتركيبية، أما ضمن إطارها الاستعمالي، فتتكون من المستوى الفصيح، والمستوى العامي.

وتتشكل اللغة عموماً من مجموعة من المستويات، يمكننا الفصل بينها في إطار الدراسة التنظيرية للغة، أما إذا توجهنا صوب الأداء التطبيقي العملي لهذه المستويات، فإننا دون شك نجد أنفسنا أمام مستويات لغوية لا يمكن الفصل بينها،

[1]- فندريس، جوزيف (1950م). اللغة، تعريب: عبد الحميد ال=الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ص: 297.

وإنما هي عبارة عن مجموعة من المكونات اللغوية والاجتماعية، والبيئية، والثقافية، التي من شأنها أن تتلاحم فيما بينها للوصول إلى عناصر لغوية قويمة، وهذه المستويات جميعها تؤثر تأثيراً مباشراً ومهماً في تشكيل المستويات اللغوية، خاصة النظم الاجتماعية المحيطة بتشكيل عناصر اللغة[1].

وهذه المستويات اللغوية لا يمكن فصل جزء منها عن الجزء الآخر، وإنما هي مجموعة من العناصر المتشابكة ذات الطبيعة الفطرية، أي أن الطفل يكتسبها فطرياً من خلال المحاكاة والدربة على لغته الأم، فالطفل يكتسب لغته بمستوياتها كافة دون أن يُفصل أحد هذه المستويات عن الآخر[2].

وتقسيم المستويات اللغوية يخضع لبعض وجهات النظر، فمن الباحثين من ينظر إلى مستويات اللغة من خلال كونها لغة بمستواها العامي، ومستواها الثقافي، ومستواها الفصيح، فهذه المستويات لها قوانينها المنظمة لها، وأحكامها المخصصة، فالتغير اللغوي ضمن أحد هذه المستويات لا ينطبق بالضرورة على المستوى الآخر، فمثلاً ينقلب صوت القاف همزة في لهجة أهل مصر الحالية، فيقولون: أُلتُ، بمعنى: قُلت، غير أن هذا القلب الذي وقع على صوت القاف لا ينطبق على كلمة: القاهرة، أو القرآن، فلا يقولون: الآهرة، ولا: الأُرآن، والسبب في ذلك عائد إلى أن هاتين الكلمتين تستعملان ضمن المستوى الثقافي الفصيح عند أهالي مصر في العصر الحاضر، ولا تستعملان ضمن المستوى العامي الدارج على ألسنة الناس، وحتى لو وردت هاتان الكلمتان على ألسنة العوام من الناس، فإنهم ينطقونهما وفقاً لما استقر عليه لفظها ضمن المستوى الثقافي الفصيح للغة العربية[3].

---

[1]- انظر: حجازي. علم اللغة العربية، ص: 51.

[2]- انظر: السعران، محمود (1997م). علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، القاهرة ــ مصر، الطبعة الثانية، ص: 109.

[3]- انظر: حجازي. علم اللغة العربية، ص: 25، و بشر، كمال (د.ت). دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ص: 220.

غير أن هذا التقسيم لمستويات اللغة قد لا يهمنا كثيراً في هذه الدراسة، بل لا بد لنا من الإشارة إلى تقسيم آخر لمستويات اللغة، وهو التقسيم الذي يتناول البنية اللغوية بأكملها، إذ تنقسم مستويات اللغة إلى أربعة مستويات رئيسة هي: أولاً: المستوى النحوي، ثانياً: المستوى الصرفي، ثالثاً: المستوى الصوتي، رابعاً: المستوى الدلالي[1].

ويركز المستوى النحوي في دراسته اللغوية على عناصر التركيب النحوي، كما يحدد مفهوم العناصر تلك، من خلال علاقاتها التركيبية من جهة، وسياقها البنائي من جهة أخرى[2]، فالمستوى النحوي يرتبط بعلاقات العوامل بين وحدات الكلام المختلفة، ويعتمد على دوال في ذلك.

ومما تهمنا الإشارة إليه في المستوى النحوي تلك العلامات الإعرابية التي تلحق أواخر الوحدات الكلامية، وتشير إشارة واضحة إلى الموقعية الإعرابية، والمعنى السياقي في الجملة، يقول كمال بشر: " أما وظائف الحركات على المستوى النحوي فهي ذات خطر وشأن. ويكفي أن ندرك أن الإعراب في جملته يقوم على الحركات، فهي علاماته الأصلية في كل الحالات، وهي كذلك دالته في الإعراب "النائب" في معظم الحالات، كما أن الاختلاف في حركات الإعراب دليل الاختلاف في الوظيفة النحوية للكلمة، فالفتحة، كما هو معروف، علامة النصب، على حين أن الضمة علامة الرفع، والكسرة علامة الجر"[3].

ومن هنا فإن الإعراب وعلاماته الإعرابية لها دورها البارز في المستوى النحوي التركيبي، إذ إنها دوال على المعاني، كما تبيّن سياقات التراكيب المختلفة،

---

[1]- القادوسي: عبد الرازق بن حمودة، أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجاً، رسالة دكتوراه بإشراف: الدكتور: رجب عبد الجواد إبراهيم، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة حلوان، مصر، 1431هـ، 2010م، ص: 14.

[2]- انظر: حسان، تمام (2006م). اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، الطبعة الخامسة، ص: 104.

[3]- بشر. دراسات في علم اللغة، ص: 202.

وإذا كانت هذه العلامات الإعرابية تحمل هذا الدور البالغ الأهمية ضمن المستوى النحوي، فإنها كذلك لا تقل أهمية عنه في المستوى الصرفي فيما سنوضح تالياً.

يهتم المستوى الصرفي في اللغة بالنواحي البنيوية للكلام، ويعمد للحديث عن الهيكلية التي تسير عليها وحدات اللغة الكلامية، كما يلعب المستوى الصرفي دوراً مهماً في تنظيم القيم الخلافية بين وحدات الكلام المتعددة، إذ إن الشكل الصرفي، أو البنية الصرفية لها دورها البارز في التفريق بين الفاعلية والمفعولية من خلال الصيغ، أو من خلال الزمن الماضي أو الحاضر أو المستقبل، كل ذلك يمكن الوصول إليه من خلال العناصر الصرفية ذات الإمكانية البنيوية على التفرقة بين هذه المكونات اللغوية[1].

ولا يقل المستوى الصرفي ارتباطاً بالمستوى النحوي عنه بالمستوى الصوتي مثلاً، فإن هذه المستويات تمثل بمجموعها سبيلاً للوصول إلى الإفصاح المقصود من اللغة، فالعناصر الصرفية لها دلالتها على المعاني النحوية المختلفة، إذ نجد فرقاً في قولنا: محمد حضر، عنه في قولنا: فاطمة حضرت، إذ إن المثال الثاني اشتمل على لاحقة صرفية تمثلت بتاء التأنيث الساكنة التي لها دلالتها الواضحة بين المستويين الصرفي والنحوي، فهذه اللاحقة تدل على الإفراد من جهة، والتأنيث من جهة ثانية، والغيبة من جهة ثالثة، في حين أن خلو المثال الأول من هذه اللاحقة يدل على التذكير والإفراد والغيبة، فلا يعني خلو الجملة من هذه اللاحقة عدم الدلالة، بل لا بد من معنى لهذا الخلو[2].

أما المستوى الصوتي فهو ذلك المستوى الذي يمكن عنده تحليل أصوات اللغة ودراستها، وهو يبدأ من تحليل البنية الصوتية للوحدة الكلامية، ومن ثم ينتقل للحديث عن تحليل البنية الصرفية للوحدة ذاتها، ومن هنا فإن المستوى الصوتي في اللغة يأخذ الجانب المادي المكون للألفاظ اللغوية[3].

---

[1]- انظر: حسان. اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 146.

[2]- انظر: بشر. دراسات في علم اللغة، ص: 182.

[3]- انظر: السعران. علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص: 8.

ومن خلال الكلام السابق يمكننا أن نستوضح الترابط الكبير بين المستوى الصرفي والمستوى الصوتي، فكلاهما يتناول الحديث عن الوحدات الصغرى في الكلام، سواء أكانت أصواتاً، أم حروفاً، فالتمازج كبير بين المستويين الصرفي والصوتي، ومن أبرز الأمثلة على هذا التمازج جزم المضارع معتل الآخر، فإنه يُجزم بحذف حرف العلة، أو بتقصير الحركة الطويلة، وما هذا إلا بسبب صرفي صوتي، يتمثل بالتخلص من السكون الواقع على نهاية الفعل باعتبارها علامة الجزم، والتخلص من هذا المقطع المرفوض من جهة ثانية، ومن هنا يتضح التمازج بين هذين المستويين[1].

أما المستوى الدلالي، فهو ذلك المستوى الذي يمثل الغاية التي من أجلها تُدرس المستويات النحوية، والصرفية، والصوتية، فإن هذا المستوى – أي الدلالي - يتشكل من ترابط عناصر هذه المستويات مع بعضها، فالتراكيب النحوية، تنضاف إلى المعاني الصرفية، تنضاف إلى الأصوات اللغوية لكي يصل المتلقي في نهاية المطاف إلى الدلالة التي يقصدها المرسل من رسالته الكلامية[2].

وثمة مستوى آخر عند بعض اللغويين يتمثل بالمستوى المعجمي، وهو المستوى المخصص للحديث عن الجذور اللغوية ومعانيها[3]، إلا أنني أرى أن هذا المستوى ينضوي تحت المستوى الدلالي، فما مادة المعاجم اللغوية إلا وحدات كلامية تحشد لبيان معانيها، وهذه المعاني هي الغاية المرجوة من المستوى الدلالي؛ لذا فمن وجهة نظري أرى أن يدخل المستوى المعجمي ضمن عناصر المستوى الدلالي.

ومن الباحثين والعلماء من لا يلقي بالاً لأهمية المستوى الدلالي ضمن مستويات اللغة، إذ إن الفيصل عنده أن تكون التراكيب مستقيمة، بصرف النظر عن الدلالة أهي مستقيمة أم لا، وهذه الفكرة نشأت من طبيعة النظريات اللغوية

---

[1]- انظر: بشر. دراسات في علم اللغة، ص: 174.

[2]- انظر: السعران. علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص: 11.

[3]- انظر: حسان. اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 337.

المعاصرة، التي أخذت تنادي بالتركيز على العناصر التركيبية للكلام، والابتعاد عن فكرة الآثار الدلالية لهذه التراكيب أو تلك[1].

ومن هنا فإن هذه المستويات اللغوية بأكملها لها دورها المهم في تشكيل عناصر اللغة، ولا يمكننا أن نفصل شيئاً منها عن الآخر، إذ هي بمجموعها تشكل أساس اللغة، كما لا يمكن أن يرتفع أحدها شأناً عن الآخر، فكل مستوى من هذه المستويات يأتي ليترابط مع المستوى الآخر، ليصل المتلقي في نهاية المطاف إلى الغاية المرجوة من هذه المستويات المترابطة.

أما ضمن دراستنا هذه، فثمة ارتباط وثيق بين مستويات اللغة الصوتية والصرفية، وعناصر الحديث عن لغات العرب التي وردت عند ابن السكيت في كتابه إصلاح المنطق، فإن هذه الدراسة تسعى إلى الحديث عن تحولات اللغة المسموعة عن العرب في ظل المستوى اللغوي الذي ترتبط به.

ثالثاً: أثر لغات العرب في تنمية المستويات اللغوية المختلفة:

تسهم لغات العرب في تنمية مستويات اللغة المختلفة، ومناط هذا الإسهام في تنمية هذه المستويات اللغوية أنها تشتمل على اختلافات مسموعة عن العرب، وبناء على كونها مسموعة عن العرب لا بد من توجيهها توجيهاً مناسباً للغة.

واختلافُ لغاتِ العرب إنما جاءَ من قِبَل أنَّ أول ما وُضِع منها وُضِعَ على خلاف وإن كان كله مسوقا على صحة وقياس، ثم أَحدثوا من بعدُ أَشْيَاء كثيرة للحاجة إليها غير أنها على قياس ما كان وُضِعَ في الأصل مختلفاً، ويجوز أن يكونَ الموضوعُ الأولُ ضَرْباً واحدا ثم رأى مَنْ جاءَ بعد أن خالف قياسَ الأولِ إلى قياسٍ ثانٍ جارٍ في الصحة مَجْرَى الأوَّل[2].

وتطال هذه الاختلافات الحديث عن مستويات اللغة كافة، فمن اختلاف اللغات التي تختص بالمستوى النحوي ما كان من اختلاف لغات العرب في

---

[1]- انظر: السعران. علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص: 175.

[2]- السيوطي. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج: 1، ص: 46.

الإعراب، نحو: ما زيدٌ قائماً، وما زيدٌ قائمٌ، فإن الاختلاف في نصب "قائم" أو رفعها عائد إلى اللغات المسموعة عن العرب[1].

إن هذه الاختلافات المرتبطة بالمستوى النحوي في اللغة، لها دورها البالغ في تحقيق عناصر الدلالة التي من شأنها أن تتحول وتتبدل انطلاقاً من تحول التركيب، فالحركات كما أسلفنا دوال على المعاني، ودوال على الإعراب، فإذا تبدل الإعراب من حالة إلى أخرى، فإنه سيفضي دون شك إلى تبدل المعاني، واختلاف الدلالة، وهذا انطلاقاً من تحول اللهجة في مستواها النحوي، الأمر الذي يقود في نهاية المطاف إلى تنمية المستوى النحوي، وذلك نتيجة لتوسيع دائرة الدرس اللغوي النحوي المرتبط بهذه الأحوال اللهجية المسموعة عن العرب.

أما المستوى الصرفي فهو لا يقل أهمية عن سواه من المستويات اللغوية الأخرى، بالنسبة للهجات العرب ولغاتها، فإن هذه اللهجات تسهم في تنمية هذا المستوى، ورفده بعدد من الأداءات اللغوية التي من شأنها أن تكون سبيلاً لمعرفة بعض الخصائص اللغوية الصرفية للغة، وذلك نحو ما نجده من التذكير والتأنيث، فمن العرب من يقول: هذا البقر، حملاً على اللفظ، ومنهم من يقول: هذه البقر، حملاً على المعنى[2]، وهكذا فإن مسألة التذكير والتأنيث ضمن هذه اللغة يمنح المستوى الصرفي مزيداً من البحث والتدقيق، كما يسهم في تنميته انطلاقاً من معرفة أهم الخصائص التي يختص بها في لسان العرب.

كما يمكننا من خلال دراسة هذه اللهجات واللغات أن نتوصل إلى الصحيح الفصيح من كلام العرب، وأن نطرح كل ما هو غث، وذلك من خلال وصف بعض اللغات بالرداءة والقلة، والضعف وهكذا، خاصة في المستوى الصرفي، مثل قول أهل اليمن: أم نحن أم نضرب، يريدون: نحن نضرب، غير أنه أُثِر عنهم أنهم يزيدون "ام" في الكلام، ومن هنا فإن هذه الزيادة البنيوية لا مكان لها في المستوى

---

[1]- انظر: ابن فارس، أبو الحسين أحمد (1997م). الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، الناشر محمد علي بيضون، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ص: 26.

[2]- انظر: ابن فارس. الصاحبي في فقه اللغة، ص: 26.

الفصيح من اللغة، ولولا دراستنا لهذه اللهجات لما استطعنا أن نطّرح مثل هذه الاستعمالات اللغوية الموصوفة بالقلة والرداءة[1].

ومن هنا فقد وُصفت بعض اللغات المسموعة عن العرب بالرداءة، والقلة، والقبح، حتى إن العرب لم يأخذوا ببعضها، إذ كانت العرب تجتمع في كل عام في موسم الحج، وكانت قريش تسمع لغات العرب، فما استحسنوه من كلامهم أخذوا به، واستعملوه، وما استقبحوه من كلامهم ردوه ولم يأخذوا به، ومن هنا صارت قريش من أفصح العرب، وخلت لغتهم من مستقبح الكلام وأبشعه[2].

وحينما نتحدث عن المستوى الصوتي نجد عدداً كبيراً من اللهجات العربية التي كان لها دورها وحضورها في الدرس الصوتي، ومن بين هذه الظواهر والملامح الصوتية ما يُعرف بظاهرة تسهيل الهمز، فإن ناساً من العرب عُرفوا بتحقيقهم للهمز، في حين أن غيرهم قد عُرفوا بتسهيل الهمز، فيقولون مثلاً: ياتينا، بدلاً من: يأتينا[3].

ومن هنا فإن دراسة هذه الظاهرة اللغوية لا بد أن تبدأ من حدود المستوى الصوتي للغة العربية، إذ إن ظاهرة تسهيل الهمز من بين أهم الظواهر اللغوية التي تحدث عنها اللغويون قديماً وحديثاً، وكان جُل حديثهم ينصب حول الجانب الصوتي من هذه الظاهرة، وأنها قائمة في أساسها على التسهيل والتخفيف في اللفظ.

وربما تأثرت بعض لهجات العرب بشيء من الألفاظ الواردة أو الدخيلة على اللسان العربي، فَتُدخِلُ فيها اللغة شيئاً من التحويل الذي يناسب أصل اللغة، مثل: طشت، وطست، فإن "طست" أصلها "طشت" في الفارسية، فمن العرب من

---

[1]- انظر في هذه المواضع: الحريري، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد (1998م). درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ص: 223، وغيرها.

[2]- انظر: السيوطي. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج: 1، ص: 175.

[3]- انظر: ابن درستويه، أبو محمد عبد الله بن جعفر بن محمد (1998م). تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق: محمد بدوي المختون، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ص: 469.

ينطقها بالسين ومنهم من ينطقها بالشين، غير أن هذا لا يعد عيباً في لغات العرب، على الرغم من اختلاف عناصر التصويت فيها، إذ إن الأساس في هذه اللغة المعنى، فما دام المعنى متشابهاً في كلتا الحالتين فلا إشكال في طبيعة هذا اللفظ، أو طبيعة الأصوات المكونة له[1].

وعموماً فإن اختلاف البنى الصرفية يقود إلى اختلاف في الدلالات، ومن هنا تكمن أهمية اللهجة ضمن المستوى الصرفي؛ لأن أي زيادة في المبنى تفضي إلى زيادة في المعنى، فإن أي تحول في الصيغة الصرفية للكلمة تفضي إلى تحول في دلالتها – هذا في الغالب الأعم – حتى لو كان ذلك التحول في حركات تلك الوحدة الكلامية[2].

ومن هنا فإن التحولات الصرفية التي تطال مباني الوحدات الكلامية المختلفة في اللغة نتيجة لاختلاف اللهجات العربية تفضي دون شك إلى اختلاف في المعنى، وهو ما سنشير إليه بشكل أوضح في المبحث المقبل، إذ إن المعاني مرصودة بالمباني، فإذا تغير المبنى سيتغير المعنى، غير أن هذه الفكرة ليست على سبيل الإلزام والتحقيق، فربما يتغير مبنى الكلمة من لهجة إلى أخرى، ولكن ذلك لا يفضي إلى تغير المعنى، فليس بالضرورة أن تتحول المعاني عن بابها بتحول المباني، وهذا كله يقود إلى تنمية المستوى الصرفي ضمن علاقته باللهجات العربية، فإن اختلاف اللهجة المرتبط بالناحية الصرفية قد يفضي إلى اختلاف المعنى، ومن هنا لا بد من توجيه هذا المعنى، ولا بد من بيان دور هذا التحول اللهجي ضمن المستوى الصرفي.

ويمكننا القول بأن لغات العرب ولهجاتها كان لها الأثر الأكبر في المستوى الصوتي دون سائر المستويات اللغوية الأخرى، إذ إن أكثر هذه اللهجات تخضع لعناصر المستوى الصوتي، كتقديم حرف مكان حرف، مثل: الصاعقة والصاقعة،

---

[1]- انظر: القنوجي. البلغة إلى أصول اللغة، ص: 104.

[2]- القادوسي. أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية، ص: 148.

والإمالة، وتسهيل الهمز، وكسر حرف المضارعة، والإدغام أو تركه[1]، كل هذه اللهجات خاضعة لعناصر المستوى الصوتي بالدرجة الأولى.

ومن هنا فإن اختلاف لهجات العرب يقود إلى استعمالين أو أكثر في اللغة، قد يوصف أحدهما بالكثرة أو الجودة، في حين يوصف الآخر بالقلة أو الرداءة، ومن هنا فإن أي متكلم من أبناء اللغة لأحد هذين الاستعمالين لا يعد خارجاً على أصل اللغة، وإن كان مجانباً لما عليه قياس الأجود، غير أنه لا يمكن أن يوصف استعماله بالخطأ أو الرداءة، خاصة إذا اضطر لهذا الاستعمال في شعر أو نثر[2].

إن هذه اللغات واللهجات التي سُمعت كلها عن العرب أسهمت إسهاماً كبيراً في توسيع دائرة البحث اللغوي، وتضخيم دائرة السماع عن العرب، الأمر الذي يفضي في نهاية المطاف إلى توسيع دائرة البحث اللغوي ضمن هذه المسموعات اللغوية عن العرب؛ لأن كل ما سُمع عن العرب لا بد له من توجيه يبين أصله، ويبين أساسه، خاصة إذا ارتبط هذا المسموع من كلام العرب بقراءة قرآنية، إذ لا بد هنا من بيان وجه هذه القراءة في اللسان العربي، الأمر الذي يمنح اللغة مزيداً من التوسع والوصفية[3].

وهذا الوصف للاستعمالات اللغوية الناشئة عن اللهجات العربية إنما هو سبيل إلى تنمية اللغة بمستوياتها جميعها، إذ حينما نصف بعض الاستعمالات اللغوية بالشيوع والقوة، ونصف غيرها ضمن السياق اللغوي الواحد بأنه استعمال قليل، أو ضعيف، فإن ذلك سبيل إلى البحث في ضعفه، وسبب استعماله عند العرب، ومن هنا يتمكن الباحث من تنمية عناصر هذه المستويات اللغوية كافة.

---

[1]- انظر: ابن فارس. الصاحبي في فقه اللغة، ص: 25 – 26.

[2]- القنوجي. البلغة إلى أصول اللغة، ص: 103، و الصالح، صبحي إبراهيم (1960م). دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ص: 61.

[3]- انظر: عمر، أحمد مختار (2003م). البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة – مصر، الطبعة الثامنة، ص: 32.

رابعاً: اللغات وتحول الدلالة:

سبقت الإشارة في المبحث السابق إلى بعض الملامح اللهجية التي من شأنها أن تغير في الدلالة، وتبدل في المعاني، وذلك انطلاقاً من اختلاف الصيغ، وتحول البنى، فإن أي تحول في البنية الصرفية أو الوحدة الكلامية يفضي إلى تحول في الدلالة، وأي زيادة في مبنى الكلمة يفضي دون شك إلى زيادة في معناها[1]، وهذا هو الأساس الذي ينطلق منه هذا المبحث من هذه الدراسة، إذ إن للهجات العربية أثرها البالغ في تحول الدلالة والمعنى، وإن سرد بعض هذه الأمثلة يفيد في توضيح هذا الأثر اللهجي ضمن المستوى الدلالي.

وأول هذه الأمثلة على تأثير هذه اللغات المسموعة عن العرب في تحول الدلالة ما نجده مثلاً في لغة قصر الأسماء الستة والمثنى، وهي لغة مسموعة عن بني الحارث بن كعب، وهم يجعلون الأسماء الستة والمثنى كالأسماء المقصورة، فيعربونها بحركات مقدرة على الألف، إذ يقولون: جاء أباك، ورأيت أباك، ومررت بأباك، فالعلامة الإعرابية مقدرة على الألف[2].

ولهذه اللغة المسموعة عن العرب مجموعة من الشواهد من بينها، قوله:

إنَّ أباها وأبا أباها قَدْ بَلَغا في المجدِ وغايَتاها [3]

فالشاهد قوله: وأبا أباها، واللغة العالية قولهم: وأبا أبيها، وقوله: غايتاها، واللغة العالية غايتيها، بالنصب، غير أنه أجرى هذين اللفظين على لغة القصر وهي لغة بلحارث بن كعب[1].

---

[1]- انظر: القادوسي. أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية، ص: 148.

[2]- انظر: الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (1995م). الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، ص: 239.

[3]- البيت من الرجز، وهو بغير نسبة في: البغدادي، عبد القادر بن عمر (1997م). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ــ مصر، الطبعة الرابعة، ج: 7، ص: 453.

وعلى الرغم من أن هذه اللغة قد وُجِّهها النحاة واللغويون توجيهاً دقيقاً، إلا أنه ثمة بعض الشواهد التي أدت إلى تحول في الإعراب وتغير، إذ قد تُشكل هذه اللغة على المتلقي فيظن النصب في بعض الأحوال، الأمر الذي يمنح الكلام دلالة مغايرة عما عليه الأصل، أو قد يظن الرفع في المثنى، فيكون لذلك تأثيرٌ واضحٌ في المعنى والدلالة، ومن ذلك قراءة: "إِنَّ هاذان لِساحِران"[2].

إذ من بين توجيهات هذه القراءة تخفيف نون "إنْ" واعتبار "هذان" في موضع الرفع، في حين أن من بين هذه التوجيهات، عد هذه القراءة على لغة بلحارث بن كعب، ومنهم ما وجّهها في معنى: ما هذان إلا ساحران[3].

ومن بين هذه الملامح أيضاً لغة أكلوني البراغيث التي سُمعت عن ناس من العرب، إذ إنهم يُلحقون الفعل علامة دالة على التثنية أو الجمع إذا كان الفاعل مثنى أو جمعاً، فيقولون: أكلوني البراغيث، والأصل أن يقولوا: أكلتني البراغيث، إذ لا يمكن مجيء فاعلين لفعل واحد[4].

ولما كانت هذه اللغة المسموعة عن العرب متعارضة مع طبيعة القواعد التي اتفق عليها النحويون واللغويون من حيث إن الفعل لا يجوز أن يأتي له غير فاعل واحد، كان لا بد من توجيه هذه اللغة، إذ وُجهت على أن الضمير فاعل،

---

[1]- انظر: ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي (2001م). شرح المفصل للزمخشري، قدم له: الدكتور: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 157.

[2]- تعزى هذه القراءة لنافع المدني، وعاصم برواية غير رواية حفص، وابن عامر الشامي، والكسائي، وحمزة، انظر: الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد الهروي (1991م). معاني القراءات، مركز البحوث في كلية الآداب بجامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 148 – 149.

[3]- انظر: ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (1989م). أمالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، عمان – الأردن، ودار الجيل، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 157.

[4]- انظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1988م). الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ــ مصر، الطبعة الثالثة، ج: 1، ص: 19.

والاسم الظاهر بدل، ومنهم من يجعل الاسم الظاهر مبتدأ مؤخراً، والجملة الفعلية خبراً مقدماً[1].

وهذا التوجيه لا شك له أثره في المعنى، ولو على المستوى النحوي، إذ إن اعتبار الفاعل بدلاً، أو مبتدأ تركيبياً له أثره في المعنى، فإن المعنى الواضح لمثل هذه الشواهد يدلنا على أن "البراغيث" وما حل محلها في موضع الفاعل، فكيف نعدّها مبتدأ، أو نعدها بدلاً؟

إن هذا التحول في المعنى ولو على المستوى التركيبي فحسب مرتبط باللغة المسموعة عن العرب، فاللغويون حينما سمعوا هذه اللغة لم يكن أمامهم سوى تفسيرها وتوجيهها بما يتواءم مع القواعد الملزمة التي وضعوها، وذلك انطلاقاً من فكرة أن ما سُمع عن العرب لا يجوز رده، بل يمكن توجيهه وتأويله بما يتوافق مع الطبيعة التقعيدية للغة.

خامساً: أثر اللغات في الحديث عن القراءات القرآنية الكريمة وتوجيهها:

ربما كان حقل القراءات القرآنية الكريمة واحداً من أبرز الحقول اللغوية التي تناولت الحديث عن لغات العرب، وذلك انطلاقاً من أن هذه القراءات تمثل ألسنة العرب التي نطقوا بها، وما سُمع عن العرب إنما هو ناتج عن هذه اللهجات واللغات، فأينما وُجدت قراءة لا يعرف معناها أو طريقة لفظها، بُحث عنها في لهجات العرب ولغاتهم، وذلك من أجل توجيه هذه القراءة القرآنية بما يوائم اللغة المسموعة عن العرب، وبما يتماشى مع طبيعة المستوى اللغوي المتعلق بهذه القراءة.

ونجد حضور اللغات في حديث العلماء واللغويين عن القراءة القرآنية الكريمة منذ بدايات التأليف في علم القراءات، فهذا الفراء يزدحم كتابه "معاني

---

[1]- انظر: ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله جمال الدين (د.ت). شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة ــ السعودية، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 582.

القرآن" بالحديث عن اللغات المسموعة عن العرب، وذلك عند حديثه عن القراءة القرآنية الكريمة، ومن بين تلك المواضع ما جاء في حديثه عن قوله سبحانه وتعالى: "قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ"[1].

إذ يبين الفراء أن حمزة الزيات قد قرأ: أرجهْ، بسكون الهاء، وهي ضمير متصل، والأكثر المسموع من كلام العرب في هذا الضمير التحريك، إلا أنه سُمع عن بعض العرب تسكينها، وعلى هذه اللغة جاءت القراءة الكريمة[2].

فهذه القراءة اشتملت على حديث عن المستوى الصوتي في اللغة العربية، وكان مناط توجيهها في كلام الفراء السابق يعتمد على الجانب المسموع من كلام العرب، وهو أنه سُمع عن العرب جزم الضمير المتصل في هذا النحو، إذا تحرك ما قبله، ومن مسموع كلامهم قول الراجز[3]:

فَيُصْلِحُ الْيَوْمَ وَيُفْسِدُهْ غداً

والشاهد فيه قوله: ويفسدهْ" بسكون الهاء، وقد سكنت بسبب التحريك الذي يليها، وعلى هذا النحو وُجّهت القراءة القرآنية الكريمة السابقة.

ونجد هذا الحديث عن اللغات المسموعة عن العرب حاضراً عند سائر علماء القراءات القرآنية الكريمة، إذ لا يكاد يخلو كتاب من كتب هذه القراءات القرآنية إلا وتحدث عن توجيه القراءة الكريمة هذه الوجهة، ومن ذلك مثلاً ما سبقت الإشارة إليه من قراءة قوله سبحانه وتعالى: " قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى"[4].

1- الأعراف: 111.

2- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (د.ت). معاني القرآن، تحقيق: احمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 388.

3- انظر الرجز بغير نسبة في: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف (د.ت). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 167.

4- طه: 63.

فقد قرأ نافع، وابن عامر، وحمزة والكسائي، برواية عن عاصم بن أبي النجود، بتشديد النون من "إنّ"، وبالألف في "هذان"، فما كان من علماء القراءات إلا أن وجّهوا هذه القراءة القرآنية الكريمة السبعية التي لا سبيل إلى ردها أو تضعيفها بأن قالوا إنها لغة مسموعة عن بعض العرب، يجرون المثنى مجرى الأسماء المقصورة، فيجعلون الضمة والفتحة والكسرة علامة الإعراب مقدرة على الألف، فيقولون: جاء الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان[1].

فهذا التوجيه سابق الذكر للقراءة القرآنية الكريمة إنما هو نابع من اللغة المسموعة عن العرب، وهي لغة بلحارث بن كعب، ومن شواهدها قول الراجز:

إنَّ أباها وأبا أباها قَدْ بَلَغا في المجدِ غايَتاها

فالشاهد في هذا الرجز أنه أجرى المثنى في قوله: غايتاها، مجرى الاسم المقصور، فجعل العلامة الإعرابية فيه متمثلة بالفتحة المقدرة على الألف، وهذا من قبيل أحدى اللغات المسموعة عن العرب، وهي لغة بلحارث بن كعب[2].

أما مكي بن أبي طالب وهو أحد علماء القراءات القرآنية واللغة في القرن الخامس الهجري، فنجده أيضاً يوجه القراءة الكريمة توجيهاً منطلقاً من السماع اللهجي عند العرب، ومن ذلك حديثه عن قوله سبحانه وتعالى: " إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ"[3].

فقد بيّن أن يحيى بن وثاب قد قرأ: نِستعين، بكسر النون في أول الفعل، وهي لغة مسموعة عن العرب، وقد وصفها بأنها لغة جيدة[4].

1- انظر: الأزهري. معاني القراءات، ج: 2، ص: 148 – 149.

2- انظر: الشيباني، أبو السعادات المبارك بن محمد (1420هـ). البديع في علم العربية، تحقيق ودراسة: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – السعودية، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 24.

3- الفاتحة: 5.

4- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (د.ت). الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ص: 122.

تدخل هذه القراءة القرآنية الكريمة ضمن إطار المستوى الصوتي في اللغة، وذلك أنها لا تأثير لها في المعنى والدلالة، إذ لا فرق في المعنى بينها وبين الفتح في أول الفعل، وتسمى هذه اللغة بـــ "التلتلة"، وتعني كسر حرف المضارعة من "تفعل" ونظائره، وهي لغة تعزى لبهراء، وقد ارتفعت قريش عن هذه اللغة وتعالت، ومن هنا كانت لغتها موصوفة بالفصاحة دون سائر لغات العرب[1].

كما رأينا فإن مكياً قام بتوجيه القراءة القرآنية الكريمة التي سُمعت عن يحيى ابن وثاب توجيهاً لغوياً بحتاً، اعتمد فيه على وصف هذه القراءة بأنها لغة مسموعة عن العرب، فكان السماع هو السبيل الأمثل لتوجيه هذه القراءة الكريمة توجيهاً مناسباً يجعلها ذات أصل لغوي عند العرب.

وإذا انتقلنا إلى علماء القراءات القرآنية من القرن السادس الهجري فإننا نجدهم هم أيضاً ينطلقون في توجيه القراءة القرآنية من منظور سماعي لهجي عن العرب، فهذا الغرناطي يتحدث عن توجيه إشمام الميم في قوله سبحانه وتعالى: " رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ إِنْ يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِنْ يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ"[2].

فبيّن أن الإشمام فيها من لغة العرب، وأن من العرب من يشمها بالضم عند الوقف عليها، وهي لغة مسموعة عن العرب[3].

وهذه القراءة الكريمة كما نرى هي أيضاً متعلقة بالمستوى الصوتي من مستويات اللغة العربية، واعتُمد في توجيهها، على المسموع من كلام العرب، إذ إن السماع فيها سبيل إلى توجيهها.

وهذا العكبري أحد علماء القرآن الكريم وقراءاته في القرن السابع الهجري يعتمد اعتماداً كبيراً على اللهجات المسموعة عن العرب في توجيه القراءات القرآنية، ومن ذلك ما بيّنه في قراءة الفعل "يرشُدون" من قوله سبحانه وتعالى: "

---

[1]- انظر: السيوطي. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج: 1، ص: 167.

[2]- الإسراء: 54.

[3]- انظر: الغرناطي، أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد (د.ت). الإقناع في القراءات السبع، دار الصحابة للتراث، الطبعة الأولى، ص: 186.

وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ"[1].

فقد قرأ جمهور القراء بضم الشين، وقد قرئ بكسرها، وماضي هذا الفعل "رشِد" بكسر الشين في الماضي وفتحها في المضارع، وهي لغة مسموعة عن العرب في هذا الفعل[2].

تدخل القراءة القرآنية الكريمة السابقة ضمن المستوى الصرفي من مستويات اللغة العربية، إذ إن القراءة الكريمة جعلت الدرس اللغوي مهتماً بما سُمع عن العرب فيما يتعلق بأصل اشتقاق هذا الفعل المضارع، وأنه حينما قرئ بالفتح كان لا بد من البحث عن أصله الثلاثي، وهو ما بيّنه العكبري من أنه مأخوذ من الفعل "رشِد" مكسور العين في الماضي، وهي لغة مسموعة عن العرب.

ومن خلال ما سبق كله يتبين لنا أن علماء القراءات القرآنية منذ بداية البحث في هذا العلم قد اهتموا بالحديث عن اللغات المسموعة عن العرب، واهتموا بتوجيه هذه القراءات القرآنية الكريمة توجيهاً متناسباً مع مستويات اللغة كافة، سواء منها الصوتية، أم الصرفية، أم النحوية، ومتوافقاً مع الجوانب السماعية ذات الأصول اللغوية في لغة العرب، الأمر الذي يشير إلى أهمية هذه اللهجات المسموعة عن العرب في الدرس القرآني من جهة، والحديث عن توجيه القراءات القرآنية من جهة ثانية، فإن القراءات القرآنية الكريمة ذات الحظ الأوسع في الحديث عن اللهجات المسموعة عن العرب، لما لهذه اللهجات من أهمية بالغة في توجيه القراءة الكريمة.

---

[1]- البقرة: 186.

[2]- انظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (د.ت). التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 153 – 154.

الفصل الثاني

التحولات الصرفية الصوتية في اللغات ومنظور التحليل الصوتي

يتناول هذا الفصل الحديث عن مجموعة من مظاهر التحول الصرفي الصوتي ضمن لغات العرب الواردة في كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت، وبيان أثر هذه التحولات ضمن التراكيب أو المعاني والدلالات.

إذ تسمح الدراسة الصوتية لبيان مظاهر التحول الصوتي لعناصر الكلام اللغوي، فتتيح المجال أمام الباحثين للنظر في أثر تلك التحولات، ومظاهر تطورها عبر حياة اللغة المتوالية، إذ يقول فندريس في هذه المعاني: "دراسة تطورات اللغات تسمح لنا بأن نميز في سلسلة من التحولات الصوتية ما يرجع فيها إلى ظروف أجنبية. والعالم اللغوي الذي دأب بادىء ذي بدء على معرفة النظام الصوتي للغة من اللغات في فترة من فترات تطورها معرفة عميقة، يستطيع دون مشقة أن يتعرف في التاريخ اللاحق لهذه اللغة آثار الاتجاهات الطبيعية التي كانت تحتويها اللغة بذورا في عهد سابق"[1].

إن هذه التحولات الصوتية التي تطرأ على العناصر الصوتية في الكلام العربي يمكن أن تُفسَّر ضمن إطار مجموعة من القوانين الصوتية التي من شأنها أن تكون سبيلاً لتفسير مظاهر ذلك التطور اللغوي الواقع في تلك العناصر الصوتية، ولا يمكن لنا النظر إلى مظاهر التحول الصوتي إلا من خلال مجموعة القوانين التي وُضعت لذلك، فهذه القوانين لم توضع من أجل التحكم بالظاهرة اللغوية، وإنما وُضِعت من أجل تفسير تلك الظاهرة تفسيراً علمياً دقيقاً[2].

وفي هذا الفصل سيحاول الباحث بيان أثر اللغات المذكورة في كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت في المستوى الصوتي والصرفي والدلالي، وذلك ضمن معطيات التحليل الصوتي، ووفقاً لمظاهر التحول الصرفي التي تنضوي تحتها هذه اللغات.

---

[1]- فندريس. اللغة، ص: 82.

[2]- الصالح. دراسات في فقه اللغة، ص: 290.

أولاً: الإبدال والقلب:

يشير مفهوم الإبدال الصوتي أو القلب إلى تلك التحولات الصوتية التي يظهر تأثيرها في بعض الأصوات اللغوية، الأمر الذي يؤدي إلى قلب بعضها إلى صوت آخر، أو إبداله بصوت آخر، مما يساعد في تسهيل نطق تلك الكلمات أو الألفاظ[1].

هذا يعني أن الإبدال الصوتي ضمن اللغة يختص بوضع صوت موضع صوت آخر، دفعاً للثقل النطقي، وطلباً للسهولة واليسر في نطق تلك الأصوات[2].

وفي كثير من الأحيان لا يؤدي الإبدال الصوتي ضمن أصوات اللغة إلى تحول في المعنى، بل يؤدي إلى تسهيل في النطق، وتيسير في اللفظ، وذلك من نحو قلب السين صاداً أو الصاد سيناً في بعض لهجات العرب، مما يؤدي إلى تسهيل النطق بالكلمة، دون أن يؤثر في معناها[3].

ويتسع مفهوم الإبدال الصوتي في كلمات العربية حتى يصل إلى مرحلة التعاقب بين بعض الأصوات، إذ قد لا يكون الأمر مقصوراً على صوت واحد في كلمتين، بل ربما طال هذا التعاقب حرفين أو أكثر في الكلمة، نحو: بضّعه، وكنّعه، وكوّعه، فقد تعاقبت الباء والكاف في الألفاظ الثلاث السابقة، كما تعاقبت الضاد والنون في الألفاظ نفسها، فهذا كله من قبيل التوسع في الإبدال الصوتي ليصل إلى حد الاعتقاب[4].

وقد تناول ابن السكيت الحديث عن مجموعة من لغات العرب التي تصنف ضمن عناصر الإبدال الصوتي، أو قلب بعض الأصوات إلى أصوات أخرى نتيجة للتأثير الواقع بينها، وفيما ياتي من صفحات سيبين الباحث مجموعة من النماذج

---

[1]- الجرجاني: التعريفات، ص: 7.

[2]- المناوي. التوقيف على مهمات التعاريف، ص: 36.

[3]- انظر: القادوسي. أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجاً، ص: 103.

[4]- الصاعدي، عبد الرزاق بن فراج (د.ت). أبو تراب اللغوي وكتابه الاعتقاب، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة – السعودية، العدد: 114، ص: 427.

التي وردت في كتاب ابن السكيت ضمن الحديث عن مظاهر الإبدال الصوتي التاريخي والتركيبي، وأولها ما ذكره في الفعل "ماث" إذ بيّن أنه يقال "ماث الشيء يموثه، بمعنى أذابه، وقولهم: يميثه لغة في هذا الفعل[1].

ففي كلام ابن السكيت السابق حديث عن واحد من الأفعال العربية، وهو الفعل "ماث" إذ يبدو لنا أنه يأتي في الغالب الأعم في العربية بمضارع واوي، فيقال: ماث يموث، غير أنه سُمع عن العرب قولهم: ماث يميث، بالياء بدلاً من الواو، وهذا من قبيل الإبدال الصوتي.

ويتضح لنا من خلال كلام ابن السكيت السابق أن الفعل "ماث" في العربية ذو نوعين من المضارع، فيقال: ماث الشيء يموثه، أي أذابه، بالواو في مضارعه، وهو الأكثر في اللغة، في حين أنه سُمع عن العرب قولهم: ماث الشيء يميثه، بمعنى أذابه، فلا خلاف في المعنى بين الفعلين[2].

هذا يعني أن مضارع الفعل "ماث" يأتي واوياً ويائياً في الوقت نفسه، وكلا اللفظين مسموع عن العرب، إلا أن بعض العرب اتخذوا في لغتهم مجيء الواو، وهو الأشيع في الكلام، غير أن ذلك لا ينفي سماع هذا الفعل بالياء كذلك[3].

ومن الأفعال الجوفاء ما يأتي متفقاً في مضارعه بين الواو والياء في معناهما، فلا يختلف المعنى بين الاستعمالين المسموعين عن العرب، فيقال: ماث الشيء: بمعنى مرسه، يموثه، ويميثه، دون اختلاف في المعنى، وماهت الركية:

---

[1]- ابن السكيت. إصلاح المنطق، ص: 106.

[2]- انظر: الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (2001م). تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ج: 7، ص: 118، وابن منظور. لسان العرب، ج: 2، ص: 192.

[3]- انظر: الزبيدي، أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق (د.ت). تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، بيروت – لبنان، د.ط، ج: 5، ص: 364.

بمعنى ظهر ماؤها وكثر، تموه وتميه، والمعنى متفق كذلك، فلا اختلاف في المعنى بين هذين الفعلين[1].

يتضح لنا من خلال ما سبق أنه لا فرق في المعنى بين الفعل "يموث" والفعل "يميث" فالمعنى واحد بينهما، ولذلك أشارت كتب اللغة والمعاجم، مما يؤدي بنا إلى القول إن هذا التحول الصوتي الذي طرأ على هذه الكلمة في مضارعها لا يعدو أن يكون اختلافاً لهجياً بين القبائل العربية لا أثر له في المعنى، فالفعل "يموث" هو الفعل الأكثر دوراناً على اللسان العربي، في حين أن الفعل "يميث" أقل دوراناً، علاوة على وصف العلماء له بأنه لغة من لغات العرب، وأن ما جرى فيه ليس سوى تحول في الاستعمال الصوتي لا غير.

ويشير الباحث هاهنا أن هذا التحول من صوت الواو إلى صوت الياء في الفعل "يموث" لم يكن له دافع صوتي يؤدي به إلى هذا التحول، يعني أن غاية السهولة واليسر التي يسعى المتكلم للوصول إليها من خلال التحولات الصوتية لا تبدو ظاهرة ضمن هذا الفعل، اللهم إذا عددنا نطق الياء أسهل من نطق الواو، على اعتبار أن الضمة أثقل في النطق من الكسرة، فنحا المتكلم نحو الياء طلباً للخفة، ولم ينحُ نحو الضمة بوصفها ثقيلة[2].

هذا يعني أن نطق الياء أسهل من نطق الواو، ومن هنا جاءت هذه اللهجة العربية مبدلة الواو ياء في مضارع الفعل "ماث" وذلك طلباً للخفة والسهولة في النطق، وفراراً من الثقل الواقع في نطق الواو ضمن مضارع هذا الفعل.

ومن بين المواضع التي انقلبت فيها بعض الأصوات إلى أصوات أخرى ما جاء في حديث ابن السكيت عن انقلاب الياء واواً، وذلك حين بين أنه يقال: لبن صمكيك، وصمكوك لغة، وهو بمعنى اللزج[3].

---

[1]- انظر: الرعيني، أبو جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الأندلسي (1982م). اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر، تحقيق: عبد الله حامد النمري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – السعودية، ص: 204.

[2]- انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 4، ص: 167.

[3]- ابن السكيت. إصلاح المنطق، ص: 110.

يبين لنا ابن السكيت في كلامه السابق أنه ثمة لغة أخرى في قول العرب: لبن صمكيك، بالياء، وهو بمعنى اللزج، وهي قولهم: صمكوك، بالواو، وهذا فيه إبدال بين صوتي الياء والواو في الكلمة ذاتها.

والصيغة الصرفية "فَعَليل" تأتي في اللغة على قسمين، إما أن تكون اسماً، مثل: حَمَصيص، أو أن تكون صفة، كقولهم للبن: صَمَكيك، وهي صفة تطلق على اللبن اللزج[1].

والظاهر أن صفة الصمكيك أو الصمكوك انتقلت للبن عما سواه من الأشياء الأخرى، إذ إنه يقال في العربية: رجل صمكيك وصمكوك، وهو وصف للرجل القوي الشديد الجافي، كما يقال لكل شيء شديد إنه صمكيك[2]، هذا يعني أنهم جعلوا هذه الصفة عامة، ولكن خُصصت في بعض الأحيان لشيء دون آخر، كما مر معنا سابقاً في الحديث عن اللبن الصمكيك وهو الغليظ اللزج على ما بيّن ابن السكيت.

وقد سُمع لفظ "الصمكوك" في العربية، وذلك نحو ما ورد عن زياد الملقطي[3]:

فقُلْتُ ولَم أَمْلِكْ أَغوْثَ بنَ طَيِّئ ... على صَمَكُوكِ الرَّأسِ حَشْرِ القَوادِمِ

والشاهد في هذا البيت قوله: صمكوك، إذ جاء بهذه الكلمة على لغة الواو وليس بلغة الياء، فأبدل من الياء واواً.

ومن هنا فإن العلماء يبينون أن "صمكيك، وصمكوك" ما هما إلا كلمة واحدة، وأن ما جرى فيهما لا يعدو أن يكون إبدالاً من صوت إلى آخر ضمن عناصر اللهجات العربية ولغات القبائل، فإن بعض القبائل تنطقها بالياء، وبعضها

---

[1]- السيوطي. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج: 2، ص: 18.

[2]- ابن منظور. لسان العرب، ج: 10، ص: 458.

[3]- الزبيدي. تاج العروس، ج: 27، ص: 246.

الآخر تنطقها بالواو، الأمر الذي جعل هذا الإبدال مسموعاً في كلامهم، ولا يعدو الأمر كونه إبدالاً وقلباً صوتياً[1].

ومن خلال ما سبق كله يرى الباحث أن كلمة "صمكوك" تحول صوتي عن كلمة "صمكيك، إذ قُلبت الياء واواً، وما هذا التحول إلا نتيجة لاختلاف القبائل العربية في لهجاتها، إذ إن من بعض القبائل من ينطق هذه الكلمة بالياء وهو الأكثر، ومنها ما ينطقها بالواو وهو الأقل، لذا أشار إليها ابن السكيت في كلامه السابق أنها لغة من لغات العرب.

كما يظهر لنا من خلال مراجعة هذه اللفظة في المعاجم العربية أنه لا فرق في المعنى بين قولهم: صمكيك، وصمكوك، فالكلمتان متساويتان في المعنى، ولا يزيد الأمر على كونه إبدالاً للياء واواً.

أما من ناحية التسهيل والتيسير في النطق، فإن الباحث لا يرى أن الواو أخف من الياء، وهو ما أشرنا إليه في المسألة السابقة، بل إن الواو أثقل من الياء، غير أن هذه اللهجة نحت نحو الواو ليس طلباً للخفة والسهولة، وإنما هي لهجة درجت على ألسنة الناطقين بهذه اللهجة.

ويرى الباحث أن إبدال الياء واواً في هذه الصيغة يعد تحولاً قاصداً إبعاد هذه الصيغة عن صيغة "فِعْليل" بكسر الفاء، وسكون العين، فهذه الصيغة تشبه صيغة "فَعَليل" سابقة الذكر، ومن هنا أرادت اللهجة أن توجد فرقاً بين هذه وتلك من الناحية الكتابية التصويرية، وذلك للوصول إلى التفريق بين هاتين اللفظتين، وليس هناك أي أثر في المعنى لهذا الإبدال والقلب ضمن أصوات هذه الكلمة.

وفي موضع آخر يقول ابن السكيت: وقد يئست من الأمر أيأس منه يأساً، وأيست لغة[2].

---

[1]- انظر: السخاوي، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد (1995م). سفر السعادة وسفير الإفادة، تحقيق: محمد الدالي، تقديم: شاكر الفحام، دار صادر، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ج: 1، ص: 321.

[2]- ابن السكيت. إصلاح المنطق، ص: 116.

يبين ابن السكيت في كلامه السابق أن الأصل في هذا الفعل أن يأتي على "يئس" أي أن تكون الهمزة في موضع العين منه، غير أنه يأتي على "أيس" وما هذا الفعل إلا لغة مسموعة عن العرب في الفعل الأصل وهو "يئس".

ويبين ابن جني في حديثه عن هذا الفعل أن الأصل فيه "يئس" وأن قولهم: أيس، المسموع عن العرب إنما هو من قبيل القلب المكاني لهذه الأصوات، إذ جُعلت الهمزة في موضع الياء، والياء في موضع الهمزة، والدليل على هذا القلب من جانبين: الأول: أن الفعل أيس، ليس له مصدر، في حين أن الفعل "يئس" له مصدر، وهو "يئسَ يأساً"، فلما كان هذا له مصدر، وذاك لا مصدر له دل على أن "يئس" أصل، و"أيس" مقلوب عنه، والثاني: أنه لو كان "أيس" هو الأصل لوجب قلب الياء فيه ألفاً، وذلك نحو: هاب، وناب، وغيرهما، فكان الأولى أن يقال: آس، فلما لم تنقلب الياء ألفاً في موضع العين من الفعل دل على أنها ليست أصلاً فيه، وأن "أيس" مقلوب من "يئس"[1].

أما من حيث المعنى والدلالة فليس هناك فرق في المعنى بينهما، إذ يبين ابن الحداد أن الفعل "أيس" في معناه مثل الفعل "يئس" ولا فرق بينهما[2]، الأمر الذي يشير إلى أن الفرق بينهما لا يعدو أن يكون فرقاً صوتياً بين لهجات العربية.

وقد تتخلص العربية من الثقل الواقع على الهمزة بجعلها في أول الكلمة، وذلك طلباً للسهولة في نطق الكلام، إذ إن نطق الهمزة في أول الكلمة أيسر على

---

[1]- انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة – مصر، الطبعة الرابعة، ج: 2، ص: 441 – 442.

[2]- ابن الحداد، أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري (1975م). كتاب الأفعال، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، مراجعة: محمد مهدي علام، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 114.

اللسان من نطقها في وسطها، كما حصل في الفعل "يئس" فإن الهمزة قُدمت لأول الفعل، فصار: أيس، والمعنى بينهما واحد، وإنما قصدوا التخفيف في النطق[1].

ومن هنا فإن الفعل "أيس" مقلوب عن الفعل "يئس" ولا يمكننا القول بأن "أيس" هو الأصل والفعل "يئس" فرع عليه، إذ لا يجوز أن تصح الياء فيه لو كان أصلاً، بل لا بد لها من القلب لو أنه أصل، فيقال:آس، فلما لم يكن ذلك كان الأصل في هذا الفعل أن يكون مقلوباً عن "يئس" وإذا قيل بأن "أيس" لم تنقلب فيه الياء ألفاً لأنه قليل شاذ في كلام العرب، يقال: إنه من الأولى أن تنقلب الياء في المعتل ألفاً؛ لأن الأفعال المعتلة التي قُلبت فيها الياء ألفاً أكثر وأوسع من تلك التي بقيت فيها على حالها، ومن هنا فإن المصير إلى ما كان أكثر في لسان العرب أولى من المصير إلى ما كان قليلاً[2].

وبناء على ما تقدم يمكننا أن نقول ما يأتي:

أولاً: إن التحول الصوتي الصرفي الذي طرأ في الفعل "أيس" لا يعدو أن يكون قلباً لبعض مواضع الأصوات في الفعل "يئس" فقد انتقلت الهمزة من وسط الكلمة لتصير في أولها، وما هذا إلا قلب مكاني لا غير.

ثانياً: ثمة سهولة ويسر ناشئان عن هذا القلب المكاني، إذ إن نطق الهمزة في أول الكلمة يعد أكثر سهولة من نطقها في وسطها، ومن هنا قدمت العرب الهمزة في هذا الفعل على الياء[3].

ثالثاً: ليس هناك فرق دلالي بين "أيس" ويئس" إذ هما من أصل واحد، والمعنى بينهما واحد، ولا سبيل إلى إيجاد فرق دلالي بينهما، فهما يدلان على معنى واحد، ولا يتعدى الأمر أن يكون تحولاً صوتياً صرفياً متمثلاً بقلب الهمزة

---

[1]- انظر: الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (2003م). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 672.

[2]- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد (1996م). الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ص: 392.

[3]- انظر: ابن جني. الخصائص، ج: 2، ص: 441 – 442.

في موضع الياء، وقلب الياء في موضع الهمزة دون أن يكون لهذا القلب تأثير في المعنى، وإنما هو لغة سُمعت عن بعض العرب كما بيّن ابن السكيت في كلامه السابق.

وفي موضع آخر يقول ابن السكيت: "وتقول: حنيت العود وحنيت ظهري، وحَنَوت لغة"[1].

اشتمل كلام ابن السكيت السابق على حديث عن إبدال الياء واواً في كلمة "حنيت" إذ إن اللغة العالية التي سُمعت عن العرب تتمثل بقولهم: حنيت، من قولهم: حنيت العود، وحنيت ظهري، وقد سُمع عن بعض العرب أنهم قالوا: حنوت، بقلب الياء واواً.

والأصل في هذا الفعل أن يأتي بالواو، إذ إنه مشتق من الفعل "حنا يحنو، فيقال: حنوت، ومنه يشتق سائر الكلمات، فالواو أصل في هذه الكلمة، غير أنها سُمعت بالياء[2].

وقد تنقلب هذه الواو ياء في بعض اشتقاقات هذا الفعل، فيقال: محنيّة، وهو كل ما انحنى من الأرض، وإنما هي: محنوية، فقلبت الواو ياء لمناسبة الياء بعدها كما تنقلب كل واو سُبقت بياء أو لُحقت بياء وكان أولهما ساكناً[3].

هذا يعني أن الواو هي الأصل في هذا الفعل، إذ يقال: حنوت العود إذا أملته، وحنوت ظهري إذا أملته كذلك، ويقال فيه: حنيت، فالواو هي الأصل، والياء منقلبة عنها[4].

وعلى أي حال فإن مسألة تحديد أي الفعلين أصل، الواوي أم اليائي، فليس يهم كثيراً في جانب المعنى والدلالة، فإن المعنى واحد بين الفعلين، والأمر لا يتجاوز أن يكون إبدالاً صوتياً لصوت بصوت آخر.

---

[1]- ابن السكيت. إصلاح المنطق، ص: 139.

[2]- انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 4، ص: 388.

[3]- انظر: ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (د.ت). الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ج: 3، ص: 300.

[4]- انظر: ابن الحداد. كتاب الأفعال، ج: 1، ص: 421.

وسواء أكان الواو هو الأصل أم الياء، فإن العرب نطقوا بالفعلين، وربما لم يصب ابن السكيت في قوله إن الياء أصل والواو فرع عليها، فكما تبيّن لنا من خلال كلام العلماء فإن الواو هي الأصل والياء فرع عليها.

وما نشير إليه هاهنا كذلك يتمثل بأن هذا الفعل قد اشتمل على حديث عن لغة من لغات العرب، انقلب فيها صوت الواو إلى صوت الياء، وهذا القلب إنما جاء لغاية صوتية دون أن يحمل أي غاية دلالية أخرى.

وهذا القلب من صوت الواو إلى صوت الياء إنما جاء طلباً للخفة والسهولة في النطق، إذ إن نطق الواو أثقل من نطق الياء، كما أن نطق الضمة أثقل من نطق سواها من الحركات الأخرى، والدليل على أن الواو أثقل من سواها من أصوات العلة أنها كثيراً ما تنقلب إلى غيرها، في حين أن غيرها قلما ينقلب إليها[1].

هذا يعني أن الغاية من هذه اللغة التي سُمعت عن العرب غاية صوتية بحتة، تتمثل بنطق الياء الخفيفة دون نطق الواو الثقيلة على ألسنتهم، وهو ما تبيّن من خلال كلام النحاة من قبل، وليس لهذا القلب والإبدال أثر في المعنى مطلقاً، وإنما هو مجرد تحول بين الصيغ من لهجة إلى لهجة أخرى.

ومن بين النماذج التي اشتملت أيضاً على تحول في صيغة الكلمة الصوتية، دون أن يكون لهذا التحول أثر في المعنى، ما جاء في قول ابن السكيت: " قال: ولا يقال: فَاظَتْ نفسُه، ولا فَاضَتْ، وحكاها غيره، وزعم أبو عبيدة أنها لغة لبعض تميم، وأنشد[2]:

اجتمع الناس وقالوا: عرسُ ففقئت عين وفَاضَتْ نفسُ"

---

[1]- انظر: السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزباني (2008م). شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ج: 5، ص: 124.

[2]- ابن السكيت. إصلاح المنطق، ص: 205.

والشاهد في هذا البيت قوله: فاضت نفس، إذ إن الفعل "فاض" لم يأتِ على أصله المسموع عن العرب، بل جاء بصوت الضاد، وهذا ما عزاه ابن السكيت للغة تميم.

يتضمن كلام ابن السكيت السابق حديثاً عن إبدال صوت "الضاد" بصوت "الظاء"، وذلك في قولهم: فاظ الميت، فإن بعض العرب يقولون: فاضت نفسه، من الفيض، وما هذا إلا نموذج للإبدال الصوتي بين صوتي "الظاء، والضاد".

فالفعل "فاظ" والفعل "فاض" يشيران إلى معنى واحد ضمن هذه الدلالة، وذلك أن "فاض" مثل: "فاظ" في المعنى، ويقال فيه: فاظت نفسه، وفاضت نفسه، فهما فعلان يدلان على معنى واحد[1].

ويبين ابن دريد أن الأصمعي قد وضع فرقاً في الدلالة بين هذين الفعلين، فقال: إذا قيل: فاظ الرجل، إذا مات، كان الكلام بالظاء، أما إذا جيء بالنفس فإنه يقال: فاضت نفسه، بالضاد، فهذا هو الفارق بين الفعلين[2].

وعلى الرغم من أن الأصمعي قد أتى بهذا التعليل لوجود هذين الصوتين ضمن فعل واحد يحمل دلالة واحدة، إلا أن هذا التعليل لم يكن قوياً جداً، فإن دلالة الفعلين لم تزل مرتبطة بموت هذا الإنسان، سواء أقلنا: فاظ الرجل، أم قلنا: فاضت نفسه، فإن كلا القولين يؤدي المعنى ذاته.

وحين تحدث الأزهري في تهذيب اللغة عن هذا الفعل بيّن أن أبا عبيدة يزعم أن الفعل "فاضت" إنما هو لغة لبعض تميم[3]، والزعم مطية الكذب، هذا يعني أن الأزهري لا يرى أن قول أبي عبيدة موافق للصواب، فمن هنا وصفه بأنه زعم.

---

[1]- انظر: كراع النمل، أبو الحسن علي بن الحسن (1988م). المنجد في اللغة، تحقيق: أحمد مختار عمر، وضاحي عبد الباقي، دار عالم الكتب، القاهرة – مصر، الطبعة الثانية، ص: 280.

[2]- انظر: ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (1987م). جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة، ج: 2، ص: 933.

[3]- الأزهري. تهذيب اللغة، ج: 12، ص: 57.

غير أن ابن الحداد بيّن أن قولهم: فاضت نفس الرجل، أي زهقت ومات، إنما هي لغة تميم، ولغة عامة العرب: فاظت[1]، فليس من النحاة من يمنع مجيء "فاضت" بالضاد سوى الأصمعي، إذ يرى أن الصواب في هذه الكلمة أن تكون بالظاء، وكلام غير الأصمعي هو الأولى بأن يؤخذ به؛ لما في اللغة من الشواهد التي تدل على مجيء حرف الضاد هاهنا للدلالة على معنى إزهاق النفس[2].

وبناءً على ما تقدم يمكننا أن نبين أن الفعلين: فاضت، وفاظت، إنما هما فعل واحد، غير أنه جرى بعض الإبدال في أصواتهما، وذلك بإبدال الظاء ضاداً، فصار الفعل "فاض".

وهذا الاستعمال الصوتي المنقول عن العرب يُعزى لقبيلة تميم، فهي التي نطقت به على ما ورد في المصادر التي سبق ذكرها، وقد أرادوا من هذا الاستعمال التفريق بين "فاظ الرجل" وفاضت نفس الرجل"، وهو ما أوضحه الأصمعي حين تحدث عن الفرق بين هذين الفعلين.

وعلى الرغم من أن الأصمعي قد أوجد فرقاً دلالياً بين هذين الفعلين، إلا أنه يمكننا القول بأن هذا الفرق لم يرقَ إلى كونه فرقاً حاسماً في دلالة الفعلين، بل إن الدلالة ما زالت واحدة بينهما، ومن هنا فالفعلان يدلان على المعنى نفسه، ولا يتعدى الأمر كونه إبدالاً صوتياً بين صوتين متقاربين في اللفظ في اللغة، وهما صوت الظاء وصوت الضاد.

ومن النماذج التي بيّن فيها ابن السكيت إبدال الأصوات نتيجة لوجود لغات العرب، ما جاء في قوله: "لاته يليته، ولغة أخرى: يلوته عن وجهه، بمعنى حبسه عن وجهه"[3].

---

[1]- ابن الحداد. كتاب الأفعال، ج: 4، ص: 33.

[2]- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن الهمداني المصري (1980م). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، ودار مصر للطباعة، سعيد جودت السحار وشركاؤه، القاهرة ــ مصر، الطبعة العشرون، ج: 1، ص: 330.

[3]- ابن السكيت. إصلاح المنطق، ص: 105.

اشتمل كلام ابن السكيت السابق على حديث عن فعل بمعنى "حبسه" وهو "لاته يليته، بالياء، وهو فعل أجوف كما نرى، غير أن هذا الفعل لم يبقَ على حاله، وإنما سُمع عن العرب من يُبدل بصوت الياء صوت الواو، فيقول: لاته يلوته، والمعنى واحد بينهما، هذا هو فحوى كلام ابن السكيت السابق.

ويبين الرعيني أنه ثمة أفعال جوفاء تأتي متوافقة المعنى يائياً وواوياً، فيقال مثلاً: لاته يلوته ويليته، بمعنى حبسه عن وجهه، فالمعنى متفق بين الفعلين[1].

ومما يلاحظ في كلام الرعيني أنه قدم "يلوته" على "يليته" مما قد يوحي للقارئ أنه يريد أن الأصل في هذا الفعل الواو، والياء لغة أخرى فيه، وليس كما ورد في كلام ابن السكيت السابق، فقال: ويقال: لاته يلوته ويليته.

ومما يدعم القول بأن كلام العلماء يوحي بأن الأصل الواو، وأنها قلبت إلى صوت الياء، ما جاء في المعاجم كذلك، فإن جُل معاجم العربية تقدم "يلوته" على "يليته" مما يوحي للمتلقي بأصالته، ومن ذلك معجم الصحاح[2]، ولسان العرب[3].

ويبين ابن سيده أن الفعل "يلوته بمعنى نقصه حقه، وهو معنى فيه شيء من الاختلاف عما سبق ذكره[4].

ولكن السؤال هاهنا: هل أراد ابن سيده أن يوجد شيئاً من الاختلاف الدلالي بين هذين الفعلين؟

من وجهة نظر الباحث فإن الدلالة واحدة بين هذين الفعلين، فمعنى نقصه حقه، هو نفسه معنى حبسه عن وجهه، فإن من ينقصك حقك، يحبس ذلك الحق

---

[1]- الرعيني. اقتطاف الأزاهر، ص: 201.

[2]- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (1987م). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، الطبعة الرابعة، ج: 1، ص: 265.

[3]- ابن منظور. لسان العرب، ج: 2، ص: 86.

[4]- انظر: ابن سيده المرسي، أبو الحسن علي بن إسماعيل (2001م). المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ج: 9، ص: 538.

عن وجهك، ومن هنا فالمعنى واحد بين الفعلين: يلوته، ويليته، بصرف النظر عن أيهما أصل وأيهما فرع.

وبناء على ما تقدم يمكننا أن نلحظ أن هذا الفعل المشتمل على تحول في بنيته الصوتية، إنما تمثل هذا التحول بانتقال صوت الواو إلى الياء، أو الياء إلى الواو، بصرف النظر عن أيهما أصل، فإن كلام العلماء يشي بشيء من التضليل، فليس هناك ما يدل على أن الواو هي الأصل، والياء منقلبة عنها، أو أن الياء هي الأصل، والواو منقلبة عنها.

ومن جانب آخر فإن ابن السكيت عزا هذا الاستعمال المسموع عن العرب إلى لغة أخرى، فبيّن أن الأصل الياء، والواو سُمعت عن بعض لغات العرب، دون أن يبين القبيلة التي سُمع عنها هذا الاستعمال.

وهذا التحول الذي طرأ في بنية الكلمة الصوتية لا يتجاوز كونه تحولاً صوتياً دون أثر في المعنى، فعلى الرغم من أن ابن سيده حاول أن يرسم شيئاً من الفرق في المعنى بين "يلوته، ويليته" إلا أن هذا الفرق لم يصل إلى الدقة المرجوة كي يشكل فرقاً حاسماً في الدلالة بين هذين الفعلين، مما يشير إلى تبادل محض بين هذين الصوتين دون أن يكون لأحدهما دلالة متميزة عن الآخر.

وبعد أن تحدثنا عن مظاهر هذا الإبدال والقلب في كتاب ابن السكيت، يمكننا أن نلحظ أن هذه المظاهر الإبدالية التي وردت عنده نقلاً عن لغات العرب كانت في أكثرها مرتبطة بالإبدال بين صوتي الواو والياء، وقلما ورد عنده ما يخرج عن هذين الصوتين، فالواو تبدل من الياء، والياء تبدل من الواو، كما لاحظ الباحث أن ابن السكيت لم يعزُ اللغات إلى قبائلها في أكثر الأحيان، وإنما كان يكتفي بقوله: لغة، وهي لغة، وهكذا، وهذا ما سيبقى ملحوظاً عند ابن السكيت في مباحث هذه الدراسة كافة.

ثانياً: الحذف:

مر بنا في الصفحات السابقة الحديث المفصل عن الإبدال والقلب في كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت، وقد اتضح لنا من خلال الحديث المفصل عن هذا

الموضوع الصوتي الصرفي أن الغاية المعلنة منه إيجاد مستوى معين من السهولة واليسر في نطق الكلام، والتخلص من الثقل الناشئ من علاقات الأصوات ببعضها، الأمر الذي قد يدفع بأبناء اللغة إلى إبدال صوت موضعَ صوت آخر، أو قلبه، أو حذفه، والحذف هو مدار حديثنا في هذا الفصل، إذ يسهم الحذف الصوتي في التخلص من بعض ملامح الثقل الصوتية التي تظهر في نطق بعض الكلمات، وفيما يأتي سنتحدث عن مجموعة من مظاهر هذا الحذف الصوتي كما مرّ في كتاب ابن السكيت.

يعني ذلك أن الحذف سبيل للخلاص من الثقل، وسبيل للوصول إلى السهولة واليسر في نطق الكلمات، وعلاقات بعض هذه الأصوات ببعضها الآخر، وهو الحال الذي ينطبق على الإبدال والقلب الصوتي[1].

ولا يمكننا حصر موضوع الحذف في العربية ضمن دراسة صغيرة، بل إن مجالات الحذف في اللغة العربية تتوسع وتتشعب إلى القدر الذي يجعلها تدخل ضمن إطار مستويات اللغة كافة ، فثمة حذف الصوتي، والحذف الصرفي، وهناك الحذف التركيبي، مع فارق بين كل نوع من أنواع هذا الحذف، وربما كان من أبرز الأمثلة على الحذف في العربية ما يرتبط بحذف أحد الأمثال المتوالية، إذ تنفر العربية من توالي الأمثال[2].

ونحن في هذه الدراسة سنتناول الحديث عن الحذف في كتاب ابن السكيت إصلاح المنطق ضمن حديثه عن اللغات العربية، وبيان مدى أثر هذا الحذف في جانب البنية الصوتية للكلمة، وقد رأينا أن أهم النماذج التي ذكرها ابن السكيت عن الحذف ما يرتبط بالتبادل بين صيغتي "فعَل" وأفعل" إذ تُحذف الهمزة في أحد الاستعمالين، وقد أشار العلماء إلى أن هذا التبادل بين الصيغتين يرتبط بواحد من جانبين:

---

[1]- انظر: عبد التواب، رمضان (1995م). بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، الطبعة الثالثة، ص: 55.

[2]. انظر: حسان. اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 264.

الجانب الأول: أن يكون الفعلان مختلفين في المعنى، فتكون صيغة "فعل" مختلفة في معناها عن صيغة "أفعل".

الجانب الثاني: أن يكون أحد الفعلين من لغة، والفعل الثاني من لغة أخرى، وبينهما تشابه في المعنى، فالتباين يكون في هذه الحالة ناجم عن تباين اللغتين المسموعتين عن العرب[1].

يقول ابن درستويه في موضع آخر متحدثاً فيه عن التباين بين "فعل وأفعل": "وأهل اللغة أو عامتهم يزعمون أن فعل وأفعل بهمزة وبغير همزة، قد يجيئان بمعنى واحد. وأن قولهم: ديربي، وأديربي من ذلك، وهو قول فاسد في القياس والعقل، مخالف للحكمة والصواب. ولا يجب أن يكون لفظان مختلفان لمعنى واحد، إلا أن يجيء أحدهما في لغة قوم، والآخر في لغة غيرهم، كما يجيء في لغة العرب والعجم، أو في لغة رومية، ولغة هندية"[2].

وأول هذه المواضع ما جاء في حديثه عن حذف همزة التعدية في بعض الحالات، مثل الفعل "أجنه، وجنه" يقول: " وقد أَجَنَّهُ الليل إجنانًا، وجَنَّه يَجُنُّه جُنُونًا، لغة"[3].

يتبين من كلام ابن السكيت السابق أنه ثمة بعض المواضع التي يُحذف فيها بعض الفعل، ويبقى ذلك ظاهراً في بنيته، غير أن هذا الحذف لا يؤثر في معناه، وهو ما يقصده ابن السكيت من قوله: لغة، فاللغة تشير هاهنا إلى اتفاق المعنى مع وقوع الحذف في الكلام.

ويبين السيوطي أن هذا الفعل له خصوصية عما سواه من الأفعال، فإنه من الأفعال القليلة التي جاءت على غير قياسها في الوصف، فقالوا: أجنه فهو مجنون، والقياس أن يقال: مُجَنّ غير أنه لم يأتِ على قياسه في هذه الحالة[4]، وهذا الكلام من السيوطي يمثل نقطة وسطاً بين ما كان في حديث ابن السكيت السابق، فقد

---

[1]- انظر: ابن درستويه. تصحيح الفصيح وشرحه، ص: 75.

[2]- المرجع السابق، ص: 93.

[3]- ابن السكيت. إصلاح المنطق، ص: 211.

[4]- انظر: السيوطي. المزهر في علوم اللغة، ج: 2، ص: 86.

مزج السيوطي بين أجن، وجن، حين قال: أجنه فهو مجنون، وبهذا الكلام قال أبو جعفر النحاس كذلك[1].

وعموماً فإنه تجدر الإشارة هاهنا إلى أن بعض الأفعال تتعاقب بين صيغة "أفعل" وصيغة "فعل" فيقال: أجنه الليل وجنه، والفعلان بمعنى واحد، وإنما يُعزى أحد الاستعمالين لناس من العرب، ويُعزى الاستعمال الآخر لغيرهم من العرب، فما هذا التزاوج بين هاتين الصيغتين إلا نتيجة للهجات العربية المسموعة[2].

تبين لنا من خلال ما سبق أن ما جرى في الفعل "أجن" من حذف همزة التعدية فيه إنما هو ناشئ عن أمرين:

الأول: أنها لهجة ولغة سُمعت عن العرب، فقد قال بعض العرب: جنه الليل، بدلاً من: أجنه الليل، فأدى ذلك إلى مسيرة هذا الفعل جنباً إلى جنب مع الفعل: أجن.

الثاني: أن هذا الحذف الذي طال بعض أجزاء الكلمة، إنما جاء من أجل الوصول إلى السهولة واليسر ما أمكن ذلك بالنسبة لأبناء اللغة الذين ينطقون بها، فالسهولة واليسر هو مبتغى الناطق بهذه الكلمة، لذا حُذفت الهمزة من أوله تخفيفاً.

وهذا التحول الصوتي المتمثل بحذف بعض أصوات الكلمة – الفعل – لم يؤدِّ إلى خلق اختلاف في المعنى بين الفعلين، وإنما بقي الفعلان يحملان المعنى نفسه، لذا نجد العلماء يذكرون هذا وذاك إلى جوار بعضهما في مصنفاتهم، فيقولون: أجنه الليل وجنه بمعنى واحد.

---

[1]- انظر: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (2004م). عمدة الكتاب، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، الجفان والجابي للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ص: 407.

[2]- انظر: النماس، مصطفى أحمد (د.ت). بحث في صيغة أفعل بين النحويين واللغويين واستعمالاتها في العربية، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة – السعودية، العدد: 53، ص: 240.

وفي نموذج ذي صلة بالنموذج السابق يقول ابن السكيت في الفعل "وعز وأوعز": " وتقول: وعزت إليك في كذا وكذا، وأوعزت، لغتان"[1].

يتضمن كلام ابن السكيت السابق حديثاً عن لغتين من لغات العرب، فناس من العرب يقولون: وعزت إليك بكذا وكذا، وناس منهم يقولون: أوعزت إليك بكذا وكذا، والمعنى واحد.

يبين ابن الحداد أن هذين الفعلين يشيران إلى معنى التقدم في الأمر، إذ يقال: وعزت إليك في الأمر وأوعزت إذا تقدمت، في حين أن الأصمعي لم يقل بوجود الفعل "وعز" خفيف العين، بل قال إنها "وعّزت وأوعزت"، بالتشديد[2].

وكلام الأصمعي السابق يشير إلى اختلاف في الصيغ، فإن ما ذكره ابن السكيت تبادل بين صيغتي: فعَل، وأفعل، في حين أن ما يبيّنه الأصمعي يتمثل بالتبادل بين صيغتي: فعّل مشددة العين، وصيغة "أفعل" وهذا اختلاف في الصيغ.

فهذا الفعل يدل على معنى واحد، غير أنه جاء بصيغتين، الأولى: وعز، والثانية أوعز، وقد ذكر الحراني أن "وعز" مخففاً ليس مسموعاً في كلام العرب، وإنما هو مشدد العين[3].

وهذان الفعلان لا يختلفان في المعنى، فإنه يقال: وعزت إلى فلان في الأمر، وأوعزت، إذا تقدمت إليه فيه، فالمعنى بينهما متشابه[4].

ويذكر أكثر أهل المعاجم أن "وعز" مخففاً ليس صحيحاً في العربية، وإنما يأتي هذا الفعل مضعفاً فحسب، فيقال: وعّز، وأوعز، إذا تقدم إليه في الأمر[5].

ولا يختلف كلامنا في هذا الموضع عما ذكرناه في الموضع السابق ، فإن هذا الفعل قد جاء ضمن صيغتين:

---

[1]- ابن السكيت. إصلاح المنطق، ص: 206.

[2]- ابن الحداد. كتاب الأفعال، ج: 4، ص: 220.

[3]- انظر: الأزهري. تهذيب اللغة، ج: 3، ص: 64.

[4]- ابن منظور. لسان العرب، ج: 5، ص: 430.

[5]- الزبيدي. تاج العروس، ج: 15، ص: 374.

الأولى: صيغة: أفعل، وهي: أوعز، وهي لغة مسموعة عن العرب، وذكرها أكثر أهل اللغة والمعاجم، وهي بمعنى التقدم بالطلب إلى شخص ما.

الثانية: صيغة: وعَز، بالتخفيف أو التشديد: وهي بالمعنى نفسه، كما أنها لغة أخرى سمعت عن العرب.

ومن هنا فإن هذه الصيغة لا تدل على معنى مختلف بين الفعلين، وإن جُل ما جرى في الفعل "وعز" حذف للهمزة من أوله، وهذا الحذف لم يقُد إلا لسهولة في النطق، وتخفيف في الجهد الصوتي المبذول في هذه الكلمة، ولم يكن له أثر في جانب المعنى والدلالة لهذا الفعل، وإن ما جرى لا يتجاوز كونه لغة سمعت عن العرب، كما سُمع الفعل الأول.

وبناءً عليه فإن هذا التحول في صيغة الكلمة الصوتية لم يؤدِّ إلى تحول في المعنى والدلالة، وإنما قاد لتسهيل النطق فحسب، كما قاد إلى إشارة ضمنية إلى بعض اللهجات العربية التي سُمعت عن العرب ضمن هذا الصدد.

ويرى الباحث أن مواضع الحذف المرتبطة باللهجات العربية ضمن كتاب ابن السكيت ليست كثيرة، بل هي قليلة جداً، وبعض مظاهرها سنتناوله في الحديث عن المماثلة والمخالفة الصوتية؛ لأن هذه الأخيرة تشتمل على بعض ملامح الحذف التي تُفسر ضمن إطار المخالفة والمماثلة الصوتية، أما في هذا الجزء من الدراسة فليس هناك كثير من هذه النماذج المسموعة عن العرب ضمن هذا الإطار.

ثالثاً: المماثلة والمخالفة الصوتيّتان:

ويشير مصطلح المماثلة الصوتية إلى ذلك الانسجام الصوتي الواقع بين أصوات الكلام نتيجة لتأثير بعضها في بعضها الآخر، الأمر الذي ينتج عنه مزيد من السهولة واليسر والخفة في الكلام، وهو ما تسعى إليه سائر اللهجات العربية قديمها وحديثها[1].

[1]- انظر: القادوسي. أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية، ص: 44.

تتأثر الأصوات العربية بعضها ببعض عند النطق بها، فيؤدي ذلك إلى تغيير في مخارج بعض الأصوات المتجاورة وصفاتها كي يحدث هناك شيء من التجانس بين الصوتين، فيتوافقان في الصفة أو المخرج، فإذا التقى صوتان مختلفان في المخرج أو الصفة فإنه يحدث بينهما شد وجذب ليجذب كل واحد منها الآخر إليه، وأنواع المماثلة الصوتية هي كما يأتي[1]:

1 . المماثلة المقبلة الكلية المتصلة: أي أن الحرف السابق يؤثر في الحرف اللاحق، فيكون الانقلاب كلياً، ويكون التأثير متصلاً، ومن الأمثلة عليه ما كان من تأثر تاء الافتعال بالطاء أو الدال قبلها فتقلب حرفاً من جنسها، وهي مماثلة كلية مقبلة في حال الاتصال، مثل: ادْتهن، تصبح: ادّهن، واطتلب، تصبح: اطّلب. وتقلب ذالاً أو صاداً، مثل: اذتكر، تصبح: اذّكر، واصتبر، تصبح: اصّبر.

2 . المماثلة المقبلة الكلية المنفصلة: أي أن التأثير يكون من الصوت السابق إلى الصوت اللاحق، ولكن هذه المرة يكون منفصلاً، وذلك مثل: تقلب الضمة بتأثير حركة الكسر قبلها في ضمير الهاء الغائب في حال النصب والجر، فتقلب كسرة، مثل: فيهُ، تصبح: فيهِ، وبرجلِهُ، تصبح: برجلِهِ. وبِهُنّ، تصبح: بِهِن، وبهُما، تصبح: بِهِما.

3 . المماثلة المقبلة الجزئية في حال الاتصال: مثل: اصتبغ، تصبح: اصطبغ، واضتجع، تصبح: اضطجع، وازتجر، تصبح: ازدجر.

---

[1]- انظر: عبد التواب، رمضان (1989م). التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، الطبعة الثانية، ص: 63، و الشايب، فوزي (2004م). أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، دار عالم الكتب، إربد – الأردن، الطبعة الأولى، ص: 90 وما يليها.

4 . المماثلة المقبلة الجزئية في حالة الانفصال: مثل: تتأثر السين المهموسة بالراء المجهورة قبلها، فتقلب إلى نظيرها المجهور وهو الزاي، في كلمة: مهراس، التي صارت مهراز، في لهجة الأندلس[1].

وتتأثر الذال بالقاف قبلها، فتقلب إلى نظيرها المفخم وهو الظاء، مثل: تركته وقيذاً، ووقيظاً[2].

5 . المماثلة المدبرة الكلية في حال الاتصال: وهذه هي المجموعة الثانية من المماثلة الصوتية، إذ يؤثر الصوت التالي بالصوت السابق، فينقلب إليه كلياً أو جزئياً، ويكون متصلاً أو منفصلاً، وذلك مثل: يتذكر، تصبح يتْذكر، ثم: يذّكر، اذّكر في الماضي، يتطهر، ثم: يتْطهر، ثم: يطّهّر، ومثل: يتثاقل، يتْثاقل، يثّاقل.

6 . المماثلة المدبرة الكلية في حال الانفصال: مثل: مُنذُ، حيث إن أصلها: مِن ذو، فتأثرت الكسرة التي تلي الميم، بالضمة التي تلي الذال، فقلبت الكسرة ضمة خالصة[3].

رُوي أن أهل الأندلس كانوا يقولون: مَطرقة، ومَنجل، ومصيدة، ومَنبر.

7 . المماثلة المدبرة الجزئية في حال الاتصال: ففي اللهجات العربية القديمة تتحول الصاد قبل الدال إلى زاي، مثل: يصدق، تصبح: يزدق. والمصدغة، تصبح: مزدغة[4].

---

[1]- انظر: دوزي، رينهارت بيتر آن (1979 – 2000م). تكملة المعاجم العربية، ترجمة وتعليق: محمد سليم النعيمي، وجمال الخياط، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد – العراق، الطبعة الأولى، ج: 11، ص: 11.

[2]- انظر: الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (2002م). فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ص: 99.

[3]- انظر: الشايب. أثر القوانين الصوتية، ص: 72.

[4]- انظر: السيوطي. المزهر، ج: 1، ص: 156، وعمر. البحث اللغوي عند العرب، ص: 119.

8 . المماثلة المدبرة الجزئية في حال الانفصال: مثل: الصاد قبل الراء تقلب زاياً في قراءة القرآن الكريم، مثل: الصراط، تصبح: زراط، وكذلك السين، في سرداب، تصبح: زرداب[1].

أما قانون المخالفة الصوتية: فهو قانون يعمد إلى صوتين متماثلين تماماً في كلمة من الكلمات فيغير أحدهما إلى صوت آخر يغلب أن يكون من أصوات العلة الطويلة، أو من الأصوات المتوسطة أو المائعة، أو السائلة[2].

يقول فندريس: ينحصر التخالف وهو المسلك المضاد للتشابه في أن يعمل المتكلم حركة نطقية مرة واحدة وكان من حقها أن تُعمل مرتين[3].

ومن الأمثلة المتعلقة بالمخالفة الصوتية بين السامية الأم والعربية كلمة "شمس"، فهي في السامية الأولى: "شمش"، فالعربية حين تأخذ كلمة من الساميات تحوي شيناً إنها تقلبها سيناً، فأصبحت "شمش" سمس" في العربية، فحدث بعد ذلك تشابه بين السينين، ففرت العربية من هذا التشابه إلى المخالفة بين السينين، بقلب أولاهما شيناً.

ومن الأمثلة على ذلك في العربية كلمة "قرّاط، ودنّار" حيث اجتمع لدينا صامتان من جنس واحد، وهذا يدعو إلى الثقل في نطق الكلمة، ومن هنا فإن العربية حين يكون هناك مثل هذا الثقل تلجأ إلى المخالفة عن طريق إبدال أحد هذين الصوتين المتشابهين إلى صوت لين طويل، ويغلب أن يكون الحرف الأول هو المقلوب، فأصبحت الكلماتان: "قيراط، ودينار"، بدليل جمعهما علىك قراريط، ودنانير.

ومثل ذلك: إنجاص، والأصل فيها "إجّاص" بتشديد الجيم، وكذلك: أترنج، والأصل فيها: أترجّ، وكلمة: إنجانة، والأصل فيها: إجّانة، بتشديد الجيم، وكرناسة كما سُمعت في لهجة أهل الأندلس، والأصل فيها: كرّاسة، بتشديد الراء.

---

[1]- انظر: الزبيدي. تاج العروس، ج: 3، ص: 14.

[2]- انظر: عبد التواب. التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 71.

[3]- فندريس. اللغة، ص: 94.

أما الصفحات المقبلة فسينصب الحديث فيها عن مجموعة من مظاهر المماثلة الصوتية والمخالفة الصوتية ضمن كتاب إصلاح المنطق، وذلك من خلال إيراده لمجموعة اللهجات العربية المسموعة عن العرب.

ومن النماذج التي وجدناها عند ابن السكيت في إصلاح المنطق وتتعلق بالمماثلة الصوتية ما يرتبط بقول العرب: "هي الدَّجاجة وهي الدَّجاج، ولا يقال: الدِّجاج، وهي لغة رديئة"[1].

يشتمل كلام ابن السكيت السابق على لغتين في لفظ "الدَّجاج" الأولى بالفتح، وهي اللغة العالية المسموعة عن عامة العرب، والثانية: الدِّجاج، وهي لغة رديئة ضعّفها ابن السكيت في كلامه السابق.

وهذه اللغة التي سُمعت عن العرب بكسر "الدال" من الدجاج إنما هي لغة رديئة، لم يُكتب لها السيرورة على اللسان العربي، وإنما اتفق العلماء على رداءتها، فهي لغة رديئة، واللغة العالية "الدَّجاج" بالفتح[2].

فهذه اللغة التي نقلها ابن السكيت، وتناول الحديث عنها العلماء من بعده تشير إلى أنه ثمة تغير واختلاف في الصيغة الصوتية لهذه الكلمة، إذ انتقلت الفتحة من اللغة العالية، إلى الكسرة في اللهجة الرديئة التي تحدث عنها هؤلاء العلماء، الأمر الذي جعل من هذه اللغة بعيدة عن الاستعمال، مما يدخلها ضمن دائرة الرديء من الكلام، فالدِّجاج بالكسر لغة مسموعة عن العرب، ولكنها رديئة، وكذلك: الحِجاج، والحَجاج، والرِّباب، والرَّباب[3].

وحين ننظر إلى هذه الكلمة "الدِّجاج" بالكسر بشيء من التدقيق والتمحيص نجد أنها اشتملت على تحول صوتي ناشئ عن تأثير الأصوات المتماثلة بعضها ببعض، وذلك أن لغة الفتح "الدَّجاج" وهي اللغة العالية تشتمل على فتح الدال، ومن

---

[1]- ابن السكيت. إصلاح المنطق، ص: 123.

[2]- انظر: السيوطي. المزهر، ج: 1، ص: 178.

[3]- انظر: الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين (2003م). معجم ديوان الأدب، تحقيق: أحمد مختار عمر، مراجعة: إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ج: 3، ص: 89.

ثم جاءت فتحة طويلة، وهي التي تلي الجيم، والفتحة القصيرة والفتحة الطويلة من جنس صوتي واحد، إذ إن الفتحة تخرج من الجوف[1]، ولا فرق بين الفتحة القصيرة والفتحة الطويلة إلا بالمدة الزمنية للنطق.

ومن هنا فإنه ثمة تماثل بين صوتي الفتحة القصيرة، والفتحة الطويلة في كلمة "الدجاج"، وهذا التماثل قد يقود إلى شيء من الثقل عند بعض القبائل العربية، الأمر الذي دفعها نحو تسهيل هذا النطق، وذلك من خلال قلب هذه الفتحة القصيرة إلى كسرة قصيرة، لتصير الكلمة "الدِّجاج"، وهذا من جهة تسهيل اللفظ، والتخفيف في النطق، إذ إن نطق الصوت الواحد مرتين، والعودة إلى موضع النطق مرة بعد مرة يخلق شيئاً من الثقل في النطق، الأمر الذي دفع بهذه اللهجة نحو إبدال الفتحة القصيرة كسرة قصيرة، وذلك من قبيل المخالفة الصوتية.

غير أن نمطية المماثلة الصوتية كانت أكثر تأثيراً في أهل اللغة من نمطية المخالفة الصوتية، ومن هنا فلم يرقهم قلب هذه الفتحة كسرة، وإنما رأوا أن نطق الفتحة إلى جوار الفتحة الطويلة أكثر يسراً في الكلام، مما دفع هذه اللغة لأن تكون لغة رديئة في اللسان العربي، ولا يُكتب لها السيرورة كما كُتب للغة العالية.

وهذا التحول الصوتي الذي طرأ في كلمة "الدجاج" لم يكن إلا تحولاً صوتياً القصد منه تخفيف الثقل الحاصل من نطق صوتين متماثلين، الأمر الذي يعني أنه لا أثر لهذا التحول في المعنى والدلالة، بل إنه مجرد تحول صوتي صرفي ضمن بعض عناصر الكلمة يقود إلى تسهيل النطق، وهو ما لا أثر له في المعنى.

وفي موضع آخر يقول ابن السكيت: "ويقال: هو فَكاك الرهن، وفَكاك الرقبة، بالفتح، وهي اللغة الفصيحة، والكسر لغة"[2].

يبين ابن السكيت في كلامه السابق أن هناك لغتين في قولنا: فَكَاك، وهي اللغة العالية الفصيحة: فَكَاك، بالفتح، ولغة أخرى رديئة غير عالية، وهي: فِكَاك، بالكسر، وكلتا اللغتين مسموعة عن العرب.

---

[1]- انظر: الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (1999م). أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ص: 45.

[2]- ابن السكيت. إصلاح المنطق، ص: 124.

وقد نبه ابن السكيت على هذه اللغة بأنها بالفتح دون الكسر حرصاً منه على ألا يخطئ بها العامة، فينطقوها بالكسر، غير أنه بيّن في حديثه أن الكسر وإن جيء به في هذه اللفظة فهو استعمال مسموع عن العرب، وهي لغة مسموعة في هذه الكلمة، غير أنها ليست كاللغة العالية الفصيحة من حيث دورانها على ألسنة الناس، ومن هنا وصفها بالرديئة[1].

وهذا الاسم "فَكَاك" نموذج للأسماء التي تأتي مفتوحة الأول، أي أنها على زنة "فَعَال"، ولا يذكر أكثر العلماء أنه سُمع عن العرب كسر الكاف في أولها، بل إن الأكثر في هذه الكلمة أن تأتي مفتوحة الكاف[2].

ويشير الفارابي إلى أن هذه الكلمة إذا نُطقت بالفتح فهي على الأكثر الأعم في سماعه عند العرب، أما إذا جيء بها بالكسر، فهي على لغة بعض العرب، وليس النطق بها مكسورة مخالفاً لما سُمع من كلام العرب، وسواء نُطق بها مكسورة أو مفتوحة فالمعنى بين الكلمتين واحد، ولا فرق في المعنى بينهما[3].

وقد كان الكسائي ينطق بالكسر في هذه الكلمة[4]، وربما كان هو الأفصح في الأداء.

وأياً يكن الأمر، فإن قولنا: فِكاك الرهن، وَفَكاك الرهن، بالكسر أو بالفتح، فإنهما لغتان مسموعتان عن العرب، وليس هناك فرق بينهما من جهة المعنى، فإن هذه الكلمة تدل على ما يُفكّ به الرقبة، أو ما يُفك به الرهن، سواء نُطقت بالكسر أم بالفتح[5].

1- ابن درستويه. تصحيح الفصيح وشرحه، ص: 264.

2- انظر: ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد (د.ت). الفصيح، تحقيق: عاطف مدكور، دار المعارف، القاهرة – مصر، ص: 289.

3- انظر: الفارابي. معجم ديوان الأدب، ج: 3، ص: 65.

4- انظر: ابن فارس، أبو الحسين أحمد (1986م). مجمل اللغة، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ص: 700.

5- انظر: الحميري، نشوان بن سعيد (1999م). شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، ويوسف محمد عبد الله،

ومن هنا فإنه لا اختلاف من جهة المعنى بين الكلمتين، سواء نطقها المتكلم بالفتح على ما جاءت به اللغة العالية الفصيحة، أو نطق بالكسر، على ما سُمع في لغة أخرى عن العرب وُصفت بأنها رديئة، فالمعنى واحد، ولا فرق بين هذه وتلك من جهة المعنى، وما حصل فيهما لا يتجاوز كونه مرتبطاً بجانب البنية الصوتية لهذه الكلمة، إذ تأثرت بعض الأصوات ببعضها الآخر، الأمر الذي قاد إلى هذا التحول.

إن الناطق بـــ "فِكاك" مكسورة الكاف إنما كسرها لأنها جاءت قبل فتح، والفتح الذي يليها أثر فيها، وأثر في لسان المتكلم، فأراد المتكلم أن يبتعد بالنطق عن الفتحة الطويلة التي تلي هذه الفتحة القصيرة بعد الكاف، فقلب الفتحة القصيرة كسرة قصيرة من قبيل المخالفة الصوتية، وابتعاداً بهذه الكلمة عن صوت الفتح الذي يليها، ظناً منه أن هذا القلب سيفضي إلى تخفيف في النطق، وتسهيل في اللفظ.

غير أن هذا الاستعمال الصوتي الناشئ عن طبيعة علاقة هذه الأصوات ببعضها لم يكتب له السيرورة على ألسنة الناس، وإنما بقي الاستعمال الأوسع حظاً فتح الكاف، وذلك من قبيل المحافظة على المماثلة الصوتية بين هذين الصوتين، وحرصاً على نطق اللفظ بطريقة أيسر وأسهل، إذ إن النطق بالفتح بعد الفتح أسهل على اللسان من نطق الكسر ثم يليه الفتح.

وكما أشرنا من قبل فإن هذا الاستعمال اللغوي بما طرأ عليه من تحول في بنيته الصوتية لم يشتمل على تحول في دلالته ومعناه، فالمعنى بين هاتين الكلمتين واحد، والدلالة واحدة، وليس هناك أي فرق بينهما وفقاً لما ذكره العلماء في مصنفاتهم على ما بيّناه في الأسطر السابقة.

وفي موضع آخر يقول ابن السكيت: " وتقول: إنه لحسنُ الجِوَارِ، وهو في جِوَار الله، فهذه اللغة الفصيحة، والضم لغة، وهو الخِوَان الذي يؤكل عليه"[1].

دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، ودار الفكر، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى، ج: 8، ص: 5063.

[1]- ابن السكيت. إصلاح المنطق، ص: 132.

يشتمل كلام ابن السكيت السابق على حديث عن لغتين مسموعتين عن العرب في لفظ "الجوار"، اللغة الأولى وهي الأكثر سماعاً في اللسان العربي بالكسر، كما يقال: هو في جِوار الله، أما اللغة الثانية فهي لغة الضم، وهي قليلة، غير أن المعنى بين هاتين اللغتين متشابه، وهو الخوان الذي يؤكل عليه.

ويبين الصحاري أن النطق بالكسر أو الضم في "الجوار" لغة مسموعة عن العرب، وليس هناك فرق في المعنى بين هذه اللغة وتلك، وأن الكسر والضم مسموع فيهما، ولم يبين أيهما أصل، وأيهما فرع[1].

هذا يعني أن الضم والكسر في هذه الكلمة مسموع عن العرب، وأنه لا فرق في المعنى بين هذا وذاك، إلا أن الفارابي يبين أن الكسر أفصح، وأكثر دوراناً على السنة الناس من الضم، ومن هنا فإن نطق "الجِوار" بالكسر أولى من الضم[2].

ولا فرق بين هاتين الكلمتين إلا من ناحية صوتية واحدة على ما يظهر لنا، وهي كسر الجيم في اللغة الأفصح، وضمها في اللغة الأخرى، وهذا التحول إنما هو تحول صوتي لا غير، غير أن العلماء تبقى لديهم رغبة في بيان أي هاتين الكلمتين أفصح من الأخرى، فيبينون أن الكسر أفصح من الضم[3].

والضمة والواو أختان، إذ إن الضمة في العربية تخرج من مخرج الواو، غير أنها تخرج بشيء من عدم الاحتكاك، في حين أن الواو تسمى شبه حركة واوية، وذلك ناشئ عن طبيعة مخرجها الاحتكاكي في وسط اللسان، فهما تخرجان

---

[1]- الصحاري، أبو المنذر سلمة بن مسلم بن إبراهيم (1999م). الإبانة في اللغة العربية، تحقيق: عبد الكريم خليفة، ونصرت عبد الرحمن، وصلاح جرار، ومحمد حسن عواد، وجاسر أبو صفية، وزارة التراث القومي، مسقط – عمان، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 351.

[2]- انظر: الفارابي. معجم ديوان الأدب، ج: 3، ص: 371.

[3]- انظر مثلاً: الحميري. شمس العلوم، ج: 2، ص: 1217.

من مخرج واحد، إلا أن الواو تختلف عن الضمة بأنها أقرب إلى الاحتكاك ضمن القناة النطقية[1].

وعلى الرغم من وجود هذا الاختلاف بين صوتي الضمة القصيرة والواو إلا أنه ثمة تشابه بينهما في الصوت واللفظ، وموضع النطق، إذ لا تختلف الواو عن الضمة إلا بارتفاع مؤخر اللسان نحو سقف الحنك، فيتولد شيء من الاحتكاك في الهواء الخارج من الرئتين، وهو ما يؤدي إلى إنتاج صوت الواو على ما بيّنا، وهذا التقارب بين الصوتين هو الذي دفع بالناطق ضمن لغة "جُوار" أن يأتي بالضمة قبل الواو، وذلك من قبيل المماثلة الصوتية.

إلا أن نطق صوتين متشابهين يؤدي إلى ثقل في النطق، وصعوبة في الأداء، مما دفع باللغة العالية التي ينطق بها عامة العرب إلى قلب هذه الضمة كسرة من قبيل المخالفة الصوتية، وهو ما يخلق نوعاً من السهولة واليسر في نطق الكلام.

هذا يعني أن الصعوبة تتأتى في لغة الضم في "الجُوار" من طبيعة التقارب المخرج والصفة بين الواو شبه الحركة، والضمة القصيرة، ومن هنا فرت اللغة من هذا التقارب عن طريق الإبقاء على الكسرة بعد الجيم، في سبيل منح هذه اللفظة مزيداً من السهولة واليسر في النطق.

ومن هنا فإن قولنا: الجِوار، والجُوار بالضم والكسر لغتان مسموعتان عن العرب، غير أن لغة الكسر أكثر وأوجه وأولى في اللسان العربي، وهي اللغة العالية، وبها ينطق عامة العرب، وما يهمنا هاهنا أن المعنى لا يختلف بين هذه اللغة وتلك، فالمعنى بينهما متشابه، ولا سبيل للوصول إلى فرق دلالي بينهما إلا مجرد أن يكون هذا التحول مرتبطاً بالتحول الصوتي ليس غير نتيجة لتأثر الأصوات ببعضها بما لا يؤثر في الدلالة.

وفي موضع آخر يقول ابن السكيت: "وهي الأُترجّة، والأترنج لغة"[2].

---

[1]- انظر: عبد التواب، رمضان (1997م). المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، الطبعة الثالثة، ص: 93.

[2]- ابن السكيت. إصلاح المنطق، ص: 134.

يشتمل كلام ابن السكيت السابق على حديث عن لغتين مسموعتين عن العرب، الأولى وهي الدارجة، لذا قدمها ابن السكيت في كلامه، وهي قولهم: الأترجّ، بتشديد الجيم، والثانية لغة أخرى مسموعة عن العرب، وهي قولهم: الأترنج، بقلب أحد صوتي المضعف إلى صوت مائع وهو النون.

وهذا من قبيل المخالفة الصوتية، إذ إن المخالفة تعمد إلى أحد الصوتين المتشابهين خاصة إذا كان ذلك الصوت مضعفاً، فتقوم بقلب أحد هذين الصوتين إلى صوت لين طويل، أي حركة طويلة، أو إلى أحد الأصوات المائعة، وذلك تسهيلاً في النطق[1].

والأصوات المائعة في اللغة العربية أربعة: اللام، والميم، والنون، والراء، وقد سُميت مائعة لأنها سهلة النطق، ويسيرة على اللسان، ومن هنا فإن انقلاب أي صوت إليها يقود إلى سهولة في نطق اللفظ، ويسر في أدائه[2].

وهذا النطق بقلب الجيم الأولى من المضعف نوناً من قبيل التخفيف، إنما جاء به المولدون في العربية، والأفصح في مثل هذه الكلمات أن يُنطَق بها مضعفاً، فيقولوا: أترجّ، وإجّاص، وغيرهما من الألفاظ التي قلب فيها أحد المضعفين نوناً من أجل الخفة في نطقها[3].

ومن هنا فإنه يظهر لنا ما يأتي:

أولاً: إن قولنا: أترجّ، وأترنج، لغتان مسموعتان عن العرب.

ثانياً: إن لغة "أترجّ" هي الأرجح والأفصح عند ابن السكيت وغيره من العلماء والمصنفين، وذلك لأنها لغة عامة العرب، وهي اللغة العالية.

ثالثاً: إن ما جرى في هذه اللغة ليس إلا مخالفة صوتية لأحد أصوات المضعف وهو الجيم، وذلك طلباً للخفة، إذ إن اللغة العربية قد تنزع نحو المخالفة الصوتية بقلب أحد الصوتين المتماثلين صوتاً مائعاً لسهولة هذا الأخير في النطق، وهي حالة مسموعة كثيراً في اللسان العربي منذ القدم، ومن هنا فهي

---

[1]- عبد التواب. التطور اللغوي، ص: 71.

[2]- عبد التواب. المدخل إلى علم اللغة، ص: 226.

[3]- ابن فارس. الصاحبي في فقه اللغة، ص: 40.

طريقة لغوية ناشئة في سبيل التخلص من الثقل الحاصل من نطق الصوت المضعف.

رابعاً: إن هذا التحول في أصوات هذه الكلمة وبنيتها لا يتجاوز كونه تحولاً صوتياً لا غير، بمعنى أنه لا اثر له في الدلالة، فالكلمة واحدة بدلالتها في الحالتين واللغتين، وليس هناك أي اختلاف في هذه الدلالة، وهو ما بيّناه على أساس أن الاختلاف قائم على نمطية صوتية لا غير.

وفي موضع آخر يقول ابن السكيت: " وتقول: أَذْهِبْ مَذِمَّتَهم بشيء، أي أطعمهم شيئاً فإن لهم عليك حقاً، وَمَذَمَّتَهُم لغة"[1].

يبين ابن السكيت في كلامه السابق أن كلمة "مَذِمة" بالكسر هي اللغة العالية في هذه اللفظة، وأنه سُمع عن العرب استعمال آخر يتمثل بقولهم: مِذَمتهم، بفتح الذال، وهي اللغة التابعة القليلة عن العرب.

وما ذكره ابن السكيت يتابعه فيه أكثر أهل العلم، بأن الفتح والكسر في "المذمة" مسموع عن العرب، وأنهما لغتان، ومن هنا فلا فرق بين هذه وتلك، وإنما الفرق في الجانب الصوتي لا غير[2].

هذا يعني أن هذه اللغة التي سُمعت عن العرب لا دخل لها في جانب المعنى، وأنها مقتصرة على جانب الصوت فحسب، فإن الكسر والفتح مسموعان عن العرب، ولا سبيل للتفريق بينهما من جهة المعنى والدلالة[3].

وإذا أردنا أن ننظر إلى هذه اللفظة من منظور التحليل الصوتي الحديث، فإنه يظهر لنا أن ما جرى فيها لا يتعلق إلا بناحية المخالفة الصوتية والمماثلة الصوتية، فإن نطق الكلمة بكسر الذال إنما هو ناشئ عن المخالفة الصوتية، إذ يحاول الناطق أن يأتي بلفظ هذه الكلمة بعيداً عن الفتحة التي سبقت هذه الكسرة،

---

[1]- ابن السكيت. إصلاح المنطق، ص: 264.

[2]- انظر: الجوهري. الصحاح، ج: 2، ص: 467.

[3]- انظر: الرازي، أبو عبد الله زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (1999م). مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت – لبنان، الطبعة الخامسة، ص: 80.

مما يفضي إلى كسر الذال، طلباً للخفة، وفراراً من هذا الثقل الناشئ من نطق صوت واحد مرتين.

في حين أن نطق هذه الكلمة بالفتح إنما هو اعتماد على المماثلة الصوتية بين الفتحتين – الفتحة التي تلي الميم والفتحة التي تلي الذال – فإن هذه المماثلة الصوتية في نظر الناطقين بالفتح أسهل في النطق من نطق الكسر.

وأياً يكن الأمر، فإن المعنى بين هاتين الكلمتين واحد، وهما لغتان مسموعتان والعرب ولاختلاف في الصيغة الصوتية للكلمة، وتأثر صوت الفتحة بصوت الكسرة، والعكس، وهو ما لا يقود إلى تغير في الدلالة أو المعنى.

وفي موضع آخر يقول ابن السكيت: " وتقول: هو عُنْوان الكتاب، فهذه اللغة الفصيحة، وتقول: هو عُنْيان الكتاب، وأنشد الأصمعي لشاعر 1 يرثي عثمان بن عفان رحمه الله[1]:

ضحّوَا بأشمطَ عُنْوَانُ السجود به يُقطع الليل تسبيحا وقرآنا"

ويشتمل كلام ابن السكيت السابق على تحول لغوي معتمد على بعض لهجات العرب، وهو انتقال صيغة "عنوان" إلى صيغة "عنيان" في بعض لهجات العرب، ولم يُشر ابن السكيت إلى أي اختلاف في المعنى والدلالة بين هذه الصيغة وتلك طبقاً لاختلاف اللغة بينهما.

ويبين السيوطي أن هذه الكلمة وتلك لغتان مسموعتان عن العرب، ولا فرق بينهما في المعنى، وأن هذه الكلمة لها صيغة وزنية مختلفة عن الصيغة الوزنية للكلمة تلك، فهذه من وزن: فُعوال، وتلك من وزن: فُعيال، ولا فرق بينهما في المعنى والدلالة[2].

إن كلام السيوطي السابق يفضي بنا إلى القول إن لهذه الكلمة أربعة أوزان هي: فِعوال، وفِعيال، وفُعوال، وفُعيال، أي: عُنوان، وعُنيان، وعِنوان، وعِنيان، وذلك طبقاً لما رأيناه في كلام السيوطي السابق.

---

[1]- ابن السكيت. إصلاح المنطق، ص: 208.

[2]- السيوطي. المزهر، ج: 2، ص: 6.

وفي مصنف آخر لابن السكيت يبين أن الفراء ذكر أنه يقال: عنوان الكتاب، وعنيان الكتاب، وعلوان الكتاب، أما إذا كانت الحالة باللام، فهو بالضم لا غير، ولا يجوز فيه الكسر[1].

ونجد أصحاب المصنفات المعجمية في العربية يذكرون أن "عنوان، وعنيان" لغتان مسموعتان عن العرب، ومن بينهم ابن فارس[2]، وابن سيده[3]، والرازي[4].

وما جرى في هذه الكلمة لا يختلف كثيراً عما جرى في سابقاتها من النماذج التي بيّناها، فقد تأثرت الأصوات بعضها ببعض، وذلك انطلاقاً من قانون المخالفة والمماثلة الصوتية، سواء :أكانت العين مضمومة أم مكسورة، فإن الواو بعدها تأثرت إما مماثلة أو مخالفة. وذلك كما يأتي:

أولاً: في حال كون العين مضمومة، فإن الواو جاءت على أصلها متماثلة مع الضمة التي تلي العين، واللغة التي نطقت بالياء في "عُليان" إنما قلبت الواو ياء مخالفة صوتية مع الضمة التي سبقتها، وذلك طلباً للخفة والسهولة في النطق.

ثانياً: في حال كون العين مكسورة، فإن نطق الواو بعدها من قبيل المخالفة الصوتية، أما نطق الياء بعدها فهو من قبيل المماثلة الصوتية.

---

[1]- انظر: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (د.ت). الكنز اللغوي في اللسان العربي، تحقيق: أوغست هفنر، مكتبة المتنبي، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ص: 8.

[2]- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (1979م). معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ج: 4، ص: 148.

[3]- ابن سيده المرسي، أبو الحسن علي بن إسماعيل (1996م). المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ج: 4، ص: 64.

[4]- الرازي. مختار الصحاح، ص: 220.

وكلتا اللغتين جاءت من أجل الخفة والسهولة في النطق، والغاية منها الابتعاد عن الثقل في تجاور هذه الأصوات، وهذا التحول الصوتي لم يكن له أثر في المعنى والدلالة على ما بيّنا سابقاً.

الفصل الثالث

أثر التحولات الصرفية الصوتية ضمن الصيغ

يتحدث هذا الفصل عن مجموعة من التحولات الصرفية الصوتية على بنية الصيغ الكلامية المختلفة، وفي بعض الأحوال ينشأ اختلاف دلالي أو اختلاف في تصنيف الصيغة نتيجة لهذا التحول الذي يطرأ عليها، ومن هنا فإن هذا الفصل يحاول رصد تلك التحولات الصرفية الصوتية وبيان أثرها في المعنى – إنْ وُجِد _ وذلك ضمن اللغات المذكورة في كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت.

أولاً: بين الهمز وتركه:

عرف العرب منذ بدايات الدرس اللغوي مخرج الهمزة، وعرفوا أن هذا المخرج يعد من أصعب مخارج الأصوات العربية، فقد نظروا إليه بدءاً على أنه أقصى المخارج ضمن مخارج الأصوات العربية، وذلك أنه يخرج من أقصى الحلق، مع صوت الهاء، والألف[1].

وقد نجح القدماء في تحديد مخرج الهمزة نجاحاً جيداً، غير أنهم جعلوها من الحلق، وهذا ما كان مختلفاً عما نجده عند علماء الأصوات المحدثين، الذين يرون أن الهمزة لا تخرج من الحلق، وإنما تخرج من الحنجرة، فالهمزة والهاء عند المحدثين صوتان حنجريان، يخرجان من الحنجرة، والهمزة صوت حنجري، شديد، انفجاري، ينشأ عن انطباق الوترين الصوتيين ومن ثم انفتاحهما فجأة نتيجة للهواء المندفع من الرئتين، مما ينشأ معه صدور صوت الهمزة في العربية، وهو بذلك صوت انفجاري حنجري شديد[2].

ومن هنا فإن صوت الهمزة يتميز عن سائر الأصوات اللغوية الأخرى في العربية بأنه أقصاها مخرجاً، وأعمقها في القناة النطقية، وليست هذه الميزة الوحيدة

---

[1]- انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 4، ص: 4، ص: 400، وابن جني. سر صناعة الإعراب، ج: 1، ص: 60.

[2]- انظر: عبد التواب. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص: 56.

التي يتميز بها صوت الهمزة عن سائر أصوات اللغة، بل ثمة مميزات أخرى، من بينها أن صوت الهمزة هو الصوت الوحيد في اللسان العربي الذي يخضع لمظاهر التسهيل، والتحقيق، ونطقها بين بين، فإن الهمزة في العربية إما أن تكون محققة، أي منطوقة على لفظها المعروف، بمخرجها المعروف، أو أن تكون همزة مسهلة، أي عدم نطقها تماماً، أو أن تكون همزة بين بين، أي نطقها بين صوت الهمزة وصوت المد المقابل لها[1].

وليس من أصوات العربية ما له هذه السمات والخصائص التي امتازت بها الهمزة عن سواها من الأصوات اللغوية الأخرى، وكذا فإن من سمات الهمزة أنها تشارك أصوات المد في الإعلال والإبدال، فنجدها قد تُبدل واواً، أو ياء، أو ألفاً، وقد تُحذف من الكلام مطلقاً، وقد تنقلب صوتاً آخر، كأن تنقلب هاءً مثلاً، ففي هذه الأحوال كلها شابهت صوت الهمزة أصوات المد الأخرى في العربية، التي لها هذه الخاصية من الإعلال والإبدال[2].

ونتيجة لهذه الخصوصية التي اختصت بها الهمزة عن سائر أصوات العربية، فقد ارتأى الباحث أن يجعل لها مبحثاً خاصاً ضمن هذه الدراسة، يتناول من خلاله تلك التحولات التي طرأت عليها ضمن لغات العرب الواردة في كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت.

وأول هذه المواضع ما تحدث ابن السكيت عنه من همز "يونس" أو "يوسف" فيقال: يؤسف، ويؤنس، والهمز فيه لغة[3].

يشتمل كلام ابن السكيت السابق على حديث عن همز واحدة من الكلمات العربية التي لم يعهد فيها الهمز، وهي مجموعة من الأسماء الأعجمية مثل: يوسف ويونس، فإنها تُهمز، وهو ما أشار إليه في النموذج السابق.

---

[1]- انظر في أحوال الهمزة هذه: أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية، ص: 113.

[2]- انظر: شاهين، عبد الصبور (1980م). المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ص: 74.

[3]- ابن السكيت. إصلاح المنطق، ص: 104.

وقد وردت هذه اللغة – بهمز يوسف – في قراءة طلحة بن مصرف، إذ قرأ: لقد كان في يؤسف، فهمز الواو، وكسر السين، أي أنه نقله إلى بعض الصور الوزنية العربية، فصار على وزن "يُفعِل"، ولكنه لم ينصرف على الرغم من ذاك؛ لأنه على زنة الفعل[1].

واسم "يوسف" من الأسماء الأعجمية الدخيلة إلى العربية، وليس اسماً عربياً خالصا، بل هو أعجمي، ومن هنا فإنه يعد من الأسماء ذات الوزن الرباعي، أي أنه على زنة "فُعْلُل"[2].

يبين القادوسي أن انقلاب الهمزة في "يؤسف" هاهنا من قبيل التوهم، أي إنه توهم أن هذه الواو منقلبة عن الهمزة، فعاد بها إلى أصلها توهّماً منه، فالتوهم هو الذي دفع القارئ إلى قلب الواو الحقيقية إلى همزة، نتيجة انضمام الياء قبلها، فكان ذلك من قبيل التوهم[3].

إن العرب حين قلبوا الواو همزة في "يؤسف" كان لهم في ذلك سبب، وهو أنهم أرادوا أن يجعلوا هذه الكلمة موافقة للأوزان العربية، أي كأنهم أرادوا تعريبها، فقالوا "يؤسف" مثل: يؤمن، ويؤلم، فقلبوا الواو همزة، وهو من أجل جعل هذه الكلمة شبيهة بالأوزان العربية[4].

---

[1]- انظر القراءة في: القيسي، مكي بن أبي طالب، أبو محمد حموش بن محمد الأندلسي (1405هـ). مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الثانية، ج: 1، ص: 377، والألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله (1415هـ). روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 6، ص: 370.

[2]- انظر: التهانوي، محمد بن علي (1996م). كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، نقل النص الفارسي: عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 1598.

[3]- القادوسي. أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية، ص: 135.

[4]- انظر: الألوسي. روح المعاني، ج: 6، ص: 370.

ويمكن لنا أن نلحظ من خلال ما سبق أن ابن السكيت بيّن أن همز "يوسف" لغة من لغات العرب، وأن هذه اللغة قليلة، والأصل فيها أن تكون بغير همز.

وهذا التحول الصوتي الذي طرأ على هذه الصيغة اللغوية جاء لغاية متمثلة بجعل هذه الكلمة شبيهة بالأوزان العربية، موافقة لما اعتادت عليه اللغة من الصيغ، وذلك بصيغة الهمزة دون الواو، فهو من قبيل القياس على بعض مكونات اللغة.

ولم يكن لهذا القلب أثر في المعنى والدلالة، إلا أن أثره كما نرى متمثل بجانب الغاية التي من أجلها صيغت هذه الكلمة بقلب الواو همزة.

وفي موضع آخر يتحدث فيه ابن السكيت عن طريقة لفظ "لبؤة" ويبين أن همزها هي اللغة الفصيحة، غير أنه سُمعت لغة أخرى فيها وهي بتخفيف الهمز، فيقال: لبوة[1].

يشتمل كلام ابن السكيت السابق حديثاً عن انتقال صوتي طرأ على صوت الهمزة في لفظ "لبؤة" وهو متمثل بتخفيف صوت الهمزة، وتسهيله، بحيث صارت واواً، نتيجة لمناسبة الضمة قبلها، وهذا التخفيف المسموع عن العرب إنما هو لغة في هذه الكلمة.

والكلمة قبل قلب الهمزة إلى الواو كانت على النحو: لَبُؤة" ولكنها لما قُلبت فيها الهمزة واواً صارت بتسكين الباء، أي أنها صارت: لَبْوة، وسُمع أيضاً "لِبْوة" بكسر اللام وفتحها[2].

ونجد أن أكثر أهل المعاجم يضعونها – أي اللبؤة – بغير همز، أي إنهم يضعونها: لبوة، ومن بينهم نشوان الحميري[3]، وابن منظور[4]، وغيرهما.

---

[1]- ابن السكيت. إصلاح المنطق، ص: 112.

[2]- ابن سيده. المخصص، ج: 5، ص: 73.

[3]- الحميري. شمس العلوم، ج: 7، ص: 4632.

[4]- ابن منظور. لسان العرب، ج: 4، ص: 587.

وقد سُمع في العربية تحولات صوتية كثيرة لهذه الكلمة، فيقال: لَبُؤة، ولَبَأة، ولَبْوة، ولَبُوة، ولِبْوة، ولابة، كل هذه الأسماء المتحولة سُمعت في هذه الكلمة[1]، لم يذكر منها ابن السكيت في كلامه السابق سوى اثنتين.

يظهر لنا من خلال ما سبق أن كلمة "لبؤة" قد طرأ عليها بعض التحولات الصوتية الصرفية التي نشأ عنها انقلاب الهمزة إلى صوت الوو، وهذا القلب جاء من أجل غاية صوتية متمثلة في الوصول إلى الخفة في النطق، والتخلص من الثقل الناشئ عن نطق الهمزة بتحقيقها، وإنما اكتفى الناطق بهذه اللغة بقلب الهمزة إلى صوت الواو.

وهذا القلب كما أشرنا جاء لغاية التخفيف الصوتي، ولم يكن له أثر واضح في مسألة المعنى والدلالة، فلا فرق بين هذه وتلك من حيث دلالتهما، فالمعنى واحد بينهما.

وفي موضع آخر يقول ابن السكيت: " وقد استَخْذَأْتُ له، وخَذَأْتُ، وخَذِيتُ لغة"[(*2)].

يشتمل كلام ابن السكيت السابق على حديث عن تحول في صيغة الكلمة "خذأت، وهو فعل، وتمثل هذا التحول بقلب الهمزة إلى صوت الياء، فصارت: خذيت.

والفعل "خذأ" أو "استخذأ" على ما أوضح الخليل بن أحمد الفراهيدي يعني انقاد، فتقول: استخذأت لفلان، إذا انقدت له، فهذا هو المعنى للفعل السابق[3]، ولا بد من همزه، فإنه فعل مهموز، بهذا أكد الكلام أبو منصور الأزهري[4].

ويبين ابن منظور أن "خذيت" إنما هو فعل مختص بنفسه، وقد جاء لمعنى الاسترخاء، يقال: خذيتْ الأذن، إذا استرخت[1]، وبذلك قال ابن الحداد[2].

---

[1]- انظر: ابن أبي ثابت، أبو محمد ثابت (1988م). الفرق، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة، ص: 63.

[2]- ابن السكيت. إصلاح المنطق، ص: 115.

[3]- الفراهيدي. العين، ج: 4، ص: 298.

[4]- الأزهري. تهذيب اللغة، ج: 7، ص: 216.

وبهذا يظهر لنا أنه ثمة خلط بين فعلين اثنين، لكل منهما معناه الخاص به، إلا أن ابن فارس حين تحدث عن الفعل "استخذأت" بيّن أن فيه لغة ثانية متمثلة بتخفيف الهمز، كما بيّن أن لغة التخفيف هي اللغة التي يميل لها العرب أكثر في كلامهم[3].

وعلى الرغم من كل هذا الكلام عند أصحاب المعاجم، إلا أن ابن جني حين تحدث عن هذا الفعل لم يذكر أنه ثمة لغة بالتخفيف، وإنما بيّن أن هذا الفعل من الأفعال المهموزة في العربية، وذلك دون أن يشير إلى لغة أخرى فيه[4].

وانطلاقاً مما سبق يمكننا أن نوضح موقفنا من هذا الفعل وفقاً لمنحيين اثنين هما:

الأول: إما أن يكون هذا الفعل "استخأذت" على ما أوضح ابن السكيت مهموزاً، وقد سُمع فيه التخفيف وقلب الهمزة إلى الياء، فيقال: خذأت، وخذيت، وعلى هذا النحو ليس هناك فرق في المعنى بين النمطين البنائيين، فما الأمر إلا مجرد تحول في صيغة الفعل، وقلب لصوت الهمزة إلى صوت الياء، بما لا يخالف المعنى والدلالة.

وعلى هذا يكون هذا التحول الصوتي الصرفي في هذه الكلمة لغاية التخفيف في النطق، والتسهيل في الأداء، وليس له أي أثر في المعنى والدلالة.

ثانياً: ولكن حين ننظر أنه ثمة فعل هو "خذي" بمعنى استرخى، إذ يقال: خذيت الأذن إذا استرخت، فإن ذلك يقودنا إلى القول بأن هذا التخفيف في صوت الهمزة، وقلبها إلى صوت الياء يقودنا إلى التباس الفعلين ببعضهما، فالسامع ربما لا يدري عن مقصود المتكلم، أيُريد "خذي" من الفعل: "خذأ" أي انقاد، أم يريد: "خذي" بمعنى استرخى؟ وهنا يقع اللبس.

---

[1]- ابن منظور. لسان العرب، ج: 14، ص: 225.

[2]- ابن الحداد. كتاب الأفعال، ج: 1، ص: 498.

[3]- ابن فارس. مجمل اللغة، ص: 282.

[4]- انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان (1988م). الألفاظ المهموزة وعقود الهمز، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى، ص: 29.

هذا يعني أن التحول الصوتي الصرفي في الفعل "خذأ" قادنا إلى تحول دلالي معنوي، فقد يفضي هذا التحول الصوتي إلى خلط بين الفعلين، الأمر الذي يترتب عليه اختلاف المعنى والدلالة.

وفي موضع آخر يقول ابن السكيت: " وتقول: قد حَزَا السراب الشخص يَحْزُوه حَزْوًا، إذا رفعه، وحَزَأَهُ يحزؤه، بالهمز لغة"[1].

يشتمل كلام ابن السكيت السابق على حديث عن انتقال صوت الألف إلى صوت الهمزة، وهو انتقال بالفعل "حزا" إلى الفعل "حزأ" وكما يظهر لنا من خلال النظرة الأولى في هذا الفعل أنه انتقال مقلوب، أي إن الأصل تخفيف الهمز، والهمز فيها لغة، يعني أن الهمز طارئ على الكلمة بلفظها، ولكن ذلك لا يعني أن تسهيل الهمز هو الأصل، وإنما بدأ ابن السكيت بإيراد اللغة الشائعة في الكلام العربي، وهي لغة التسهيل.

ويبين ابن فارس أن هذا الفعل "حزا" بمعنى الرفع، يقال: حزاه السراب، إذا رفعه، وقد يُسمع مهموزاً، ولكن من بابه أن يأتي مهموزاً فيقال: حزأت الإبل إذا جمعتها، وهو قريب في معناه، لأن الجمع رفع للإبل في سيرها[2].

إن كلام ابن فارس السابق يسير ضمن شقين: الأول: إنه يفرق في المعنى بين "حزا" بالألف، و"حزأ" بالهمزة، إذ لم يجعلهما أصلاً واحداً منذ البداية، وإنما جعل الحزا، بمعنى الرفع، والحزأ، بمعنى الجمع، وهذا افتراق في المعنى بين اللفظين، الثاني: إنه أعاد الفعل "حزأ" إلى أصل المعنى، وذلك حين بيّن أن الجمع رفع في السير.

وعلى الرغم من هذا التفريق عند ابن فارس في حديثه عن "الحزا، والحزأ" إلا أن ابن سيده أوضح أن الكلمتين من معنى واحد، وهو الرفع، وإنما الهمز في هذه الكلمة لغة[3].

---

[1]- ابن السكيت. إصلاح المنطق، ص: 140.

[2]- ابن فارس. مقاييس اللغة، ج: 2، ص: 54 – 55.

[3]- ابن سيده. المخصص، ج: 3، ص: 75.

وهذا الهمز الذي دخل الكلمة إنما هو طارئ عليها، والأصل فيها أن تكون بالألف، ولكن ربما كان الهمز فيها أصلاً، إذ يشير ابن القطاع إلى أن الهمز هو الأصل، والألف تحول للهمزة عن أصلها، وقلب لها إلى الألف[1].

غير أن أكثر أصحاب المعاجم يبينون أن الأصل في هذا الفعل الألف، وأن الهمزة انتقال للألف إليها، وليس العكس، وبذلك قال ابن منظور[2]، والرعيني[3].

ويمكننا أن ننظر إلى هذا الفعل وفقاً إلى ما تقدم من جهتين:

الأولى: وهي أن الفعل "حزا، بمعنى رفع، وحزأ، بمعنى جمع، فيكون الفعلان بمعنيين مختلفين، وليس أحدهما متحولا من الآخر، فإذا نطق الناطق الفعل بالهمز ظناً منه أن الألف في الأصل همزة، فإن ذلك يفضي إلى اختلال في المعنى والدلالة، والتباس في القول؛ لأنه انتقل بالفعل إلى فعل آخر مختلف في معناه ولفظه.

الثاني: أن حزا بمعنى حزأ، وما طرأ على هذا الفعل ليس إلا تحقيقاً للهمز، والباحث لا يقول بهذا القول؛ لأنه قلما نجد في العربية ما ينتقل فيه الكلام من حرف العلة إلى الهمز، بل نجد الهمزة تنتقل إلى حرف العلة، وهذا ما يقود إلى إضعاف هذا القول في ظن الباحث.

وبناءً على ما سبق فإن الباحث يرى أن الفعل "حزا" بمعنى رفع، والفعل "حزأ" بمعنى جمع، وأنهما مختلفان في المعنى تماماً، ولكن نتيجة الشبه بين صورة الهمزة، وصورة الألف وقع اللبس بينهما، الأمر الذي أدى إلى اعتبار أن الفعل "حزأ" متحول عن الفعل "حزا" وذلك من خلال تحقيق الهمزة.

---

[1]- انظر: ابن القطاع، أبو القاسم علي بن جعفر بن علي (1983م). كتاب الأفعال، دار عالم الكتب، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 252.

[2]- ابن منظور. لسان العرب، ج: 14، ص: 175.

[3]- الرعيني. اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر، ص: 112.

ثانياً: التخفيف والتشديد:

وفي هذا الجزء من الدراسة سنتناول الحديث عن تخفيف الصيغة وتشديدها بناء على اللغة التي نُقلت عنها، ولم يجد الباحث كثيراً من النماذج على هذا النحو في كتاب ابن السكيت، إذ لم يعثر إلا على نموذج واحد، وهو ما يظهر في قول ابن السكيت: " والهَدْي، لغتان، بالتشديد والتخفيف، وقرأ بهما جميعاً القراء: حتى يَبْلُغَ الهَدْي محله، الهَدِيُّ محله"[1].

يشتمل كلام ابن السكيت السابق على حديث عن تحول طارئ على الكلمة "الهدي" بغير تشديد، وهو تحول متمثل بتشديد الياء، فيقال: الهديّ، بالتشديد.

وقد استدل ابن السكيت على هذه اللغة بالتشديد والتخفيف بقراءة قرآنية كريمة، وهي: "حتى يبلغ الهديّ محله" فقد قُرئ بالتخفيف والتشديد[2]، وهي قراءة مجاهد والزهري[3]، ويعزى التخفيف إلى الحجازيين، في حين أن التشديد يعزى للتميميين[4].

ويبين العكبري أنه ثمة اختلاف في المعنى والدلالة بين قراءة التخفيف وقراءة التشديد في هذه الآية الكريمة، وذلك أن قراءة التخفيف تدل على المصدر، وهو بمعنى المهدى، في حين أن قراءة التشديد تدل على "فعيل" بمعنى الهدية، فهذا هو الفرق بين القراءتين[5].

1- ابن السكيت. إصلاح المنطق، ص: 198.

2- انظر القراءة بغير نسبة في: الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (1993م). الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون، دمشق ــ سوريا، وبيروت ــ لبنان، الطبعة الثانية، ج: 1، ص: 187.

3- انظر: السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (د.ت). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق ــ سوريا، ج: 2، ص: 315.

4- الفارسي. الحجة للقراء السبعة، ج: 1، ص: 187.

5- انظر: العكبري. التبيان في إعراب القرآن، ج: 1، ص: 159.

وثمة فرق في الصيغة الصرفية بين الكلمتين بالتخفيف والتشديد، فالهدي بالتخفيف على زنة "فَعْل" في حين أن الهديّ بالتشديد على زنة "فعيل" والمعنى مرتبط بالصيغة، إذ هما اسمان يطلقان على ما يؤخذ إلى المسجد الحرام من الأنعام والذبح، فهذا يقال له "هدي، وهديّ" وبهما قرئ[1].

ومن خلال ما سبق يظهر لنا أن لغة التشديد في هذه الكلمة تقود إلى اختلاف في المعنى، فالهدي بالتخفيف تختلف عنها بالتشديد.

ولا يقتصر أمر الاختلاف على المعنى فحسب، بل هناك اختلاف في صيغة الكلام، فإن التشديد قاد الكلمة نحو تحول صرفي متمثل بنقلها من صيغة إلى أخرى، فالهدي: بالتخفيف مصدر، بمعنى الإهداء، وهو يطلق على ما يؤخذ للبيت الحرام من النعم والذبائح، والهديّ بالتشديد صفة بمعنى "فعيل" أي مهدى، وهو مأخوذ من الهدية، ومن هنا يظهر هذا الاختلاف بين الكلمتين.

إن هذا التحول في المعنى والدلالة الذي طرأ على صيغة الكلمة إنما هو ناشئ عن طبيعة التحول الصوتي الذي دخل الكلمة، والمتمثل بانتقالها من صيغة التخفيف إلى صيغة التشديد، فلولا التشديد الذي دخل على هذه الكلمة لما انتقلت من صيغة إلى أخرى، ولما كان هذا الانتقال سبيلاً إلى تحول المعنى والدلالة.

ثالثاً: تحول الصيغة دون تحول المعنى:

وفي هذا الجزء من الدراسة سنتحدث عن تحول الصيغة بناء على اختلاف لغات العرب، غير أن هذا التحول في الصيغة لم يقد إلى اختلاف المعنى وتحوله، وذلك بناء على ما أشار إليه ابن السكيت في كلامه، وأول هذه المواضع ما جاء في قوله: " وهي الكَلِمة، والكِلْمة لغة"[2].

---

[1]- انظر: الهروي، أبو سهل محمد بن علي بن محمد (1420هـ). إسفار الفصيح، تحقيق: أحمد ابن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ــ السعودية، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 431.

[2]- ابن السكيت. إصلاح المنطق، ص: 128.

يتضمن كلام ابن السكيت السابق حديثاً عن اختلاف صيغة "الكَلِمة" وانتقالها من صيغة إلى أخرى، غير أنه لم يشر إلى اختلاف في المعنى نتيجة لهذا التحول في بنية الصيغة.

وفي كلام ابن السكيت السابق لم يشر لأي القبائل تنتمي هذه اللغة أو تلك، وهو ما أجابنا عنه الخليل بن أحمد الفراهيدي، إذ بيّن أن الكَلِمة، بفتح الكاف وكسر اللام حجازية، و"الكِلْمة" بكسر الكاف وتسكين اللام تميمية[1]، هذا يعني أن الاختلاف في بنية الكلمة هاهنا ناشئ عن اختلاف لهجي بين اللهجتين.

وربما اتسم واحد من هذين الاستعمالين المسموعين عن العرب بسمة العموم، فإن الهروي يشير إلى أن الأصل في هذه الكلمة أن تكون "كَلِمة" بفتح الكاف وكسر اللام، غير أن العامة من الناس يقولون: كِلْمة، بكسر الكاف وتسكين اللام[2].

وبناء على ما سبق من عزو هذه اللغة إلى قبيلة تميم فإن الباحث يرى أن الكلمة ليست من كلام العوام، وإنما هي لهجة سُمعت عن قبيلة تميم، وأن ما سُمع عن الحجازيين مختلف عما سُمع عن التميميين، فإنهم يقولون: الكِلْمة، بكسر الكاف وتسكين اللام[3].

ومن هنا فإنه يمكننا القول بأنه لا فرق في المعنى بين هذه الصيغة وتلك، وإنما يتمثل الفرق بينهما نتيجة اختلاف اللهجات بين الحجازيين والتميميين، إذ لم يشر أحد من أصحاب المعاجم أو اللغويين إلى كون هذه الكلمة مختلفة عن تلك في المعنى والدلالة، الأمر الذي يشير إلى عدم انتقال المعنى بين اللهجتين، وإنما يقتصر الحال على تحول بنائي صرفي في الكلمة لا غير.

ويشير الباحث هاهنا إلى أن هذا التحول في بنية الكلمة الصوتية الصرفية كان لسبب ما، وهو التخفيف، إذ إن نطق الفتحة ثم تليها الكسرة فيه شيء من الثقل

---

[1]- الفراهيدي. كتاب العين، ج: 5، ص: 378، والأزهري. تهذيب اللغة، ج: 10، ص: 147.

[2]- الهروي. إسفار الفصيح، ج: 2، ص: 620.

[3]- انظر: الفارابي. معجم ديوان الأدب، ج: 1، ص: 201.

على اللسان، ومن هنا لجأت قبيلة تميم إلى التخلص من هذا الثقل الناشئ عن تجاور الفتحة مع الكسرة، وذلك بنقل الكسرة موضع الفتحة، والإبقاء على موضع الكسرة ساكناً، الأمر الذي يفضي إلى تخفيف اللفظ وسهولة النطق.

وفي موضع آخر يقول ابن السكيت أيضاً: " ويقال: هي النِّطَع، وهي اللغة العالية، ويُقال: نِطْع ونَطْع"[1].

ربما لم يكن هذا الموضع ليختلف كثيراً عن الموضع السابق، فقد اشتمل النص السابق لابن السكيت على حديث عن اختلاف بنية الكلمة وصيغتها، فإن اللغة العالية عند العرب تتمثل بقولهم: نِطَع، بكسر ثم فتح، ولكن سُمع عنهم: نِطْع، ونَطْع، بكسر ثم سكون، وفتح ثم سكون، وهذه سكت عنها ابن السكيت، ولم يبين إلى أي اللهجات تعود.

وهذه اللغات الثلاث سُمعت عن العرب، وقد حكى الكسائي لغة رابعة، وهي: نَطَع، بفتح ففتح، ولم تعزَ إلا إليه[2].

وعلى أي حال، فإن أياً من هذه اللغات التي سُمعت عن العرب في لفظ "نطع" تدل على المعنى نفسه، وهو ما كان في أعلى الفم من التحزيز، فإنه يقال له نطع الفم، وهذا ما دلت عليه جميع اللغات سابقة الذكر، ولم تنفرد أي منها بمعنى مختلف عن الأخرى[3].

وعلى الرغم من انتقال هذا المعنى للدلالة على تلك الخطوط التي تظهر في سقف الغار، فإنه يقال له "نطع" كذلك، إلا أن هذا الانتقال في المعنى والدلالة لم يؤدِّ إلى تحول في صيغة الكلمة بناء على تحول دلالتها، فإن هذا الأثر في سقف

---

[1]- ابن السكيت. إصلاح المنطق، ص: 129.

[2]- انظر: الهروي، أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله (1417هـ). الغريب المصنف، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة – السعودية، العدد: 101، 102، 103، 104، ج: 2، ص: 442، و ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (د.ت). الجراثيم، تحقيق: محمد جاسم الحميدي، تقديم: مسعود بوبو، وزارة الثقافة، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 309.

[3]- انظر: ابن دريد. جمهرة اللغة، ج: 2، ص: 917.

الغار إنما قيل له "نطع" لأنه يشبه التحزيز في سقف الفم، فلما شابهه قيل له "نطع" كذلك، وهذا لا يعد اختلافاً في المعنى، وإنما انتقال في الدلالة[1].

وبناء على ما سبق يمكننا القول بأن الكلمات: نِطَع، ونِطْع، ونَطع، ونَطَع، كلها لغات سُمعت عن العرب، لا فرق بينها في المعنى، فكلها تدل على معنى واحد، ولا تختلف إحداها عن الأخرى في ذلك.

ويشير الباحث هاهنا إلى أنّ ثمة بعض التحولات التي طرأت من أجل التخفيف، فإن نطق الكلمة "نِطَع" بكسر ثم فتح فيه شيء من الثقل على اللسان، ومن هنا عمدت بعض القبائل العربية في لهجاتها إلى التخلص من هذا الثقل، بتسكين الطاء، والإبقاء على كسرة النون، فصارت: نِطْع، ولجأت بعضها إلى نقل الفتحة باعتبارها أخف في النطق إلى النون، والإبقاء على الطاء بغير حركة، كما لجأت بعض اللهجات الأخرى إلى قلب الكسرة فتحة، على اعتبار أنها الحركة السهلة اليسيرة في النطق، فهي أخف الحركات نطقاً[2]، الأمر الذي جعلها تنقلب إليها، وذلك طلباً للخفة في النطق.

ومن بين المواضع كذلك ما جاء في قول ابن السكيت: " وقد قَمَرت الرجل أَقْمُرُه قَمْرًا، وأَقْمِرُ لغة"[3].

يتضمن كلام ابن السكيت السابق حديثاً عن لغتين مسموعتين عن العرب، الأولى: قمر الرجل أَقْمُرُ، والثانية: أقمِرُ، بضم الميم وكسرها، وهاتان اللغتان مسموعتان عن العرب.

ومعنى قمرت الرجل أقمِرُه بالكسر إذا لاعبته بالقمار، أما إذا كان بالضم فهو إذا فاخرته باللعب بها، هذا هو الفرق الذي ذكره الجوهري بين الفعلين[4].

وعلى الرغم من أن الجوهري قد أشار إلى فرق يسير في المعنى بين الفعلين بالضم وبالكسر، فإن أكثر أصحاب المعاجم على القول بأنه لا فرق بين

---

[1]- انظر: الجوهري. الصحاح، ج: 3، ص: 1291.

[2]- السيرافي. شرح كتاب سيبويه، ج: 4، ص: 112.

[3]- ابن السكيت. إصلاح المنطق، ص: 150.

[4]- الجوهري. الصحاح، ج: 2، ص: 799.

هذا وذاك في المعنى، فمعناهما واحد وهو الغلبة في القمار، وإلى ذلك أشار ابن فارس[1]، وابن سيده[2]، والزمخشري[3]، وابن منظور[4]، وغيرهم من أصحاب المعاجم العربية.

ومن هنا فإن جمهور علماء المعاجم في العربية على أنه لا فرق في المعنى بين: أقمُرُه، وأقمِرُه، وأنهما يختصان بالغلبة في القمار.

ويرى الباحث أن كلام الجوهري السابق قريب من المعنى العام الذي قال به أكثر مصنفي المعاجم العربية، إلا أنه حاول أن يوجد فرقاً بينهما، والواقع في نظر الباحث كما ورد عند سائر العلماء أنه لا فرق بين هذا وذاك في المعنى، وليس الأمر إلا اختلافاً في الحركة لا غير.

ومن بين المواضع كذلك ما جاء في قوله: " يقال: ضَلَلت يا فلانُ فأنت تضل ضَلَالاً وضَلَالة، قال الله جل وعز: "قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي"[5]، فهذه لغة أهل نجد، وهي الفصيحة، وأهل العالية: ضَلِلت أَضَلُّ".

اشتمل كلام ابن السكيت السابق على حديث عن مجيء الفعل "ضللت" وفقاً لنمطين من البناء، وذلك إما بفتح عين الفعل، أي على: "ضَلَلْت" أو بكسرها، أي: "ضَلِلْت"، ولغة الفتح هي لغة نجد، ولغة الكسر هي لغة العالية، ولغة نجد هي الفصيحة.

ويبين ركن الدين الأستراباذي أن ما جرى في هذا الفعل من اختلاف حركة العين في ماضيه ومضارعه عائد إلى طبيعة التداخل بين اللغات، يعني أن لغة الكسر تداخلت مع لغة الفتح، فخرج هذان الفعلان المتشابهان في معناهما،

---

[1]- ابن فارس. مقاييس اللغة، ج: 5، ص: 26.

[2]- ابن سيده. المخصص، ج: 4، ص: 16.

[3]- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (1998م). أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 101.

[4]- ابن منظور. لسان العرب، ج: 5، ص: 115.

[5]- سورة سبأ، آية: 50.

والمختلفان في صيغتيهما، وذلك ناتج عن تداخل بين اللغات المسموعة عن العرب[1].

ويبين الخليل بن أحمد أن هاتين الصيغتين مسموعتان عن العرب، فكسر العين في الماضي وفتح الضاد في المضارع هي لغة أهل الحجاز، في حين أن أهل نجد يفتحون اللام في الماضي، ويكسرون الضاد في المضارع، وهما لغتان فصيحتان مسموعتان عن العرب[2].

وما يهمنا في هذا السياق أن نبين أن اللغتين اللتين سمعتا عن العرب في هذا الفعل لا فرق بينهما في المعنى، فإن الفعلين يدلان على معنى الضلالة، وهو عكس الهداية، ولا فرق بين هذا وذاك، وإنما الأمر مرتبط بتداخل اللغات[3].

وبناء على ما سبق يتضح لنا أن الفعل "ضللت: أضل" سواء أكان بالفتح أم بالكسر لا فرق بينه وبين الفعل الآخر الذي من جنس أصواته، ولا يتجاوز كون هذين الفعلين متداخلين بين لغتين، فاللغة الأولى التي جاء بها القرآن الكريم هي اللغة الفصيحة العالية، في حين أن اللغة الثانية مسموعة عن العرب، غير أنها ليست هي اللغة العالية.

فالتحول هاهنا تحول صوتي ناشئ عن هذا التداخل بين اللغات، ولا أثر له في المعنى والدلالة المرتبطة بالفعل ذاته.

وفي موضع آخر يقول ابن السكيت: " وما كان من النعوت على (فَعْلان) فأنثاه (فَعْلَىْ) هذا هو الأكثر، نحو غَضْبَان وغَضْبى، وعَجْلان وعَجْلى، وسَكْران وسَكْرى، وغَرْثان وغَرْثى، وشَبْعان وشَبْعى، وغَدْيان وغَدْيا، وهو المُتَغدي، وصَبْحان وصَبْحى، ومَلْآن ومَلْأى، ولغة بني أسد: سَكْرَانة ومَلْآنَة وأشباههما،

---

[1]- انظر: الأستراباذي، ركن الدين الحسن بن محمد (2004م). شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 277.

[2]- الفراهيدي. العين، ج: 7، ص: 8.

[3]- انظر: ابن سيده. المحكم والمحيط الأعظم، ج: 8، ص: 153.

وقالوا: رجل سَيْفَان وامرأةٌ سَيْفانة، وهو الطويل الأضمر الممشوق، ورجل مَوْتان الفؤاد وامرأة موتانة"[1].

يشتمل كلام ابن السكيت السابق على حديث عن الصفات التي تأتي على زنة "فعلان" فإن الأصل أن تكون الصفة منها للمؤنث على "فعلى" مثل: سكران وسكرى، غير أنه سمع عن بني أسد أنهم يقولون: سكرانة، بالتاء المربوطة.

إن ما سبقت الإشارة إليه واحدة من القواعد الصرفية المعروفة في الصفات، وهي مجيء الصفة على "فعلان" للمذكر، ومؤنثه "فعلى"، مثل: سكران سكرى، غضبان غضبى، وحيران حيرى، وهكذا، فإن القياس فيها أن تأتي على هذا النمط، وليس على أي وجه آخر من التحول والاختلاف[2].

ولكن هذه القاعدة لم تكن ملزمة في جميع أحوالها، وإنما اختلفت في بعض ملامحها، إذ نجد بعض الكلمات التي خرجت عن قياسها في العربية فجاءت على "فعلانة" مثل: سيفانة، للمرأة الطويلة الممشوقة، وقالوا أيضاً: امرأة ندمانة، ولم يقولوا: ندمى، فجاءت هذه الألفاظ على غير قياسها[3].

ولقد ترتب على هذا الخروج عن أصل القاعدة أثر تقعيدي صرفي متمثل بصرف هذه الصفات التي جاءت على فعلان مؤنثه فعلانة، مثل: سيفان وسيفانة، وندمان، وندمانة، فإن هذه الصفات مصروفة، وهذا التحول في أصل القاعدة إنما جاء في الكلام بسبب التحول في طبيعة الكلمة التي سُمِعت عن العرب[4].

ومن خلال ما سبق يمكننا أن نصل إلى ما يأتي:

أولاً: لم يترتب على اختلاف الصيغة هاهنا اختلاف في المعنى، وإنما بقي المعنى على حاله، وما كان إلا اختلافاً في طبيعة الصيغة وبنيتها.

ثانياً: ولقد ترتب على اختلاف هذه الصيغة أمر آخر يتمثل بتفريع القاعدة الصرفية التي جاءت لتبين أن الصفات التي هي على "فعلان" مؤنثه "فعلى" تمنع من

---

[1]- ابن السكيت. إصلاح المنطق، ص: 253.

[2]- انظر: السيرافي. شرح كتاب سيبويه، ج: 1، ص: 167.

[3]- ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 1، ص: 186.

[4]- انظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 3، ص: 323.

الصرف، غير أن هذه الصفات التي جاء فيها المؤنث على "فعلانة" لم يمتنع من الصرف؛ وذلك بسبب تحول أصل القاعدة التي وُضعت، فلما اختلف الأصل، تفرّعت القاعدة بناء على ذلك.

وفي موضع آخر يقول ابن السكيت: " ويقال: هو الجُدَري والجَدَري، لغتان جيدتان"[1].

يبين لنا كلام ابن السكيت السابق أنه ثمة لغتان في لفظ "الجدري" أحدهما بالضم، والثانية بالفتح، وهما على اختلافهما لغتان جيدتان مسموعتان عن العرب، فلم يتحدث عن أي فرق بينهما، ولم يفضل إحداهما على الأخرى.

والجدري مرض جلدي يتمثل ببثور تظهر في جلد الإنسان، ويقال له الجدري بفتح الجيم وضمها، وهما لغتان في العرب مسموعتان[2].

وقد يخطئ العامة فيجعلون الدال من "الجدري" ساكنة، والصواب فيها أن تكون مفتوحة؛ لأن هذا اللفظ يأتي بفتح الدال دائماً، ويأتي بضم الجيم وبفتحتها كذلك، هذه اللغات المسموعة عن العرب في هذه الكلمة[3].

وكما بيّن أهل اللغة والنحو أن الضم والفتح فصيحان في لفظ "الجُدري" فإن أصحاب المعاجم أشاروا إلى ذلك أيضاً، ومن بينهم أبو عبيد القاسم بن سلام[4]، وابن سيده[5]، والجوزي[6]، وغيرهم.

وبناءً على ما سبق يمكننا أن نلحظ ما يأتي:

1- ابن السكيت. إصلاح المنطق، ص: 131.

2- انظر: الهروي. إسفار الفصيح، ج: 2، ص: 865.

3- انظر: الصقلي، أبو حفص عمر بن خلف بن مكي (1990م). تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، قدم له وقابل مخطوطاته وحققه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ص: 178.

4- الهروي. الغريب المصنف، ج: 2، ص: 486.

5- ابن سيده. المخصص، ج: 1، ص: 482.

6- الجوزي، جمال الدين أبو حفص عبد الرحمن بن علي بن محمد (2006م). تقويم اللسان، تحقيق: عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة – مصر، الطبعة الثانية، ص: 91.

إن ما طرأ على هذه الكلمة "الجدري" من تحول في بنيتها الصوتية الصرفية لا يرقى إلى كونه تحولاً مؤثراً في المعنى والدلالة، بل هو تحول صوتي لا غير، لا أثر له في الدلالة.

ثانياً: ويشير الباحث هاهنا إلى أن التحول ربما طرأ من الضم إلى الفتح، أي إن الأصل: الجُدَري، بالضم، ولكن لما استثقل الضم مع الفتح تحولت الضمة إلى فتحة من قبيل التخفيف في النطق، وهو أثر صوتي لا غير.

ثالثاً: إن هذا التحول الذي طرأ في الكلمة لغتان مسموعتان عن العرب، غير أن ابن السكيت وسواه من النحاة واللغويين لم يشيروا إلى أي القبائل يتبع هذا التحول اللغوي في الكلمة، وإنما أشاروا فحسب إلى أنهما لغتان مسموعتان عن العرب.

ومن بين المواضع كذلك ما جاء في قول ابن السكيت: " وتقول: هي الإِصْبَعُ، فهذه اللغة الفصيحة، وقد قالوا: إِصْبَعُ وأُصْبَعُ وأُصْبُعُ"[1].

يشتمل كلام ابن السكيت السابق على حديث عن لفظ "إِصبَع" في اللسان العربي، إذ إن اللغة الفصيحة بكسر الهمزة، وفتح الباء، وقد سُمع فيها لغات أخرى على ما بيّن.

والإصبع في اللغة العربية تُذكر وتؤنث، فيقال: هذه الإصبع، وهذا الإصبع، وهو أحد الأصابع، وينطق بغير لغة، غير أن اللغة الفصيحة تتمثل بكسر الهمزة وفتح الباء[2].

والإصبع أول إطلاقها كان على أحد أصابع اليد – يد الإنسان – غير أنها قد تستعار من قبيل المجاز لغير هذا المعنى، فيقال: إصبع الشيء، يقصدون بذلك طرفه، وهذا من قبيل استعارة المعاني لا من قبيل الوضع في اللغة[3].

---

[1]- ابن السكيت. إصلاح المنطق، ص: 132.

[2]- انظر: الحلبي، محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (1428هـ). تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والترجمة، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ج: 10، ص: 5040.

[3]- ابن درستويه. تصحيح الفصيح وشرحه، ص: 300.

ونجد ابن سيده الأندلسي ينقل لنا مجموعة من اللغات التي سُمعت في هذه الكلمة، وذلك زيادة على ما ذكره ابن السكيت، إذ بيّن أنه يقال فيها: الإصْبَع والإصَبِع والأُصْبُع والأَصْبِع والأَصْبُع والإصْبُع والأُصْبَع والأَصْبَع[1].

ومن خلال كلام ابن سيده السابق يمكن لنا أن نستدل على أن هذه الكلمة قد طرأ عليها مجموعة كبيرة من التغيرات البنائية، والتحولات الصوتية، وذلك لكثرة الاستعمال عند العرب، فكانت هذه الألفاظ المتشابهة في بنيتها الحرفية، والمختلفة في تشكيلها الحركي، الأمر الذي يقود إلى القول بمجموعة من التطورات الصوتية التي طرأت عليها، منها ما كان خاصاً بالتوافق من قبيل المماثلة الصوتية، ومنها ما كان من قبيل المخالفة الصوتية، والمهم في نهاية المطاف أن هذه التحولات كانت مجرد تحولات صوتية لا غير.

إن هذه الألفاظ التي سُمعت في اللسان العربي في نطق كلمة "إصبع" إنما اشتملت على تحولات صوتية لا غير، ولم يكن لهذه التحولات أثر في المعنى والدلالة، مما يقودنا إلى القول بأن هذه التحولات لا تعدو أن كانت تحولات صوتية صرفية لا دخل لها بجانب المعنى، وإنما هي مجرد اختلاف في نطق الكلمة بين لهجة وأخرى.

وفي نهاية هذا الجزء من الدراسة يمكن لنا أن نتوصل إلى القول بأن هذه التحولات الصوتية الصرفية التي طرأت على بعض المفردات اللغوية لم تكن سوى تحولات صوتية تابعة لطبيعة اللهجة التي أُخذت عنها، وهذا التحول لم يقد إلى تغير في المعنى والدلالة، بل كان يقصد في أكثر الأحيان إلى التخفيف في النطق، والتخلص من تشابه بعض الأصوات، أو من قبيل المماثلة والمخالفة الصوتية، وهو ما بيّناه في المسائل أعلاه.

---

[1]- ابن سيده. المخصص، ج: 1، ص: 146.

رابعاً: تحول الصيغة واختلاف المعنى:

وفي هذا الجزء من الدراسة سنتناول الحديث عن اختلاف الصيغ تبعاً لاختلاف اللغات المسموعة عن العرب، ودور هذه الصيغ في اختلاف المعاني، إذ ثمة مجموعة من الصيغ التي أشار ابن السكيت إليها اختلف معناها بناءً على اختلاف صيغتها، وأول هذه المواضع ما جاء في قوله: " والبَلُّ: مصدر بَلَلْت الشيء أَبُلُّه بلاً، والبِلُّ: المباح، قال العباس بن عبد المطلب في زمزم: لا أُحلها لمغتسل، وهي لشارب حلٌّ وبِلٌّ، قال الأصمعي: كنت أرى أن بِلًّا [إتباع لحل، حتى زعم المعتمر بن سليمان أن بِلًّا] في لغة حمير مباح"[1].

يشتمل كلام ابن السكيت السابق على حديث عن فعلين، اختلفا في صيغتيهما، وكان هذا الاختلاف مرتبطاً بتحول في المعنى، وذلك في كلمة "البَل" بفتح الباء، وهو مصدر من الفعل "بللت الشيء أبله، وكلمة "البِل" بكسر الباء وهي بمعنى المباح، وهي لغة حمير.

ومن خلال حديث ابن السكيت السابق يتضح لنا أن كلمة "بَل" بالفتح و"بِل" بالكسر وإن تشابهتا في اللفظ واختلفتا في بعض الحركات المؤثرة في بنيتها، إلا أنهما مختلفتان في معناهما، وذلك أن "بل" بالكسر تدل على معنى المباح، وفيها القول الشهير عن ماء زمزم، وهذه اللغة لغة الحميريين[2].

ولا يقف الأمر عند الاختلاف في البنية الخارجية للكلمة ومعناها، بل هناك اختلاف في طبيعة التصريف لهذه الكلمة وتلك، فإن كلمة "البَل" بفتح الباء مصدر الفعل "بللت الشيء أبله، فهي إذن مصدر صريح، في حين أن "البِل" بكسر الباء بمعنى المباح، أي إنها صفة وليست مصدراً، ومن هنا يظهر الاختلاف في طبيعة الصيغة الصرفية كذلك[3].

---

[1]- ابن السكيت. إصلاح المنطق، ص: 23.

[2]- انظر: البندنيجي، أبو بشر اليمان بن أبي اليمان (1976م). التقفية في اللغة، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، وزارة الأوقاف، مركز التراث الإسلامي، مكتبة العاني، بغداد – العراق، الطبعة الأولى، ص: 619.

[3]- انظر: الأزهري. تهذيب اللغة، ج: 15، ص: 246.

وقد أشار لهذا الفرق بين الكلمتين واللغتين أكثر أهل المعاجم، ومن بينهم الجوهري[1]، وابن فارس[2]، والصحاري[3]، وابن منظور[4]، وغيرهم من مصنفي المعاجم العربية.

ومن خلال ما سبق يمكن لنا أن نصل إلى ما يأتي:

أولاً: إن الاختلاف في صيغة الكلمة من الفتح إلى الكسر عائد إلى اختلاف في اللهجة التي ترتبط بهذه الكلمة وتلك، فالكسر لغة حمير من العرب.

ثانياً: يترتب على هذا الاختلاف في الصيغة مجموعة من الاختلافات الأخرى في المعنى والصيغة نفسها، فالاختلاف الأول في جانب المعنى، إذ إن البَل بالفتح بمعنى مصدر الشيء بللته أبله بلاً، والبِل بالكسر بمعنى المباح، والثاني: أن البَل بالفتح مصدر صريح، في حين أنه بالكسر بمعنى المباح، أي إنه صفة لا مصدر، وهذا عائد إلى اختلاف اللهجة بين اللغتين.

ومن هنا يظهر لنا أن اختلاف اللهجتين في الكلمة السابقة قاد إلى اختلاف في المعنى والدلالة، وهو ما لا ينكره أحد من خلال نظرتنا في المعاجم وكتب اللغة ومصنفاتها، الأمر الذي يقود إلى هذا الأثر اللغوي في اللهجة المنسوبة لأهل حمير من العرب.

وفي موضع آخر يقول ابن السكيت: " ويقال: ما بالدار شَفْرٌ، أي ما بها أَحَد، والضم لغة، والشُّفْرُ: شُفْر العين"[5].

يشتمل كلام ابن السكيت السابق على حديث عن اختلاف البنية اللغوية للكلمة، وما يترتب عليه من اختلاف في المعنى، وذلك تبعاً للغة التي سُمعت عن العرب في كلمة "الشَّفر، بالفتح، والشُّفر بالضم.

---

[1]- الجوهري. الصحاح، ج: 4، ص: 1639.

[2]- ابن فارس. مجمل اللغة، ص: 113.

[3]- الصحاري. الإبانة في اللغة العربية، ج: 2، ص: 221.

[4]- ابن منظور. لسان العرب، ج: 11، ص: 65.

[5]- ابن السكيت. إصلاح المنطق، ص: 97.

يقال في هذه الكلمة ما بالدار شَفر بالفتح، يريدون ما بها من أحد، ولا يأتي هذا اللفظ إلا مع النفي، وهو بالفتح، وقد سُمع فيه الضم، غير أن "شُفر" بالضم يدل على منبت شعر الرمش من العين، فيقال: شُفر العين، وهو بهذا يختلف في معناه عن "شَفر" المقصودة في الكلام السابق[1].

فهاتان الكلمتان وإن تشابهتا في لفظهما، واختلفتا في بعض الحركات، إلا أنهما مختلفتان في المعنى، وهذا الاختلاف منسوب لبعض اللغات العربية، إذ إن بعض العرب يقولون ما بالدار شُفر بالضم، والأولى أن تأتي بالفتح؛ لأن الضم فيها يجعلها تختلط بشُفر العين[2].

وقد أكد الأزهري أن الأَوْلَى في هذه الكلمة أن تكون بالفتح إذا دلت على معنى أحد من الناس، وأن الضم ليس مقدماً فيها، وإن كان سُمع عن بعض العرب[3].

ومن خلال ما سبق يمكن لنا أن نصل إلى ما يأتي:

أولاً: لقد سُمع عن العرب في "شَفر" لغتان: الأولى: شَفر بمعنى أحد، وهي بالفتح، والثانية: شُفر، بالضم وهي منبت الرمش من العين.

ثانياً: قد تأتي "شَفر" بالضم في بعض اللهجات العربية، غير أن ذلك يترتب عليه اختلاف المعنى، فإن الأصح أن تأتي بالفتح لا بالضم؛ لأن الضم يقود إلى اختلاط المعنيين، لذا فإن من الأولى أن تكون بالفتح دون الضم.

إن هذا التحول في بنية الكلمة ناتج عن تحول في لهجة من لهجات العرب، وقد ترتب عليه تحول في المعنى والدلالة، واختلاف في الصيغة، فإن اختلاف الصيغة ترتب عليه اختلاف المعنى، ولا بد من الإشارة إلى أن هذا التحول كان ناتجاً عن اختلاف اللهجات، بمعنى أن "شُفر" بالضم لا تقال في لهجة واحدة جنباً إلى جنب مع "شَفر" بالفتح؛ بل تقال في لهجة أخرى مختلفة على ما تبيّن لنا.

---

[1]- انظر: ابن دريد. جمهرة اللغة، ج: 2، ص: 729.

[2]- انظر: الفارابي. معجم ديوان الأدب، ج: 1، ص: 109.

[3]- انظر: الأزهري. تهذيب اللغة، ج: 11، ص: 240.

وفي موضع آخر يقول ابن السكيت: " يقال: هو الحُوَارُ لِوَلَدِ النَّاقَةِ، والحِوَار لغة رديئةٌ، ويقال: إنه لحسنُ الحِوَار، أي المُحَاوَرَة"[1].

يبين كلام ابن السكيت السابق أنه ثمة لغتان في "الحُوار" الأولى: بضم الحاء، وهو ولد الناقة، وقد سُمع عن بعض العرب أنهم تلفظوا بها بكسر الحاء، غير أنه بيّن أنها لغة رديئة.

ويشير ابن السكيت إلى أن العامة ينطقون الكلمة بالضم سواء أكان قصدهم ولد الناقة، أم كان قصدهم المحاورة، فإنهم لا يفرقون بين هذا وذاك، وإنما يجعلون الاثنين بالضم[2].

غير أن المسموع الأكثر في كلام العرب أنهم يجعلون الحُوار بضم الحاء ولد الناقة، والحِوار بكسرها المحاورة[3].

وقد أشار سيبويه من قبل إلى أن "الحِوار" بمعنى المحاورة شبيه بالجِوار، في لفظه، أي إنه يأتي بكسر الحاء لا بضمها[4].

وهاتان الكلمتان كان الأولى فيهما أن تعل الواو، فتصير ألفاً، وذلك لأنها انفتحت وتحرك ما قبلها، فإن القاعدة الصرفية تقول بقلبها ألفاً، غير أنها جاءت على أصلها، وبقيت واواً دون أن تنقلب إلى غير صوت الواو[5].

وبناءً على ما سبق يمكن لنا أن نصل إلى ما يأتي:

أولاً: لقد أشار ابن السكيت إلى لغتين مسموعتين عن العرب في الحوار، الأولى بالضم وهوولد الناقة، وقد سُمع فيه الكسر.

ثانياً: والكسر في "الحِوار" ضعيف؛ لأنه يختلط بغيره من الكلام، فيختلط بالحوار من المحاورة، ومن هنا كان الضم أولى في هذه الكلمة من الكسر.

---

[1]- ابن السكيت. إصلاح المنطق، ص: 126.

[2]- ابن درستويه. تصحيح الفصيح وشرحه، ص: 370.

[3]- انظر: القيسي. إيضاح شواهد الإيضاح، ج: 2، ص: 701.

[4]- سيبويه. الكتاب، ج: 4، ص: 362.

[5]- انظر: الشيباني. البديع في علم العربية، ج: 2، ص: 134.

ثالثاً: وبناء عليه فقد ترتب على اختلاف اللغة في نطق هذه الكلمة اختلاف في المعنى، فكان من الأولى الإيضاح والتبيين؛ لأن اللغة جاءت من أجل الإيضاح، فاقتصر الحِوار بالكسر على المحاورة، وإلى ذلك أشار سيبويه.

ومن هنا يظهر لنا أن اللغة التي سُمعت في الحوار اشتملت على تحول في بنية الكلمة، وترتب على هذا التحول اختلاف في المعنى والدلالة، وذلك تبعاً لاختلاف اللغات، إلا أن هذا الاختلاف في المعنى والدلالة قد احترزت منه اللغة بأن بيّن العلماء أن "الحِوار" بالكسر مختص بالمحاورة، أما بالضم فمختص بولد الناقة.

وفي موضع آخر يقول ابن السكيت كذلك: "وقد غارَهُم الله بالغيث وبالخير يَغُورُهُم وَيَغِيْرُهُم، وحكى الفراء: اللهم غُرْنا منك بخير، وغِرْنا، وَقَد غَار يَغُور، إذا أتى الغَوْر، فهو غائر، قال الأصمعي: ولا يقال أَغَار، وزعم الفراء أنها لُغَة، واحتج صاحبُ هذه اللغة بيت الأعشى:

أَغَارُ لَعَمْري فِي الْبِلادِ وَأُنْجِدا"[1].

يبين ابن السكيت في كلامه السابق أن "غار" على زنة فعَلَ من الغور، لا يأتي على أفعل بزيادة الهمزة في أوله، فيقال: غار فهو غائر، ولا يقال أغار فهو غائر، وبيّن أن بعضهم يراها لغة في العرب.

واحتج من قال بهذه اللغة بالبيت السابق، وهو في مدح النبي الكريم – صلى الله عليه وسلم – والقصد هاهنا أن النبي قد غار في الأرض، وأنجد، أي أنه نزل إلى أسفلها بهمته وعلا إلى أعلاها، فكأنه قد طبقها من علوها إلى سفلها[2].

وهذا الشاهد يبين لنا أن "أغار" جاءت هاهنا بمعنى "غار" وهي الحجة التي احتج بها من قال بهذا القول، واعتمدوا فيه على هذا الشاهد، غير أن الأكثر

---

[1]- ابن السكيت. إصلاح المنطق، ص: 175.

[2]- انظر: العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى (2010م). المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، المشهور بشرح الشواهد الكبرى، تحقيق: محمد علي فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني، وعبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ج: 3، ص: 1050.

المسموع في لسان العرب ألا يأتي هذا الفعل على هذا النمط، وإنما يأتي بـــ غار"[1].

فإن الفعل "غار" يعني أتى الغور، وقد وجّه بعض النحاة البيت السابق على أنه من قبيل زيادة الهمزة، فهو من "أفعل" وليس القصد منه لغة أخرى من لغات العرب[2].

وبناء على ما تقدم من حديث يمكننا أن نتبين ما يأتي:

أولاً: لقد أشار ابن السكيت إلى لغتين في الفعل "غار" أحدها "غار" والثانية "أغار".

ثانياً: يبين كلام ابن السكيت السابق أن "أغار" ليست مستعملة كثيراً في لسان العرب، وليس من الأولى مجيئها بمعنى "غار" إذ إنه يترتب على اختلاف هذه الصيغة اختلاف في المعنى، فإن كلمة "غار" بمعنى أتى الغور، في حين أن كلمة "أغار" بمعنى انقضّ على أعدائه.

ثالثاً: ومن هنا فقد ترتب على اختلاف هذه الصيغة اختلاف في المعنى والدلالة، وهذا التحول نشأ عن تحول في بنية الكلمة، والأولى أن تبقى الكلمة على بابها دون تحول، إلا أن هذا خاضع لطبيعة اللهجات، وهو ما أشار إليه ابن السكيت وغيره من العلماء الذين تطرقوا للحديث عن هذا الفعل.

وفي موضع آخر يقول ابن السكيت: " وقال الفراء: كان الكسائي يقول في الكَرْه والكُرْه: هما لغتان، وقال الفراء: الكُرْه المشقة، قمت على كُرْه: على مَشَقة، ويقال: أقامني على كَرْهٍ، إذا أَكْرَهَك غيْرك عليه"[3].

يشتمل كلام ابن السكيت السابق على حديث عن تحول في صيغة الكلمة بناء على اختلاف اللهجة، وذلك أن من العرب من يقول: الكَره بالفتح، ومنهم من يقول: الكُره بالضم، وهما لغتان على ما بيّن الفراء أنهما مسموعتان عن الكسائي.

---

[1]- ابن درستويه. تصحيح الفصيح وشرحه، ص: 198.

[2]- القيسي. إيضاح شواهد الإيضاح، ج: 1، ص: 183.

[3]- ابن السكيت. إصلاح المنطق، ص: 75.

يبين الفراء أنه قد يختلط الأمر، فيظن الناظر أن "الكَره، والكُره" لغتان في معنى واحد، والحقيقة أنهما مختلفتان، فالضم يدل على المشقة، والفتح يدل على الإكراه، ومن هنا فثمة اختلاف بين اللفظين[1].

في حين أن الباحثين يرون أنه لا فرق بين هذه وتلك، وإنما هما لغتان في الكلمة نفسها، والمعنى بينهما واحد، وإن من قال باختلاف المعنى بينهما هو الفراء وحده، في حين أشار أكثر العلماء إلى أن المعنى واحد، فأي الكلمتين قلت فهو صحيح[2].

وإن أصحاب المعاجم اللغوية يرون تشابه المعنى بينهما، ومن بين الذين قالوا بهذا القول الفارابي[3]، والأزهري[4]، والجوهري[5]، وابن فارس[6]، وابن سيده الأندلسي[7]، وغيرهم من أصحاب المعاجم.

وبناء على ما سبق يمكن لنا أن نشير إلى ما يأتي:

أولاً: يبين ابن السكيت أنه ثمة فرق بين "الكُره بالضم، والكَره بالفتح، وأن هذا الكلام منقول عن الفراء.

ثانياً: يتمثل هذا الفرق بأن الكُره المشقة، والكَره الإكراه، هذا ما نقله عن الفراء كذلك.

ثالثاً: غير أن فحوى كلامه يشير إلى أن هاتين الكلمتين لغتان مسموعتان عن العرب، وأنه لا فرق بين هذه وتلك في المعنى، وإنا ما أشار إليه الفراء لم يُجمع عليه العلماء، وقد بيّن الأزهري ذلك في تهذيب اللغة.

---

[1]- انظر: الفراء. معاني القرآن، ج: 2، ص: 97.

[2]- انظر: القادوسي. أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية، ص: 276.

[3]- الفارابي. معجم ديوان الأدب، ج: 1، ص: 161.

[4]- الأزهري. تهذيب اللغة، ج: 6، ص: 10.

[5]- الجوهري. الصحاح، ج: 6، ص: 2247.

[6]- ابن فارس. مجمل اللغة، ص: 782.

[7]- ابن سيده. المخصص، ج: 3، ص: 471.

ومن هنا يظهر لنا أن هذا الاختلاف الذي طرأ على بنية الكلمة قاد إلى اختلاف في المعنى من وجهة نظر الفراء، وإن لم يقل بهذا الاختلاف في المعنى كثير من العلماء، إلا أن الباحث يرى أن كلام الفراء فيه شيء من الصحة، إذ ربما كانت الكُره بالضم لغة قوم، والكَره بالفتح لغة قوم آخرين، إلا أن ذلك لا ينفي اختلاف المعنى بينهما.

وفي موضع آخر يقول ابن السكيت كذلك: " تقول: ذُكْرٍ، ولا تقل: ذِكْرٍ، إنما يُقال: ذَكَرت الشيء ذِكْرًا، قال أبو عبيدة: يقال: هو مني على ذِكْر وعلى ذُكْر، لُغتان"[1].

يشتمل كلام ابن السكيت السابق على حديث عن اختلاف الصيغة بين الضم والكسر فيفضي هذا الاختلاف إلى اختلاف في المعنى، إذ لا بد من مقابلة اختلاف الصيغة باختلاف المعنى، ولكنه لا يغفل أن يشير إلى ما يراه غيره بأن هاتين لغتان لا اختلاف بينهما في المعنى.

ويبين الأزهري أن هناك اختلافاً في المعنى بين الذُّكر بالضم، والذِكر بالكسر، فإن الضم يعني تذكرك الشخص في قلبك، في حين أن لغة الكسر تعني تذكرك إياه بلسانك، هذا هو الفرق بين هذه وتلك[2].

غير أن هذا الكلام الذي جاء به الأزهري لم يوافقه فيه كثيرون من العلماء خاصة أصحاب المعاجم، فهذا الجوهري يبين أن الذُّكر والذِّكر بمعنى واحد، وليس هناك اختلاف في المعنى بينهما[3]، وكذلك ابن فارس[4].

ومن جهة ثانية فإننا نجد ابن سيده يرجح القول بأن الضم أولى في هذه اللغة، ولكنه لم يحدد الفرق الدقيق بين الكلمتين، وإنما اكتفى بالقول إن الذُّكر بالضم أعلى من الكسر[5].

---

[1]- ابن السكيت. إصلاح المنطق، ص: 128.

[2]- انظر: الأزهري. تهذيب اللغة، ج: 10، ص: 94.

[3]- الجوهري. الصحاح، ج: 2، ص: 665.

[4]- ابن فارس. مجمل اللغة، ص: 360.

[5]- انظر: ابن سيده. المحكم والمحيط الأعظم، ج: 6، ص: 787.

وبناء على ما سبق يمكننا أن نوضح ما يأتي:

أولاً: يشير ابن السكيت إلى أنه ثمة اختلاف في المعنى بين الذكر بالضم، والذكر بالكسر، فإن لغة الضم أولى من لغة الكسر، غير أنه لم يفرق بينهما تفريقاً دقيقاً.

ثانياً: إن أكثر أصحاب المعاجم يرون أنه لا فرق بين هاتين الكلمتين في المعنى، وأنهما لغتان مسموعتان عن العرب لا غير.

ثالثاً: في حين أشار الأزهري، وتبعه بشيء من الغموض ابن سيده إلى أنه ثمة فرق بين الكلمتين في المعنى، فالضم تدل على ذكر الإنسان باللسان، والكسر تدل على ذكره بالقلب.

هذا الفرق الذي أشار إليه الأزهري ربما يكون الفرق عينه الذي قصده ابن السكيت، غير أنه لم يوضح ذلك تماماً في كلامه السابق، وهذا الفرق ربما نشأ عن طبيعة اللغة التي سُمعت عن العرب في ذلك.

وفي موضع آخر يقول ابن السكيت: " وقد غَصِصْتُ باللُّقْمة فأنا أَغَص بها غَصَصًا، قال أبو عبيدة: وغَصَصتُ لغة في الرباب"[1].

يبين ابن السكيت في كلامه السابق أنه ثمة اختلاف في المعنى لكلمة "غصصت" فإنها قد تدل على معنى الرباب.

ويبين ابن الحداد أن "غصصت" لغة في الاغتمام أو الاختناق، وهي لغة مسموعة عن العرب[2].

إذ يقال: غصصت باللقمة، إذا اغتممت بها، ويأتي هذا الفعل أيضاً ليدل على معنى الرباب، وهي لغة أخرى فيه، والفرق بين هذه وتلك، أن "غصصت" التي هي بمعنى الاغتمام بكسر الصاد، أي: غَصِصت، والتي بمعنى الرباب بفتحها، أي: غَصَصت[3].

---

[1]- ابن السكيت. إصلاح المنطق، ص: 157.

[2]- ابن الحداد. كتاب الأفعال، ج: 2، ص: 26.

[3]- ابن سيده. المخصص، ج: 4، ص: 393.

ويبين ابن منظور كذلك أنه ثمة اختلاف في المعنى بين الكلمتين، وذلك وفقاً لاختلاف اللفظ بينهما، فالتي بكسر الصاد تعني اختنقت باللقمة، والتي بفتح الصاد تعني الرباب[1].

غير أن الباحث لم يفهم قصد العلماء بقولهم: لغة في الرباب، هل القصد أنهم سموا الرباب "غصصت"؟ ربما كان ذلك بعيدا.

وبناء على ما سبق يمكن لنا أن نبين ما يأتي:

أولاً: اشار ابن السكيت إلى أنه ثمة فرق في المعنى بين "غَصَصت" بفتح الصاد، و"غَصِصت" بكسر الصاد، وهذا الفرق ناتج عن اختلاف اللغتين.

ثانياً: تدل الكلمة بكسر الصاد على الاختناق باللقمة، في حين تدل بفتح الصاد على الرباب.

ثالثاً: إن هذا الاختلاف الذي طرأ على بنية الكلمة إنما وقع فيها نتيجة لاختلاف اللغات التي سُمعت عن العرب، أي إن هذه الكلمة تبعاً لاختلاف اللغة اختلف معناها وتحول عن أصله، الأمر الذي نتج عن اختلاف الصيغة، أي إن الصيغة حين اختلفت اختلف المعنى معها.

ويشير الباحث في خاتمة هذا الفصل إلى مجموعة من النتائج التي استطاع أن يلحظها في المسائل السابقة، وهي على النحو الآتي:

1 . إن اختلاف الصيغة يفضي إلى اختلاف المعنى في كثير من الأحيان، غير أنه في أحيان أخرى يُعزى إلى اختلاف اللغات، فتكون إحدى الصيغ سُمعت في لهجة من لهجات العرب، والأخرى سُمعت في لهجة ثانية، ولهما المعنى نفسه.

2 . لم يكن لاختلاف صيغة الكلمة الناتج عن تسهيل الهمز أو حتى حذفه أثر في المعنى والدلالة في أكثر الأحيان، بل كان نتيجة لغرض صوتي متمثل بتخفيف النطق بهذه الكلمة أو تلك، مع وجود بعض النماذج التي وقع فيها بعض الاختلاف في المعنى.

---

[1]- ابن منظور. لسان العرب، ج: 7، ص: 188.

3 . ثمة بعض المواضع التي تعزى للغات العرب كان فيها التحول من التخفيف إلى التشديد، غير أن هذه المواضع لم تكن كثيرة في كتاب ابن السكيت، وقد أوردنا نموذجاً واحداً على هذه الصيغة، وهو التحول من صيغة "الهديُ" بتخفيف الياء، إلى صيغة "الهديّ" بتشديدها.

4 . كثيراً ما كانت الغاية من وراء اختلاف الصيغ في بنيتها الصوتية الصرفية متمثلة بتخفيف اللفظ، أو مناسبة الحركات بعضها ببعض، مثل: كِلْمة، وكَلِمة، و"نِطَع، ونَطْع، ونِطْع، فهذه التحولات الصوتية التي تطرأ على الكلمة ما هي إلا اختلافات في البنية الصوتية طلباً للخفة والسهولة في النطق لا غير.

الخاتمة

وأخيراً فلا بد لنا من إيراد مجموعة من النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة اللغوية ضمن كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت، وهذه النتائج تظهر لنا في صورة مجموعة من النقاط، التي هي كما يلي:

إعادة صياغة.

أولاً: لم يكن لمجموعة التحولات الصوتية التي طرأت على الألفاظ ضمن الحديث عن ملامح التحولات الصرفية الصوتية ضمن اللغات ومنظور التحليل الصوتي دور في تشكيل الدلالة والمعنى لهذه البنى الصرفية، إذ كانت تلك التحولات مجرد تحولات صوتية لا غير، ولا دور لها في المعنى والدلالة.

ثانياً: إن أكثر ملامح اللغات التي تناول ابن السكيت عنها كانت من قبيل الحروف الصائتة لا من قبيل الحروف الصامتة، وهو أمر معهود في الدرس اللغوي، إذ إن الصوائت أكثر تحولاً وتبدلاً من الصوامت، وهو ما رأيناه في فصول هذه الدراسة.

ثالثاً: ومن الخصائص النمطية التي رأيناها عند ابن السكيت في حديثه عن لغات العرب، أنه لا يعزو اللغة إلى القبيلة التي تنتمي إليها، بل يكتفي بذكر أنها لغة من لغات العرب، ويبين اللغة التي في مقابلها، وكان قليل العزو لتلك اللغات، فقلما نجده يقول مثلاً وأسد يقولون كذا، أو هذه لغة تميم، إلى غير ذلك من العبارات النادرة في كتابه.

رابعاً: أما من الناحية النظرية، فإن ابن السكيت لم يكن باحثاً متعمقاً في ملامح اللغات التي أوردها، بل كان يورد تلك اللغات في عجالة سريعة، فيقول مثلاً: وهي لغة، أو إنها لغة، فحسب، فلا يبين مثلاً كافة جوانبها، ولا يتطرق للحديث عن تحليلها أو بعض ملامح ذلك التحليل.

خامساً: إن مما يلفت النظر في حديث ابن السكيت عن لغات العرب أنه كان قليل الإتيان بلغات تشتمل على الحذف، سواء في منظور التحليل الصوتي، أو ضمن ملامح الدلالة والمعنى، بل كان يتحدث عن تحولات صوتية لا غير.

سادساً: إن اختلاف الصيغة يفضي إلى اختلاف المعنى في كثير من الأحيان، غير أنه في أحيان أخرى يُعزى إلى اختلاف اللغات، فتكون إحدى الصيغ سُمعت في لهجة من لهجات العرب، والأخرى سُمعت في لهجة ثانية، ولهما المعنى نفسه.

سابعاً: لم يكن لاختلاف صيغة الكلمة الناتج عن تسهيل الهمز أو حتى حذفه أثر في المعنى والدلالة في أكثر الأحيان، بل كان نتيجة لغرض صوتي متمثل بتخفيف النطق بهذه الكلمة أو تلك، مع وجود بعض النماذج التي وقع فيها بعض الاختلاف في المعنى.

ثامناً: ثمة بعض المواضع التي تعزى للغات العرب كان فيها التحول من التخفيف إلى التشديد، غير أن هذه المواضع لم تكن كثيرة في كتاب ابن السكيت، وقد أوردنا نموذجاً واحداً على هذه الصيغة، وهو التحول من صيغة "الهديُ" بتخفيف الياء، إلى صيغة "الهديّ" بتشديدها.

تاسعاً: كثيراً ما كانت الغاية من وراء اختلاف الصيغ في بنيتها الصوتية الصرفية متمثلة بتخفيف اللفظ، أو مناسبة الحركات لبعضها بعضاً، مثل: كِلْمة، وكَلِمة، و"نِطَع، ونَطْع، ونِطْع، فهذه التحولات الصوتية التي تطرأ على الكلمة ما هي إلا اختلاف في البنية الصوتية طلباً للخفة والسهولة في النطق لا غير.

ثبت المصادر والمراجع

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد الهروي (1991م). **معاني القراءات**، مركز البحوث في كلية الآداب بجامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (2001م). **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

الاستراباذي، ركن الدين الحسن بن محمد (2004م). **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى.

الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله (1415هـ). **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (2003م). **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (1999م). **أسرار العربية**، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

بشر، كمال (د.ت). **دراسات في علم اللغة**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

البغدادي، عبد القادر بن عمر (1997م). **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ــ مصر، الطبعة الرابعة.

البندنيجي، أبو بشر اليمان بن أبي اليمان (1976م). **التقفية في اللغة**، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، وزارة الأوقاف، مركز التراث الإسلامي، مكتبة العاني، بغداد – العراق، الطبعة الأولى.

التهانوي، محمد بن علي (1996م). **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تقديم وإشراف: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، نقل النص الفارسي: عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

ابن أبي ثابت، أبو محمد ثابت (1988م). **الفرق**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة.

الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (2002م). **فقه اللغة وسر العربية**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد (د.ت). **الفصيح**، تحقيق: عاطف مدكور، دار المعارف، القاهرة – مصر.

الجرجاني، علي بن محمد بن علي (1983م). **كتاب التعريفات**، ضبطه وصححه: مجموعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (2000م). **سر صناعة الإعراب**، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (1988م). **الألفاظ المهموزة وعقود الهمز**، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). **الخصائص**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة – مصر، الطبعة الرابعة.

الجوزي، جمال الدين أبو حفص عبد الرحمن بن علي بن محمد (2006م). **تقويم اللسان**، تحقيق: عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة – مصر، الطبعة الثانية.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (1987م). **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، الطبعة الرابعة.

ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (1989م). **أمالي ابن الحاجب**، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، عمان – الأردن، ودار الجيل، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

الحازمي، خالد بن حامد (1424هـ). الآثار التربوية لدراسة اللغة العربية، **مجلة الجامعة الإسلامية**، المدينة المنورة – السعودية، العدد: 121، السنة: 35.

حجازي، محمود فهمي (د.ت). **علم اللغة العربية**، دار غريب للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

الحريري، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد (1998م). **درة الغواص في أوهام الخواص**، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

حسان، تمام (2006م). **اللغة العربية معناها ومبناها**، عالم الكتب، الطبعة الخامسة.

ابن الحداد، أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري (1975م). **كتاب الأفعال**، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، مراجعة: محمد مهدي علام، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى.

الحلبي، محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (1428هـ). **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والترجمة، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى.

الحميري، نشوان بن سعيد (1999م). **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، ويوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، ودار الفكر، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف (د.ت). **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى.

ابن درستويه، أبو محمد عبد الله بن جعفر بن محمد (1998م). **تصحيح الفصيح وشرحه**، تحقيق: محمد بدوي المختون، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى.

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (1987م). **جمهرة اللغة**، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة.

دوزي، رينهارت بيتر آن (1979 – 2000م). **تكملة المعاجم العربية**، ترجمة وتعليق: محمد سليم النعيمي، وجمال الخياط، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد – العراق، الطبعة الأولى.

الرازي، أبو عبد الله زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (1999م). **مختار الصحاح**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت – لبنان، الطبعة الخامسة.

الرعيني، أبو جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الأندلسي (1982م). **اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر**، تحقيق: عبد الله حامد النمري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – السعودية.

الزبيدي، أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق (د.ت). **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، بيروت – لبنان، د.ط.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد (1998م). **أساس البلاغة**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

السخاوي، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد (1995م). **سفر السعادة وسفير الإفادة**، تحقيق: محمد الدالي، تقديم: شاكر الفحام، دار صادر، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (د.ت). **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

السعران، محمود (1997م). **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي**، دار الفكر العربي، القاهرة ــ مصر، الطبعة الثانية.

ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (2002م). **إصلاح المنطق**، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (د.ت). **الكنز اللغوي في اللسان العربي**، تحقيق: أوغست هفنر، مكتبة المتنبي، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى.

السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (د.ت). **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق ــ سوريا.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1988م). **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ــ مصر، الطبعة الثالثة.

ابن سيده المرسي، أبو الحسن علي بن إسماعيل (2001م). **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

ابن سيده المرسي، أبو الحسن علي بن إسماعيل (1996م). **المخصص**، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزباني (2008م). **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (1998م). **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

شاهين، عبد الصبور (1980م). **المنهج الصوتي للبنية العربية**، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

الشايب، فوزي (2004م). **أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية**، دار عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، الطبعة الأولى.

الشيباني، أبو السعادات المبارك بن محمد (1420هـ). **البديع في علم العربية**، تحقيق ودراسة: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – السعودية، الطبعة الأولى.

الصاعدي، عبد الرزاق بن فراج (د.ت). أبو تراب اللغوي وكتابه الاعتقاب، **مجلة الجامعة الإسلامية**، المدينة المنورة – السعودية، العدد: 114.

الصالح، صبحي إبراهيم (1960م). **دراسات في فقه اللغة**، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

الصحاري، أبو المنذر سلمة بن مسلم بن إبراهيم (1999م). **الإبانة في اللغة العربية**، تحقيق: عبد الكريم خليفة، ونصرت عبد الرحمن، وصلاح جرار، ومحمد حسن عواد، وجاسر أبو صفية، وزارة التراث القومي، مسقط – عمان، الطبعة الأولى.

الصقلي، أبو حفص عمر بن خلف بن مكي (1990م). **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان**، قدم له وقابل مخطوطاته وحققه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

عبد التواب، رمضان (1997م). **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، الطبعة الثالثة.

عبد التواب، رمضان (1995م). **بحوث ومقالات في اللغة**، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، الطبعة الثالثة.

عبد التواب، رمضان (1981م). **التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه**، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، الطبعة الثانية.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد (1996م). **الممتع الكبير في التصريف**، مكتبة لبنان، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن الهمداني المصري (1980م). **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، ودار مصر للطباعة، سعيد جودت السحار وشركاؤه، القاهرة ــ مصر، الطبعة العشرون.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (د.ت). **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى.

عمر، أحمد مختار (2003م). **البحث اللغوي عند العرب**، عالم الكتب، القاهرة – مصر، الطبعة الثامنة.

عمر، أحمد مختار (1998م). **أسس علم اللغة**، عالم الكتب، القاهرة – مصر، الطبعة الثامنة.

العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى (2010م). **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، المشهور بشرح الشواهد الكبرى**، تحقيق: محمد علي فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني، وعبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى.

الغرناطي، أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد (د.ت). **الإقناع في القراءات السبع**، دار الصحابة للتراث، الطبعة الأولى.

الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين (2003م). **معجم ديوان الأدب**، تحقيق: أحمد مختار عمر، مراجعة: إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد (1997م). **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، الناشر محمد علي بيضون، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد (1986م). **مجمل اللغة**، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (1979م). **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (1993م). **الحجة للقراء السبعة**، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون، دمشق ــ سوريا، وبيروت ــ لبنان، الطبعة الثانية.

الفارسي، أبو علي الحسن (1985م). **المسائل البصريات**، تحقيق: الدكتور: محمد الشاطر أحمد محمد، مطبعة المدني، جدة – السعودية، الطبعة الأولى.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (د.ت). **معاني القرآن**، تحقيق: احمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى.

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو (1995م). **الجمل في النحو المنسوب للخليل**، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة.

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو (د.ت). **كتاب العين**، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

فندريس، جوزيف (1950م). **اللغة**، تعريب: عبد الحميد ال=الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى.

القادوسي: عبد الرازق بن حمودة، 1431هـــ، 2010م ، **أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجاً**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة حلوان، مصر.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (د.ت). **الجراثيم**، تحقيق: محمد جاسم الحميدي، تقديم: مسعود بوبو، وزارة الثقافة، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى.

ابن القطاع، أبو القاسم علي بن جعفر بن علي (1983م). **كتاب الأفعال**، دار عالم الكتب، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى.

القنوجي، أبو الطيب محمد صديق خان بن لطف الله (د.ت). **البلغة إلى أصول اللغة**، دراسة وتحقيق: سهاد حمدان أحمد السامرائي، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة تكريت، العراق.

القيسي، أبو علي الحسن بن عبد الله (1987م). **إيضاح شواهد الإيضاح**، دراسة وتحقيق: الدكتور: محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

القيسي، مكي بن أبي طالب، أبو محمد حموش بن محمد الأندلسي (1405هـ). **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الثانية.

القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (د.ت). **الإبانة عن معاني القراءات**، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى.

كراع النمل، أبو الحسن علي بن الحسن (1988م). **المنجد في اللغة**، تحقيق: أحمد مختار عمر، وضاحي عبد الباقي، دار عالم الكتب، القاهرة – مصر، الطبعة الثانية.

ليونز، جون (د.ت). **اللغة وعلم اللغة**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى.

ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله جمال الدين (د.ت). **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة ــ السعودية، الطبعة الأولى.

المدني، أبو مجاهد عبد العزيز بن عبد الفتاح (1974م). دراسات في أصول اللغات العربية، **مجلة الجامعة الإسلامية**، المدينة المنورة – السعودية، العدد: 3، السنة: 6.

المناوي، عبد الرءوف بن تاج العارفين (1990م). **التوقيف على مهمات التعاريف**، دار عالم الكتب، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى.

ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي (1414هـ). **لسان العرب**، دار صادر، بيروت ــ لبنان، الطبعة الثالثة.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (2004م). **عمدة الكتاب**، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، الجفان والجابي للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

النماس، مصطفى أحمد (د.ت). بحث في صيغة أفعل بين النحويين واللغويين واستعمالاتها في العربية، **مجلة الجامعة الإسلامية**، المدينة المنورة – السعودية، العدد: 53.

الهروي، أبو سهل محمد بن علي بن محمد (1420هـ). **إسفار الفصيح**، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ــ السعودية، الطبعة الأولى.

الهروي، أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله (1417هـ). الغريب المصنف، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، **مجلة الجامعة الإسلامية**، المدينة المنورة – السعودية، العدد: 101، 102، 103، 104.

ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي (2001م). **شرح المفصل للزمخشري**، قدم له: الدكتور: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

المعلومات الشخصية

الاسم: مالك جمال عودة

التخصص:ماجستير عربي

الكلية :الاداب

سنة التخرج:2016